

## إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

"تقييم أداء وزارة الأشغال العامة والإسكان حول إعادة إعمار قطاع غزة"

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

كما أقر بحق أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا في حقوق النشر لهذه الرسالة وأنه لا يجوز النشر إلا بموافقة رسمية مكتوبة من الأكاديمية.

والله خير الشاهدين

## DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

I also acknowledged the right of the **Management and Politics Academy for Postgraduate Studies** to the copyright of this thesis and that its publication is admissible only through a formal, written consent by the Academy.

Student's name: تيسير حسن محمود الأستاذ

Date: 2017-08-07 15 ذو القعدة، 1438 هـ التاريخ:

Signature: تيسير حسن الأستاذ التوقيع:



أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

تخصص إدارة الدولة

برنامج الدراسات العليا المشترك بين أكاديمية الإدارة

والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى



تقييم أداء وزارة الأشغال العامة والإسكان حول إعادة إعمار قطاع غزة

**Evaluating the performance of the ministry of public works and housing  
concerning the reconstruction of the Gaza strip**

إعداد الباحث:

تيسير حسن محمود الأستاذ

إشراف الدكتور:

يوسف محمود المنسي

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في تخصص إدارة الدولة والحكم الرشيد

1438هـ - 2017م



## نتيجة الحكم على أطروحة الماجستير

بناءً على موافقة المجلس الأكاديمي بأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ تيسير حسن محمود الأستاذ، لنيل درجة الماجستير في تخصص إدارة الدولة والحكم الرشيد، وموضوعها:

تقييم أداء وزارة الأشغال العامة والإسكان حول إعادة إعمار قطاع غزة"

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الأحد 27 جمادى الثانية 1438 هـ، الموافق 2017/03/26 م الساعة الثانية عشر ظهراً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

2017/3/26  
م. محمد إبراهيم المدهون  
م. محمد حسني عرفة

د. يوسف محمود المنسي  
د. محمد إبراهيم المدهون  
د. محمد حسني عرفة  
مشرفاً ورئيساً  
مناقشاً داخلياً  
مناقشاً خارجياً

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في تخصص إدارة الدولة والحكم الرشيد. واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

رئيس الأكاديمية  
م. محمد إبراهيم المدهون  
أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا  
دراسة الأكاديمية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى:

﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾

( المجادلة: 11 )

صدق الله العظيم

## الإهداء

إلى مبعث الحنان والعطاء، والشمعة التي أحرقت نفسها لتضيء دربي ومستقبلي...

أمي الغالية..

إلى الذي علمني أن أرتقي سلّم الحياة بحكمة وصبر...

أبي الغالي - رحمه الله..

إلى من كانوا عوناً وسنداً ودعماً في مواصلة درب العلم..

أخواتي، وأخوتي.

إلى من تحملت هجر الليالي ومدافعة الأيام، لأجل أن تحيا أعظم فرحة لها..

زوجتي الحبيبة..

إلى الأحبّ إلى قلبي ومهجتي..أبنائي

"عبد الله، وعبد الرحمن، وعبد المؤمن، ونهلة، ونسمة، ورحمة، وهبة، وديما".

إلى الذين آزروني من أجل تحقيق الآمال.. الأهل والأصدقاء، والزملاء جميعاً.

إلى من يكتبون الحرية بصمودهم، ويلوّحون للنصر بصبرهم،.. أسرانا البواسل.

إلى من دفعوا أرواحهم رخيصةً، فداءً للأرض والدين والوطن، شهدائنا الأكرم منا جميعاً وعلي

راسهم الشهيد مازن فقهاء.

أهديكم جميعاً هذا الجهد المتواضع..

## شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على الرسول المعلم، الذي علمنا قيمة الاعتراف والتقدير والشكر لمن هم أهل الفضل، حيث قال صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"، وبعد أن أتم الله نعمته عليّ إذ أتممت هذه الرسالة العلمية، التي أسأل الله أن يكتب أجرها، وأن ينفع بها، لا أجد من الكلمات ما يفي أصحاب الحق حقهم، ولا أهل العطاء عطائهم، إلا دعاء في ظهر الغيب، وكلمات قلائل اعتمرت بها قلوبنا من الحب والتقدير، فكل للدكتور الفاضل/ **يوسف محمود المنسي**، الذي تفضل بالإشراف والتوجيه، وسعة الصدر، فكان خير موجه لي في رحلة البحث والتنقيب، وخير هادٍ لما وفقني الله إليه من علم ومعرفة، ولما أعطاني من سديد علمه ورأيه.

وأقدم بخالص الشكر والتقدير للجنة المناقشة ممثلة بكل من: الدكتور/ **محمد المدهون**، والدكتور/ **محمد عرفة** على تفضلهما بقبول مناقشة الرسالة والحكم عليها، وإثرائها بملاحظاتهما السديدة، سائلاً الله - عز وجل - أن يديم عليهما موفور الصحة والعافية، وأن يجزيهما خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، وأخص بالذكر المجلس الأكاديمي لجهودهم المضنية في سبيل صقل جيل واعٍ ومتقف قادر على النهوض بوطنه وقضيته.

كما لا أنسى أصحاب الفضل إخواني ومدرائي في وزارة الأشغال العامة والإسكان، وأخص بالذكر وزير الأشغال العامة والإسكان د. المهندس/ **مفيد الحساينة**، والمهندس/ **محمد الأستاذ**، والمهندس/ **ناجي سرحان** والمهندس / **إبراهيم رضوان** ود. المهندس/ **جواد الأغا**، الذين لم يبخلوا عليّ بالعون والمساعدة.

وإذ نشكر لهم هذا الجهد على ما قدموا من عطاء مميز جعله الله في موازين حسناتهم، حررنا هذه السطور بلسان الإمكان لا بقلم التبيان، سائلين المولى أن يجعلنا جميعاً من أهل القرآن، وأن يرزقنا وإياهم الفردوس الأعلى من الجنان، وصدق الله إذ يقول ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾

(الرحمن:60)

## فهرس المحتويات

| م.  | الموضوع                           | الصفحة |
|-----|-----------------------------------|--------|
| 1.  | آية قرآنية                        | ج      |
| 2.  | الإهداء                           | ح      |
| 3.  | شكر وتقدير                        | خ      |
| 4.  | فهرس المحتويات                    | د      |
| 5.  | فهرس الجداول                      | ز      |
| 6.  | ملخص الدراسة                      | ض      |
| 7.  | ملخص الدراسة باللغة الانجليزية    | ظ      |
| 8.  | الفصل الأول: الإطار العام للدراسة | 1      |
| 9.  | مقدمة                             | 2      |
| 10. | مشكلة الدراسة وتساؤلاتها          | 5      |
| 11. | أهداف الدراسة                     | 6      |
| 12. | أهمية الدراسة                     | 7      |
| 13. | فرضيات الدراسة                    | 8      |
| 14. | متغيرات الدراسة                   | 9      |
| 15. | حدود الدراسة                      | 10     |
| 16. | مصطلحات الدراسة                   | 11     |
| 17. | الفصل الثاني: الإطار النظري       | 12     |
| 18. | المبحث الأول: تقييم الأداء        | 13     |

| م.  | الموضوع                                                       | الصفحة |
|-----|---------------------------------------------------------------|--------|
| 19. | المبحث الثاني: وزارة الأشغال العامة والإسكان                  | 25     |
| 20. | المبحث الثالث: الحروب الإسرائيلية على قطاع غزة منذ عام 2008 م | 49     |
| 21. | الفصل الثالث: الدراسات السابقة                                | 60     |
| 22. | أولاً: الدراسات الفلسطينية                                    | 61     |
| 23. | ثانياً: الدراسات العربية                                      | 68     |
| 24. | ثالثاً: الدراسات الاجنبية                                     | 70     |
| 25. | التعقيب على الدراسات السابقة                                  | 71     |
| 26. | الفصل الرابع: الطريقة والإجراءات                              | 74     |
| 27. | تمهيد                                                         | 75     |
| 28. | أدوات الدراسة                                                 | 75     |
| 29. | منهج الدراسة                                                  | 76     |
| 30. | المجتمع الأصلي وعينة للدراسة                                  | 77     |
| 31. | أدوات الدراسة                                                 | 81     |
| 32. | الأساليب الإحصائية المستخدمة                                  | 92     |
| 33. | الفصل الخامس: مناقشة النتائج وتحليلها                         | 94     |
| 34. | خلاصة النتائج الإحصائية                                       | 132    |
| 35. | التوصيات                                                      | 135    |
| 36. | المراجع                                                       | 139    |
| 37. | الملاحق                                                       | 148    |

| الصفحة | الموضوع                      | م.  |
|--------|------------------------------|-----|
| 149    | ملحق رقم (1): الاستبانة      | 38. |
| 159    | ملحق رقم (2): أسماء المحكمين | 49. |

## فهرس الجداول

| م.  | الجدول                                                                                        | الصفحة |
|-----|-----------------------------------------------------------------------------------------------|--------|
| 1.  | توزيع الجهات المختصة في العينة الاستطلاعية.                                                   | 77     |
| 2.  | توزيع الجهات المختصة حسب متغير الجنس.                                                         | 78     |
| 3.  | توزيع الجهات المختصة حسب متغير العمر.                                                         | 79     |
| 4.  | توزيع الجهات المختصة حسب متغير سنوات الخبرة.                                                  | 79     |
| 5.  | توزيع الجهات المختصة حسب متغير المؤهل العلمي.                                                 | 80     |
| 6.  | توزيع الجهات المختصة حسب متغير نوع الوظيفة.                                                   | 81     |
| 7.  | معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات استبانة الجهات المختصة مع الدرجة الكلية للبعد التابعة له. | 82     |
| 8.  | معامل الارتباط لكل بُعد من أبعاد استبانة الجهات المختصة والدرجة الكلية للاستبانة.             | 83     |
| 9.  | معامل الثبات لاستبانة الجهات المختصة باستخدام لطريقة التجزئة النصفية.                         | 84     |
| 10. | معامل ثبات استبانة الجهات المختصة وفقا لطريقة ألفا كرونباخ.                                   | 85     |
| 11. | يوضح التصحيح للاستبانة.                                                                       | 85     |
| 12. | توزيع المستفيدين حسب متغير الجنس.                                                             | 86     |
| 13. | توزيع المستفيدين حسب متغير العمر.                                                             | 87     |
| 14. | توزيع المستفيدين حسب متغير نوع العمل.                                                         | 87     |
| 15. | توزيع المستفيدين حسب متغير المؤهل العلمي.                                                     | 88     |
| 16. | معامل الارتباط بين كل فقرة من الفقرات استبانة المستفيدين مع الدرجة الكلية للبعد التابعة له.   | 89     |

| م.  | الجدول                                                                                                                                                | الصفحة |
|-----|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|
| 17. | معامل الارتباط بين كل بُعد من أبعاد استبانة المستفيدين مع الدرجة الكلية للاستبانة.                                                                    | 90     |
| 18. | معامل الثبات لاستبانة المستفيدين وفقاً لطريقة التجزئة النصفية.                                                                                        | 91     |
| 19. | معامل الثبات لاستبانة المستفيدين وفقاً لطريقة ألفا كرونباخ.                                                                                           | 91     |
| 20. | التصحيح للاستبانة.                                                                                                                                    | 92     |
| 21. | الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي للدرجة الكلية للمعايير تقييم الأداء وأبعادها.                                                          | 95     |
| 22. | الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي للدرجة الكلية لتقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان وأبعاده.                 | 97     |
| 23. | نتائج اختبار t-test للفروق في متوسط معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال والإسكان من قبل الجهات المختصة تعزى للجنس.                                     | 99     |
| 24. | نتائج اختبار t-test للعينات المستقلة للتعرف على الفروق بين متوسط معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال العامة والإسكان من قبل الجهات المختصة تعزى للعمر. | 101    |
| 25. | نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في متوسط معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال والإسكان من قبل الجهات المختصة تعزى للخبرة.                     | 102    |
| 26. | نتائج اختبار شيفيه معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال والإسكان من قبل الجهات المختصة لمتغير الخبرة (بعد الكفاءة).                                     | 104    |
| 27. | نتائج اختبار شيفيه معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال والإسكان من قبل الجهات المختصة لمتغير الخبرة (بعد الفعالية).                                    | 104    |
| 28. | نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في متوسط معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال والإسكان من قبل الجهات المختصة تعزى لنوع الوظيفة.               | 105    |

| م.  | الجدول                                                                                                                                                                                    | الصفحة |
|-----|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|
| 29. | نتائج اختبار شيفيه scheffe لمعايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال والإسكان من قبل الجهات المختصة تعزى لنوع الوظيفة (بعد الكفاءة).                                                            | 107    |
| 30. | نتائج اختبار شيفيه scheffe للطلاقة النفسية تعزى لنوع الوظيفة (الدرجة الكلية لمعايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال والإسكان من قبل الجهات المختصة).                                          | 108    |
| 31. | نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في متوسط معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال والإسكان من قبل الجهات المختصة تعزى للمؤهل العلمي.                                                  | 109    |
| 32. | نتائج اختبار شيفيه لمعايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال والإسكان من قبل الجهات المختصة تعزى للمؤهل العلمي (بعد الارتباط).                                                                  | 111    |
| 33. | نتائج اختبار Dunnett T3 لمعايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال والإسكان من قبل الجهات المختصة تعزى للمؤهل العلمي (بعد الكفاءة).                                                              | 112    |
| 34. | نتائج اختبار Dunnett T3 لمعايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال والإسكان من قبل الجهات المختصة تعزى للمؤهل العلمي (بعد الأثر).                                                                | 114    |
| 35. | نتائج اختبار Dunnett T3 لمعايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال والإسكان من قبل الجهات المختصة (الفعالية)                                                                                     | 115    |
| 36. | نتائج اختبار Dunnett T3 لمعايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال والإسكان من قبل الجهات المختصة تعزى للمؤهل (الدرجة الكلية لمعايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال والإسكان من قبل الجهات المختصة) | 116    |
| 37. | نتائج اختبار t للفروق في متوسط تقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان تعزى للجنس.                                                                                 | 118    |
| 38. | نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في متوسط تقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان تعزى للعمر.                                                             | 120    |
| 39. | نتائج اختبار Dunnett T3 لتقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان تعزى للعمر (بعد التقييم الوظيفي).                                                                 | 121    |

| م.  | الجدول                                                                                                                                                                                      | الصفحة |
|-----|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|
| 40. | نتائج اختبار شيفيه لتقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان تعزى للعمر (بعد تقييم أداء الموظفين).                                                                    | 122    |
| 41. | نتائج اختبار شيفيه لتقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان تعزى للعمر (بعد تقييم عام).                                                                              | 123    |
| 42. | نتائج اختبار شيفيه للأسلوب المعرفي تعزى للعمر (لتقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان).                                                                            | 124    |
| 43. | نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في متوسط تقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان تعزى لنوع العمل.                                                          | 125    |
| 44. | نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في متوسط تقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان تعزى للمؤهل العلمي.                                                       | 126    |
| 45. | نتائج اختبار شيفيه Scheffe لتقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان تعزى للمؤهل العلمي (بعد التقييم الوظيفي).                                                        | 128    |
| 46. | نتائج اختبار Dunnett T3 لتقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان تعزى للمؤهل العلمي (بعد تقييم عام).                                                                 | 130    |
| 47. | نتائج اختبار Dunnett T3 لتقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان تعزى للمؤهل العلمي (الدرجة الكلية لتقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان). | 131    |

## ملخص الدراسة

هدفت الدراسة لتقييم أداء وزارة الأشغال العامة والإسكان من وجهة نظر الجهات المختصة والمستفيدين، حيث تم التعرف على طبيعة عمل وزارة الأشغال العامة والإسكان ، وأهم العقبات في ملف الاعمار، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإعداد استبانتان، الأولى عبر المسح الشامل لأفراد الجهات المختصة بلغت (47) مفردة، والثانية لعينة طبقية عشوائية من المستفيدين بلغت (375) مفردة، إلى جانب أداة المقابلة، وذلك للحصول على تصور كامل ودقيق حول موضوع البحث، ولقد جاءت الدراسة في خمسة فصول حيث تناول الفصل الاول الاطار العامة للدراسة حيث اشتمل على المقدمة ومشكلة الدراسة واهداف الدراسة واهميتها، وفرضياتها، ومتغيرتها، وحدود الدراسة، وجاء الفصل الثاني (الاطار النظري) ليشمل ثلاث مباحث، المبحث الاول بعنوان تقييم الاداء ، والمبحث الثاني (وزارة الاشغال العامة والاسكان)، والمبحث الثالث (العدوان على قطاع غزة)، والفصل الثالث : الدراسات السابقة والتعقيب عليها والفجوة البحثية، والفصل الرابع (الطريقة الاجراءات) والذي يوضح منهج الدراسة وادوات وعينة الدراسة والمنهج المتبع ، والاساليب الاحصائية المستخدمة، والفصل الخامس (مناقشة النتائج وتفسيرها) حيث تم فيه مناقشة وتحليل النتائج وربطها بالدراسات السابقة والتعليق عليها من الباحث.

**وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:**

1. بلغ متوسط معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال والإسكان من قبل الجهات المختصة حداً مرتفعاً بوزن نسبي (77%).
2. أخذ بعد الارتباط الترتيب الأول من بين أبعاد معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال والإسكان من قبل الجهات المختصة بوزن نسبي (84.2%).
3. بلغ متوسط تقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان غزة نسبة متوسطة بوزن نسبي (78.2%).
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال والإسكان من قبل الجهات المختصة تعزى لمتغيرات الجنس والخبرة، ونوع الوظيفة، والمؤهل العلمي.

**وقد أوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها:**

1. ضرورة توفير الدعم من كافة المستويات لوزارة الأشغال العامة والإسكان بصفتها الجهة الرئيسية المعنية بقضية الإعمار.

2. على وزارة الأشغال العامة والإسكان مزيداً من العمل الفوري والدؤوب عبر تعزيز معايير تقييم الأداء، ولاسيما معايير الارتباط، والأثر، والاستدامة، والفاعلية، والتنسيق، والكفاءة لإنجاز ملف الإعمار.
3. على وزارة الأشغال العامة والإسكان التوسع في إعداد آليات تنسيقية كاملة، وبجدول زمني لضبط عملية إعادة الإعمار بالتزامن بالتنسيق مع الجهات المختصة الأخرى بملف الإعمار.
4. العمل على تحسين أداء وفاعلية عمل الوزارة، وأن تشمل هيكلية تنظيمية تراتبية تخدم قضية الإعمار، وتحقق أهدافها.

## Abstract

The study aims at evaluating the performance of the ministry of Public works and Housing from the standpoint of the competent authorities and the beneficiaries where they recognised the nature of the work of the concerned Parties and the most important obstacles in the reconstruction file.

The researcher used the descriptive and analytical approach and to achieve the study aims the researcher also prepared two questionnaires. The first for arandom stratified sample estimated at 47 individuals and the second for arandom stratified group of beneficiaries estimated at 375 individuals along with the corresponding tool soas to obtain afull and accurate vision about the research subject. The study consists of five chapters. The first chapter tackles the general frame of the study where it consists the introduction, the study problem, the study aims and its importance its hypotheses, its variables and study limits. The second chapter (the theoretical frame) contains three subjects .The first subject contains the performance evaluation and the second one (the ministry of public works and housing) and the third one (the Israeli aggression on Gaza.(

The third chapter: the prestudies, their comments and the research gap. The fourth chapter ( method and procedures) which illustrates the study method ology, the study tool and sample besides the used statistical modes. The fifth chapter (discussing conclusions and their interpretations ) where these results were discussed analysed and linking them with the pre-studies by the researcher.

The most important conclusions:

.1The average of performane evaluation standards for the ministry of public works and Housing by the concerned parties has reached avery high level with arelative weight (77%.(

.2The relevance dimension takes the first place amidst the dimensions of the performance evaluation standards of the Ministry of public Works and Housing by the competent authorities with arelative weight (84.2%.(

.3The average assessment of the affected beneficiaries of the performance of the Ministry of public works and Housing has a medium ratio with arelative weight (78.2%.(

.4There were no statistical significant differences at the level of significance ( $\alpha \leq 0.05$ ) in the average of performance assessment standards for the Ministry by the competent authorities and this attributed to the variables of gender ,experience, occupation type and the qualifications.

The most important recommendations:

.1The need to provide support from all levels of the Ministry of public works and housing as it is the sole party concerned about the reconstruction cause.

.2The Ministry of public works and Housing needs more immediate and diligent work through enhancing the performance evaluation criteria

especially the relevance standards, impact, sustainability effectiveness, coordination and efficiency to fulfill the reconstruction file.

.3The Ministry should expand its preparation to lay down complete and coordinated technics with a time table to adjust the reconstruction process in accordance with other competent authorities.

.4The need to improve the performance and effectiveness of the work of the Ministry and including sequential organizational hierarchy that able to serve the issue of reconstruction and achieving its goals.

# **الفصل الأول**

## **الإطار العام للدراسة**

- مقدمة
- مشكلة الدراسة وتساؤلاتها
- أهداف الدراسة
- أهمية الدراسة
- فرضيات الدراسة
- متغيرات الدراسة
- حدود الدراسة
- مصطلحات الدراسة

## مقدمة:

يعتبر تقييم الأداء من أهم الأنشطة والعمليات الخاصة بإدارة الموارد البشرية، وهو أحد النظم الفرعية المكونة لهذه الإدارة الذي يحقق النفع للفرد والمنظمة في صورة استخدام أفضل للموارد البشرية، حيث يدور تقييم الأداء حول أهم عنصر من عناصر تحقيق الكفاية الإنتاجية وهو العنصر البشري.

لذلك فإن الأمر يقتضي أن تعهد المنظمات بالوظائف إلى الأكفاء من العاملين، حيث يتسنى لهم القيام بمسؤولياتهم والنهوض بأعبائها، وحتى يمكن التعرف على مستويات الكفاءة لابد من قياس وتقييم مستويات الأداء، وهذا بدوره يتطلب وضع معايير ومستويات للأداء وتطوير أساليب التقييم.

كما تعد عملية تقييم الأداء من العمليات المهمة التي تمارسها إدارة الموارد البشرية، فعن طريق القياس والتقييم تتمكن المؤسسة من الحكم على دقة السياسات والبرامج التي تعتمدها، سواءً أكانت سياسات استقطاب واختيار وتعيين، أم برامج وسياسات تدريب وتطوير ومتابعة لمواردها البشرية، كما يمكن أن تستخدم العملية إذا ما أجادت المنظمة في إنجازها، كوسيلة جذب للقادمين الجدد من الموارد البشرية ذات التركيب النوعي الجيد للمنظمة، وقد تعكس عملية تقييم الأداء الصورة القانونية والاجتماعية والأخلاقية للمنظمة (سالم وصالح، 2002: 100).

وعلى مستوى العاملين أنفسهم تعتبر عملية التقييم وسيلة يتعرف من خلالها الفرد العامل على نقاط القوة والضعف في أدائه وخاصة عند الإعلان للفرد العامل عن نتائج تقييم الأداء من قبل المنظمة، وعن طريقها يتمكن الفرد من تطوير نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف (الهييتي، 2003: 195).

تعتبر عملية تقييم الأداء وإن اختلفت التسميات التي تطلق عليها فإنها لا تخرج كونها وسيلة تمكن من إصدار حكم موضوعي على قدرة وزارة الاشغال العامة والإسكان بعمل محدد في أداء واجباتها ووظائفها ومسؤولياتها، والتحقق كذلك من سلوكها وتصرفاتها في أثناء العمل، ومن مدى التحسن الذي طرأ على أسلوب أدائها للواجبات ومسؤوليات وظيفتها، وأخيراً التحقق من قدرتها على

تحمل واجبات ومسؤوليات إضافية، وذلك بما يضمن فعالية المنظمة في الحاضر، واستمرار بقائها وفعاليتها في المستقبل أيضاً (أبو شيخة، 2000: 217).

ولأن عملية تقييم أداء وزارة الأشغال العامة والإسكان أو المنظمات عملية معقدة تتداخل فيها كثير من القوى والعوامل، فإن على القائمين بها من رؤساء ومشرفين ومسؤولين في إدارات الأفراد في المنشآت المختلفة أن يخططوا لها تخطيطاً جيداً، وأن يتبعوا خطوات منطقية متسلسلة كي يحقق تقييم الأداء أهدافه (شاويش، 2005: 100).

وتعد وظيفة تقييم الأداء من الوظائف المهمة التي تمارسها الإدارات المختصة، وعلى الرغم من هذه الأهمية إلا أنها أقل الوظائف جاذبية لجميع الإدارات، وأسباب ذلك عديدة يأتي في مقدمتها صعوبة تحقيق التقييم الفعال، لأن العملية تخضع للحكم الشخصي، ولأن الذين يمارسونها على الأغلب غير مدربين جيداً على كيفية إتقانها بفعالية عالية، فضلاً عن أن الكثير منا لا يرغب في سماع الانتقادات بشأن أدائه، ولكن رغم هذه الأسباب فإن التقييم وتحديد المستوى الفعلي لأداء المنظمات ومدى التزام العاملين بها بضوابط المنظمة وتعليماتها، ومدى إمكانية الاعتماد عليه مستقبلاً، كل ذلك يشكل في رأينا نقطة أساسية في نجاح منظمات الأعمال بغض النظر عن حجمها أو نوعها (سالم وصالح، 2002: 102).

يرتكز عمل وزارة الأشغال العامة والإسكان في الوقت الحالي 2016 م على إعادة إعمار جميع ما دمره الاحتلال وعلى التنمية الإسكانية لقطاع غزة من إقامة مشاريع إسكانية جديدة، ومن إعادة تأهيل للعشوائيات وقطاع الأشغال العامة والإسكان الذي يعنى بالمباني والمقرات الحكومية وتطويرها وإعادة إعمارها، ويشمل البنية التحتية المتعلقة بالطرق الإقليمية والمشاريع الكبرى للدولة، والبنى التحتية لمشاريع الإسكان الجديدة التي تقوم الوزارة بإنشائها، حيث تمثل البنية التحتية العصب الشوكي وشریان الحياة لجميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمعات المتحضرة، ومن دونها لا يمكن تحقيق أي تطور أو رفاهية حضارية للمجتمع، وهذه الحقيقة تؤكد الدراسات

والأبحاث القديمة والحديثة، كما تؤكد لها الرؤية الواقعية والراشدة لما تؤدي إليه خدمات البنية التحتية من دعم وتكامل وربط لمقومات الاقتصاد (التقرير السنوي لوزارة الأشغال العامة والإسكان، 2012:1).

وتعمل وزارة الأشغال العامة والإسكان على المشاركة والتنسيق مع الإدارات المختصة بالوزارت والجهات المختصة الأخرى كوكالة الغوث الدولية (un) وال (undp) فيما يخص المواصفات الفنية للمواد المستخدمة ودراسة المستحدث منها ، وكذلك مراجعة التصميم الإنشائية والمعمارية ومطابقتها للواقع مع متابعة جميع الفحوصات والاختبارات اللازمة سواء للتربة أو المواد المستخدمة بالمشاريع، كذلك التنسيق والمتابعة مع الإدارات والدوائر واللجان المختلفة بالجهات المختصة الأخرى بعملية الأعمار فيما يخص لجنة عطاءات الوزارة أو لجنة العطاءات المركزية وأية لجان ذات علاقة بالمشاريع، كذلك مراقبة ومتابعة تقييم المشاريع الإسكانية التابعة للوزارة مع الجهات ذات العلاقة ورصد النتائج من أجل استخلاص العبر والاستفادة من الدروس السابقة، والتنسيق مع الجهات المانحة ومؤسسات الإقراض المهمة بتمية وتطوير قطاع الإسكان وبنيته التحتية لتوفير التمويل اللازم ملف الأعمار ، والتنسيق مع البلديات والمجالس المحلية في المحافظات التي تقع مشاريع إعادة الأعمار ضمن نفوذها فيما يتعلق بخدمات البنية التحتية والمرافق العامة في كل مشروع من حيث الإنشاء الجديد أو الصيانة أو الإدارة، ووضع قواعد بيانات مركزية للتنسيق مع المستفيدين في كل الاوقات ولإعلامهم بكل جديد (دليل وزارة الأشغال العامة والإسكان، 2016 :3).

لذا سيتم إجراء دراسة ميدانية على وزارة الأشغال العامة والإسكان في هذه الدراسة ورصد نشاطاتها وبرامجها خلال الفترة(2008-2014)، حيث سيعتمد الجانب الميداني من الدراسة على تصميم وتوزيع استباننتين الأولى موجهة: للمستفيدين (أصحاب البيوت المدمرة)، والثانية موجهة: للجهات المختصة بالإشراف على الإعمار (الجهات الغير حكومية) بهدف عمل مقارنة ما بين إجابات الجهات المختصة (الجهات غير حكومية)، والفئات المستهدفة من برامج هذه المؤسسات

(المستفيدين)، من حيث الأهداف والبرامج الرئيسة، ونطاق عمل ونشاط وزارة الأشغال العامة والإسكان.

### مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تركت الحروب الاسرائيلية المتكررة على قطاع غزة آثاراً سلبية حيث ان الاحتلال الاسرائيلي دمر أكثر من 1500 منشأة اقتصادية بالإضافة إلى تجريف مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، كذلك طال الدمار والحصار كافة القطاعات كالبنية التحتية والنقل والمواصلات والقطاع الصناعي والقطاع الزراعي وقطاع السياحة والتعليم والصحة والكهرباء والمياه" ، وفي عام 2008 كان هناك هدم ل3500 وحدة سكنية بشكل كلي وكذلك هدم 220 وحدة سكنية في عام 2012 و الحصار الاسرائيلي يضرب اطنابه علي قطاع غزة حيث أن الجيش الإسرائيلي جعل من قطاع غزة سجنًا كبيراً لأكثر من 2 مليون فلسطيني في مساحة لا تتجاوز 365 كيلومتراً مربعاً، باتوا عرضة لعمليات قتل واغتيال وتدمير ومجازر يومية مبرمجة، تتكرر فصولها، وكان آخرها استمرار العدوان على غزة منذ 7-7-2014 ولخمسین يوماً ، ادي هذا العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة لتدمير ممنهج في البنية التحتية نتيجة حوالی شهرين من العدوان، حيث بلغ إجمالي الوحدات السكنية المهتمة خلال العدوان 11000 وحدة سكنية ، بالإضافة الي 7500 وحدة سكنية هدم جزئي بليغ غير صالح للسكن ، و 7 آلاف وحدة سكنية هدم جزئي بليغ صالح للسكن و 145 الف وحدة سكنية تضررت بشكل جزئي .

وتأسيساً على ما سبق ذكره، تشكل لدى الباحث حافز ملح، وباعث قوي، ولاسيما بأنه يعمل موظف لدى وزارة الأشغال العامة والإسكان بضرورة دراسة الدور الرئيسي والحيوي الذي تقوم به وزارة الأشغال العامة والإسكان، للوقوف على طبيعة دورها، ومهامها، وأبرز إنجازاتها، في أهم ملف من ملفات عملها ألا وهو (ملف إعادة إعمار قطاع غزة)، وما أهم المعوقات، والتحديات في ملف الإعمار.

كما تناول الباحث دراسة جهات الإعمار من حيث النشأة والتطور والنمو، والتطرق إلى خصائصها وأهدافها وطبيعة علاقتها مع السلطة الفلسطينية، ودراسة الإطار الناظم لعمل هذه الجهات والمعوقات والتحديات التي تواجهها هذه المؤسسات.

ويمكن صياغة المشكلة من خلال التساؤل الرئيس التالي:

• ما تقييم أداء وزارة الأشغال العامة والإسكان حول إعادة إعمار قطاع غزة ؟

وينبثق عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما مستوى تقييم الأداء لوزارة الأشغال العامة والإسكان من قبل الجهات المختصة؟
- 2- ما مستوى تقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان؟
- 3- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال والإسكان من قبل الجهات المختصة تعزى للمتغيرات التالية (الجنس، العمر، الخبرة، نوع الوظيفة، المؤهل العلمي)؟
- 4- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط تقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان تعزى للمتغيرات التالية (الجنس، العمر، نوع العمل، المؤهل العلمي)؟

**أهداف الدراسة:**

هدفت الدراسة إلى تحقيق التالي:

1. التعرف الى دور وزارة الأشغال العامة والإسكان في اعادة اعمار قطاع غزة.
2. التعرف على مدى تطبيق وزارة الأشغال العامة والإسكان المعنية بالإعمار لمعايير تقييم الاداء العالمية (الارتباط، الكفاءة، الفاعلية، الاستدامة، الأثر) في مجال إعادة الإعمار.

3. تقييم دور وزارة الأشغال العامة والإسكان المعنية في عملية التنمية العمرانية في قطاع غزة.
4. التعرف على البرامج المعدة من وزارة الأشغال العامة والإسكان المعنية بالإعمار وتقييمها لتحقيق أهدافها وغاياتها وتقييمها.
5. التعرف على أهم المشكلات والتحديات التي تواجه وزارة الأشغال العامة والإسكان المعنية بالإعمار في قطاع غزة.

### أهمية الدراسة:

يمكن إجمال أهمية الدراسة في النواحي التالية:

#### أ- الأهمية النظرية:

1. كونها تتناول وزارة الأشغال العامة والإسكان في قطاع غزة، وهي التي تلعب دوراً حيوياً في حياة الشعب الفلسطيني، وكيفية استغلال المساعدات المقدمة من هذه الجهات بشكل أمثل من خلال تعظيم مقدار العائد الذي يمكن أن يتحقق إذا تم الاهتمام برفع كفاءة التعاطي بحكمة وموضوعية مع هذه المساعدات.
2. المساهمة في زيادة التوعية لعملية تقييم الأداء والمشاكل الناتجة عنه، مما يساعد على تبني سياسة تقييمية أكثر واقعية.
3. محاولة دراسة المعوقات التي تواجه إعادة الإعمار.
4. المساهمة في تقديم معلومات تشخيصية وتحليلية عن واقع عملية الإعمار.

## ب- الأهمية العملية:

1. المساهمة في استنباط بعض الدروس المفيدة للباحثين لتطوير البحث في مجال تقييم الأداء في المؤسسات المختلفة.
2. تفيد صانعي القرارات وواضعي السياسات داخل النظام السياسي الفلسطيني في تحديد أولويات الإعمار، ووضع ضوابط من أجل استثمار التمويل الدولي فيما يحقق تنمية حقيقية للمجتمع الفلسطيني.
3. تعتبر مرجع مهم لمراكز البحث العلمي والدراسات الإستراتيجية المؤثرة في صناعة القرارات والمهتمة بموضوع إعادة الإعمار والتنمية داخل المجتمع الفلسطيني.
4. تفيد الدراسة طلبة الجامعات الفلسطينية المتخصصين في علم الإدارة والسياسة والدراسات الشرق أوسطية كمرجع مهم في ظل ندرة الدراسات التي تناولت تقييم عمل المؤسسات الحكومية ودورها منذ نشأت السلطة وفترة ما بعد الانقسام السياسي.
5. تقديم نتائج وتوصيات للمؤسسات الفلسطينية، وللمانحين والمهتمين بقضايا المجتمع المدني للمساهمة بالارتقاء بمستوى الدعم لمتطلبات وأولويات البناء في فلسطين.

## فرضيات الدراسة:

فيما يتعلق بموضوع الدراسة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لدى الجهات المختصة تنفيذ وزارة الأشغال العامة والإسكان المعنية بإعادة الإعمار حسب معايير (الارتباط، الكفاءة، الفاعلية، الاستدامة، الأثر) تعزى لمتغيرات: (الجنس، العمر، نوع الوظيفة، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة).

2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لدى المستفيدين لطريقة تنفيذ وزارة الأشغال العامة والإسكان المعنية بإعادة الإعمار حسب معايير (الارتباط، الكفاءة، الفاعلية، الاستدامة، الأثر) تعزى لمتغيرات: (الجنس، العمر، نوع الوظيفة، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة).

### متغيرات الدراسة:

ب- المتغير التابع: دور وزارة الأشغال العامة والإسكان بعملية إعادة الإعمار بقطاع غزة.

ت- المتغير المستقل:

معايير تقييم أداء وزارة الأشغال العامة والإسكان بإعادة إعمار قطاع غزة وتشمل (25: 2008، USAID):

### 1. معيار الارتباط (Relevance):

معيار الارتباط يفحص تقدير مدى ارتباط أو ملائمة النتائج بالنسبة إلى الاحتياجات والسياسات واحتياجات وأولويات الفئات التي يستهدفها المشروع.

### 2. معيار الكفاءة (Efficiency):

معيار الكفاءة يقيس تقدير كفاءة المشروع. فهو يقدر النتائج التي تحققت بالنسبة للنفقات والموارد المستخدمة في المشروع أثناء فترة زمنية محددة.

### 3. معيار الفاعلية (Effectiveness):

يركز معيار الفاعلية على تقدير مدى تحقيق المخرجات أو المدى الذي ستتحقق به، وما إذا كان من المحتمل أن يسهم المشروع في النواتج المحددة والأثر المحدد.

#### 4. معيار الأثر (Impact):

معيار الأثر يفحص أثر المشروع على المدى البعيد، ويكون التنفيذ والأداء ناجحين إذا كانت المدخلات اللازمة لتنفيذ النشاطات المخططة، وإنجاز المخرجات المتوقعة متاحة في الوقت المناسب.

#### 5. معيار الاستدامة (Sustainability):

يتحقق معيار استدامة المشروع من تقدير مدى استمرار نتائجه، أو احتمال استمرارها بعد انتهاء المشروع وتوقف الموارد.

#### حدود الدراسة:

##### 1. الحد الموضوعي:

تم استخدام المعايير الدولية لتقييم أداء وزارة الأشغال العامة والإسكان حول إعادة إعمار قطاع غزة (الارتباط، الكفاءة، الفاعلية، الاستدامة، الأثر)، من وجهة نظر الجهات المختصة، والمستفيدين من عملية الإعمار، إضافة لمحاولة فهم طبيعة العمل في وزارة الأشغال العامة والإسكان حول عملية إعادة إعمار قطاع غزة.

##### 2. الحد المكاني:

تم تطبيق الدراسة على وزارة الأشغال العامة والإسكان المعنية حول إعادة إعمار قطاع غزة.

##### 3. الحد الزمني:

قامت الدراسة بمحاولة تقييم أداء وزارة الأشغال العامة والإسكان منذ عام 2008 وحتى نهاية عام 2015 في قطاع غزة ، والتي شهدت 3 حروب إسرائيلية ، وحدثت تدميراً كبيراً في كل القطاعات وأهمها قطاع الإسكان.

## مصطلحات الدراسة (التعريفات الإجرائية):

1. **تقييم الأداء:** تقييم الأداء هو الصفة النظامية أو الرسمية التي تعبر عن مكانن قوي وممكن ضعف المساهمات التي يعطيها الأفراد للوظائف التي كلفوا بإنجازها (عبد الباقي وآخرون، 2007: 26).

2. **التعريف الإجرائي لتقييم الأداء:** هو قياس إنتاجية الفرد خلال فترة معينة وبيان مدى مساهمته في تحقيق أهداف الوحدة الإدارية.

3. **الفنيين العاملين في وزارة الأشغال العامة والإسكان:** هم الأشخاص العاملين في المواقع الإدارية المختلفة في وزارة الأشغال العامة والإسكان، والمسؤولين المباشرين عن تنفيذ عملية إعادة الإعمار.

4. **المستفيدون (أصحاب البيوت المدمرة):** هم الأشخاص أصحاب المنازل، والورش، والمنشآت التي تدمرت بفعل الحروب الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة 2008-2014.

## الصعوبات التي واجهت الباحث في الدراسة:

1. ندرة الدراسات (على حد علم الباحث) التي تجمع متغيري الدراسة الحالية

2. عدم توفر المصادر الأولية والثانوية الكافية التي تغطي موضوع الدراسة.

3. ندرة الدراسات السابقة اللازمة للربط بنتائج الدراسة

## الفصل الثاني

### الإطار النظري

➤ المبحث الأول:

تقييم الأداء

➤ المبحث الثاني:

وزارة الأشغال العامة والإسكان

➤ المبحث الثالث:

العدوان على قطاع غزة

## المبحث الأول:

### تقييم الأداء

#### مقدمة الفصل:

يعد تقييم الأداء أحد أهم الأساليب والوسائل بالنسبة للمنظمات التي تسعى إلى تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية، إذ أن تقييم الأداء يعد مؤشراً لما حقته المنظمة من نتائج ومقارنتها بالأهداف المرسومة لها مسبقاً، هذا بالإضافة إلى أن تقييم الأداء يعتبر كأحد الوسائل المهمة لضمان سلامة استعمال الموارد الموضوعة تحت تصرف الإدارة، والتحقق من سلامتها بأعلى كفاية ممكنة، لذا سوف نتطرق في هذه المبحث إلى مفهوم تقييم الأداء، وعناصره، وأهدافه، وأهميته، وأنواعه، والعوامل المؤثرة فيه.

#### أولاً: عملية تقييم الأداء:

##### أ- تعريف عملية تقييم الأداء:

يعكس مفهوم التقييم بحسب (الأميري، 2009: 56) إعطاء قيمة للشيء المقيّم، وبالرجوع إلى المعنى اللغوي لكلمة تقييم نجد بأن التقييم يعني التقدير، إذ: قَوَّم السلعة واستقامها: قدرها. والقيمة: واحدة القيم، وأصله الواو، لأنه يقوم مقام الشيء. والقيمة: ثمن الشيء بالتقييم (ابن منظور، ب.ت: 500).

ويعد التقييم في هذا الجانب أو هذا الإطار الإداري في المؤسسات المتنوعة باعتباره: "عملية منظمة ينتج عنها معلومات تفيد في إصدار أحكام على قيمة الأشياء أو الأشخاص أو الموضوعات أو الأفكار واتخاذ القرارات العملية" (الحولي، 2009: 36).

وكما عرف بأنه: "العملية التي يتم بمقتضاها قياس مدى التزام الموظف بمعايير وسلوكيات العمل المطلوب منه، والنتائج التي تحققت من الالتزام بهذا المعايير والسلوكيات خلال فترة التقييم" (ماهر، 2007:408).

ويمكن تعريف تقييم الأداء بأنه: "نظام رسمي مصمم من أجل قياس وتقييم أداء وسلوك الأفراد أثناء العمل، وذلك عن طريق الملاحظة المستمرة، والمنتظمة لهذا الأداء والسلوك ونتائجها وخلال فترة محددة ومعروفة (عقيلي، 2006: 191).

ويعرفه بيتش (Beach) بأنه: "الإجراء المنظم لتقييم أداء الموظف حالياً، وإمكانية تطويره مستقبلاً" (علاقي، 2005: 271).

كما تعد عملية التقييم من العمليات التي تشتمل على أهمية كبيرة وحيوية لبقاء المؤسسات وتطورها، وتمييزها، وتصويب مسارها، حيث تتبع أهمية هذه العملية من كونها وسيلة أساسية من وسائل زيادة فاعلية المؤسسة وزيادة عطائها، إضافة إلى أن العملية التقييمية تساعد على التجدد والانتشار لرسالة المؤسسات المتنوعة، كما أنها تؤدي إلى ربط نتائج التقييم بصنع السياسات العامة للمؤسسات، وبما يتصل بها من احتياجات، ومن توجهات وتطلعات نحو المستقبل المنشود للمؤسسة (أبو فاشة، 2004:15).

يعرف تقييم الأداء "قياس مدى إنجاز الوحدات التنظيمية لأهدافها باستخدام مقاييس مناسبة، وذلك بهدف اكتشاف نقاط الضعف والقوة والتحري عن أسبابها في سبيل تدعيم الجوانب الإيجابية وإزالة الجوانب السلبية" (Deakin & Maher 1987:878).

ويعرف الأداء "هو النتيجة المحصل عليها في أي ميدان عمل، كالنتائج التي تم تحقيقها لدى ممارسة عمل ما، والمعبّر عنها بوحدات قياس معينة" (أبو خمخ، 2002: 126).

ويعرفه آخرون "عملية اتخاذ قرار في نسبة أو مقدار الإنجاز الذي يقوم به الموظف وتزويد هذا الموظف بالمعلومات بهدف جراء تعديل أو تحسين على أدائه أو انجازه في حالة عدم توافق الانجاز مع المعايير" (درة وآخرون، 1994: 2).

مما سبق يستطيع الباحث تعريف تقييم الأداء بأنه "عملية تحديد مقدار المساهمة الفعلية للموظف في العملية الإنتاجية، وتدريبه وتحفيزه للقيام للعمل بشكل جيد، وإصلاح الأخطاء بسرعة، وهذا التعريف الشامل ما سنعتمد عليه بالدراسة.

#### ب- عناصر تقييم الأداء:

تشمل عملية تقييم الأداء عدد من المعايير من أهمها:

1. **معيار الارتباط:** ويعرف معيار الارتباط أنه درجة استمرار صحة وملائمة مخرجات أو نواتج أو غايات المشروع على النحو المخطط أصلاً، أو كما عدلت لاحقاً بسبب تغير الظروف في السياق المباشر لذلك المشروع، أو في بيئته الخارجية، حيث ينصب هذا المعيار على تقدير تحقق الارتباط بين الخطط وخلفية المشروع، وحاجات المستفيدين، واستراتيجيات المشروع، وصياغة الخطط المطلوبة (العزاوي، 2006: 18).
2. **معيار الكفاءة:** ويقصد بالكفاءة القدرة على تحقيق أقصى المخرجات من مدخلات محددة (العبيدي وآخرون، 2010: 7).
3. **معيار الفاعلية:** وهو عبارة عن تقليل كلف الموارد المستعملة في إنجاز الأنشطة المختلفة مع مراعاة المحافظة على الجودة أو تقليل الإنفاق إلى الحد الذي فيه ضرورة مطلقة لتنفيذ المهمة (الكبراتي، 2005: 23).
4. **معيار الأثر:** ويعكس معيار الأثر مدى امتداد وانتشار الفوائد التي تلقتها الفئات المستهدفة لأعداد أكبر من الناس في المجتمع أو المنطقة، كذلك يعكس الأثر مساهمة المشروع في تطوير القطاع

ذات العلاقة، ويبين دليل الاتحاد الأوروبي لإدارة المشاريع أن تحليل الأثر يركز على الجوانب التالية (PCM, 2004:34):

- مدى تحقيق الهدف العام ومدى مساهمة المشروع في تحقيق هذا الهدف.
- مدى انتشار الأثر الاقتصادي للمشروع على الموظفين ومقدمي الخدمات ومزودي البنود اللازمة للعمل (أثاث ومعدات وقرطاسيه) (العزاوي، 2006:19).

### ثانياً: أهمية تقييم أداء العاملين:

يحظى موضوع تقييم أداء العاملين بأهمية مرموقة في العملية الإدارية، فهو الوسيلة التي تدفع الأجهزة الإدارية للعمل بحيوية ونشاط، حين تجعل الرؤساء يتابعون واجبات ومسؤوليات مرؤوسيههم بشكل مستمر، وتدفع المرؤوسين للعمل بفعالية. ويمكن إظهار نتائج تلك الأهمية من خلال مجالات استخدام نتائج تقييم الأداء بما يأتي: (أبو الروس، وأبو ماضي، 2011: 1184):

1. تحديد صلاحية الموظف الجديد.
2. الحكم على مدى سلامة الاختيار والتعيين.
3. الاسترشاد بها عند النقل والترقية.
4. تحديد مستوى الأداء المطلوب وتحديد الاحتياجات التدريبية.
5. الاسترشاد بها عند منح المكافآت التشجيعية.
6. فاعلية الرقابة والإشراف وتحسين مستوى المشرفين.
7. النهوض بمستوى أداء الوظيفة.
8. تقييم العلاقة بين الرؤساء والمرؤوسين.

وأيضاً تهدف المنظمات من خلال عملية التقييم لمشاريعها إلى تلبية رغبات الممولين لهذه المشاريع وإقناعهم بمدى ملائمة هذه المشاريع وفعاليتها من أجل المحافظة على استمرار التمويل لهذه المنظمات (Crawford" Project monitoring and evaluation, 2003:25).

وبشكل عام يهدف التقييم إلى تحديد مدى ملائمة أي مشروع ومدى كفاءته وفاعليته وأثره واستدامته، ويُتوقع أن يؤدي إلى تحسين عملية صنع القرار، ومن ثم إلى نتائج أفضل واستخدام الموارد بكفاءة أكبر (UNFP"Project Manager's 2007:23)، وهذا يرتبط بوظائف تقييم الأداء، وهي كالتالي:

#### • الوظائف الأساسية لعملية تقييم الأداء:

عملية تقييم الأداء عبارة عن متابعة لمدى تحقيق المؤسسة للخطط التي رسمتها، ويمكن قياسها باستعمال عدة أساليب ذلك لتمكين المسيرين من الإشراف على تنفيذ تلك الخطط ومراقبتها، ويمكن تلخيص أهمية تقييم الأداء في الوظائف التالية (عباسي، 2012: 7):

- متابعة تنفيذ الأهداف الاقتصادية للمؤسسة، وذلك بالتعريف على مدى تحقيقها للأهداف المسطرة مسبقاً، وللفترة المحددة اعتماداً على البيانات والإحصائيات التي توفرها مختلف أقسام المؤسسة، لذلك يجب على المسيرين تحديد الأهداف مسبقاً بدقة ووضوح.
- الرقابة على كفاءة الأداء للتأكد من قيام المؤسسة بممارسة نشاطها وتنفيذ خططها بأعلى درجة من أو العمل على تفاديها في المستقبل، وهنا يجب الكفاءة الممكنة، وذلك بتشخيص الانحرافات وأسبابها، والتأكد من أن المؤسسة قد استخدمت كافة مواردها بأعلى درجة ممكنة.
- تحديد الجهات والمراكز الإدارية المسؤولة عن الانحرافات التي تحدث.
- البحث عن الحلول والوسائل المناسبة لمعالجة الانحرافات مع ضرورة اختيار البديل الأفضل.

### ثالثاً: الهدف من التقييم:

تشير العديد من المصادر كالوكالة اليابانية للتعاون (JICA)، ومنظمة الأمم المتحدة (UN) في أن للتقييم هدفين رئيسيين هما (JICA, 2004:33):

1. توفير ما يلزم من معلومات لاتخاذ قرارات صحيحة بشأن العمليات أو السياسات أو الاستراتيجيات المرتبطة بالمشاريع الجارية أو المقبلة.
2. تقديم أدلة إلى الجهات المعنية (للمانحين والشركاء والمستخدمين)، تثبت فاعلية أداء المشروع ومطابقته للنتائج المخطط لها، وللمتطلبات القانونية والمالية، ومدى استخدام المديرين لنتائج المراقبة والتقييم.

وتتضمن الأهداف الأخرى لتقييم المشاريع ما يلي (JICA, 2004):

1. إتاحة عملية التعلم الجماعي والمساهمة في مجموعة المعارف المتعلقة بما ينجح وما لا ينجح وأسباب ذلك.
  2. التحقق من جودة أداء إدارة المشروع أو تحسينها.
  3. تحديد الاستراتيجيات الناجحة من أجل التوسع فيها وتكرارها.
  4. تعديل الاستراتيجيات غير الناجحة.
  5. إتاحة الفرصة للجهات المعنية للإدلاء بدلوها في مخرجات المشاريع وجودتها.
- ويهدف التقييم بشكل عام إلى تحديد ملائمة أي مشروع، ومدى كفاءته وفاعليته، وأثره واستدامته، ويُتوقع أن يؤدي تحسين عملية صنع القرار إلى نتائج أفضل وإلى استخدام الموارد بكفاءة أكبر (UNFPN Evaluation toolkit, 2007:15).

## توقيتات التقييم:

هناك ثلاث توقيتات للتقييم استنادًا إلى المرحلة التي يُجرى فيها، وهي (JICA, 2004: 29):

### 1. التقييم القبلي (Ex-ante Evaluation) أو (Pre- Evaluating): يتم قبل تنفيذ المشروع،

حيث تدرس ضرورة تنفيذ المشروع وتوضيح تفاصيله والنتائج المتوقعة منه، ومدى ملاءمة المشروع وقيمته، ووضع مؤشرات تقييم لقياس تأثير المشروع في التقييمات اللاحقة. ويساعد المنظمة على التخطيط القبلي "التخطيط بالسيناريوهات" الذي يعني وصف ما هو متوقع ومحتمل وتحليله، ووضع سيناريوهات (مشاهد محتملة) والتوصل إلى صيغة للتعامل مع كل من هذه السيناريوهات، وذلك بتشخيص دقيق وواسع للأفكار المحتملة والمتوقعة بطريقة مفيدة وقابلة للتطبيق، حيث يساعد على ربط القرار غير المؤكد الذي نتخذه اليوم، بما يمكن أن يحدث من أحداث كأثر لهذا القرار في المستقبل (ماذا لو؟)، حيث تساعد هذه الاحتمالات واضعي الخطط الاستراتيجية والمؤثرين في المنظمة على مواجهة التوقعات المستقبلية والاستعداد لها (Wilso, 2005: 45).

### 2. تقييم منتصف المدة (Mid-term Evaluation) أو التقييم المتزامن (During Evaluating)

وُجرى في منتصف مدة تنفيذ المشروع، حيث يهدف هذا التقييم إلى فحص الإنجازات، وتنفيذ المشروع بالتركيز على الكفاءة والملاءمة مستندًا إلى النتائج، بالإضافة إلى مراجعة خطة العمل وتعديلها وفقًا للنتائج، حيث تساعد نتائج التقييم وزارة الأشغال العامة والإسكان على اتخاذ القرار ومراقبة الأداء.

### 3. التقييم البعدي (Ex-post Evaluation) أو (After performing Evaluating):

يُجري بعد فترة زمنية من انتهاء تنفيذ المشروع، ويركز على الكفاءة والتأثير والاستمرارية، استنادًا إلى نتائج التقييم. ويهدف هذا التقييم إلى استخلاص الدروس المستفادة والتوصيات للجهات المعنية بتخطيط المشاريع المستقبلية وتنفيذها بشكل أكثر كفاءة وفاعلية.

لا تعوض هذه التقييمات إحداها عن الأخرى، فقد تضطر بعض المشروعات لاستخدام التقييمات الثلاثة كل حسب وقته.

#### - مشاركة المساهمين في التقييم (أحمد، 2013: 3):

يمكن أن تكون المشاركة واسعة النطاق لتشمل مجموعة كبيرة من موظفي المشروع، والفئات المتأثرة بالمشروع، والشركاء، وغيرهم. ويمكن، بدلاً من ذلك، أن تستهدف مجموعة واحدة أو اثنتين من تلك المجموعات. فعلى سبيل المثال، إذا كان الهدف هو كشف ما يعوق تنفيذ المشروع، فقد يلزم إشراك المنفذين. أما إذا كان الهدف هو معرفة تأثير المشروع على الفئات المستهدفة، فقد تكون تلك المجتمعات هي أنسب المشاركين. ولكن إذا كان الهدف هو معرفة ما إذا كانت الجهات المعنية تفهم جميعها أهداف المشروع وترى التقدم المتحقق رؤية متماثلة، فإن المشاركة الواسعة النطاق قد تكون هي الفضلى.

إن المبادئ التي توجه النهج التشاركي فيما يتعلق بالتقييم تُميّز هذا النهج بوضوح عن نُهج المراقبة والتقييم التقليدية، ويتطلب أيضاً التقييم التشاركي اتجاهاً فكرياً مختلفاً، وقبولاً لطريقة مختلفة في إجراء عملية التقييم.

#### رابعاً: العوامل المؤثرة في الأداء وتقييمه:

هنالك العديد من العوامل المؤثرة على الأداء وعلى عملية تقييم أداء المنظمة بعض تلك العوامل موجودة داخل المنظمة، والآخر خارج المنظمة، وتبعاً لذلك فإن بعض هذه العوامل تكون ضمن نطاق السيطرة، والبعض الآخر خارج نطاق السيطرة، ومن أهم تلك العوامل هي:

##### 1. العوامل الداخلية: وتتضمن:

أ. العوامل المالية والاستراتيجية: وتتضمن تحديد الأداء المستهدف قصير وطويل الأمد، إذ تركز الأهداف قصيرة الأمد على الاهتمام التنظيمي المرتبط بتحسين الأداء المالي، أما الأهداف طويلة

الأمد فهي تلك الأهداف التي توجه الإدارة نحو ما يجب عمله الآن لجعل المنظمة ذات أداء أفضل وبشكل دائم (أحمد، 2013: 3).

ب. **مصادر المنظمة:** تمثل الموارد جميع المدخلات التي تستخدمها المنظمة في عملياتها لتوليد المخرجات المطلوبة، وتعني أيضاً ما تتطلبه أو تحتاجه المنظمة لعملية تحقيق أهدافها ورسالتها في المجتمع.

ج. **ثقافة المنظمة:** إن الثقافة أحد المكونات الأساسية للمنظمات الناجحة، وذلك لوجود علاقة بين الثقافة والأداء، أي أن المنظمة التي تمتلك ثقافة المشاركة (أي مساهمة العاملين في اتخاذ القرارات تتميز بمستوى أداء متميز ومتطور) .

د. **الهيكل التنظيمي للمنظمة:** تحتاج جميع المنظمات إلى شكل من أشكال الهيكل التنظيمي لتنفيذ إستراتيجيتها إذ يعرف الهيكل التنظيمي بأنه (تصور أو تخيل للدور الرسمي للمنظمة، والإجراءات، والأحكام، وآليات الرقابة، وكذلك مستوى السلطة، والمسؤوليات، وعمليات صنع القرار، إذ يمثل هذا العامل أحد أهم العوامل المؤثرة في نجاح المنظمة، وتنفيذ إستراتيجيتها بالشكل المطلوب والصحيح.

هـ. **التطور التكنولوجي:** لقد ظهرت في الفترة الأخيرة تطورات تكنولوجية واسعة أثرت في عمل المنظمة، وسمح لها بتقديم منتجات ذات جودة عالية، ووفرت هذه التطورات للمنظمة ميزة الوصول إلى المعلومات بالوقت الذي تحتاجها فيه، وبذلك يمكنها من إدارة الجودة العالية والتحرك بسرعة لتصميم منتجات وفقاً لطلب الزبون (الكبراتي، 2005: 93-95).

و. **نظم المعلومات:** تحتاج المنظمات إلى نظم للمعلومات مصممة بشكل جيد يوفر المعلومات المفيدة لها في مجال التخطيط وإدارة ورقابة أنشطتها بكفاءة، إذ أن هذه النظم يجب أن تتصف بالدقة والحيادية، وأن تقدم مخرجاتها بالوقت المناسب بالشكل الذي يساهم في تحسين أداء تلك المنظمات (أحمد، 2013: 3).

## 2. العوامل الخارجية: وتتضمن:

أ. الزبائن: إن شكل السوق بدأ يتغير عند بداية الثمانينات، فلم تعد سوق المنتج، أي أن المنتج ليس هو صاحب اليد العليا المؤثرة، حيث أصبح السوق سوق الزبائن، إذ أصبح الزبون يفرض رغبته على المنتج، ويحدد نوع وتصميم المنتج، كما أصبح هو الذي يحدد مواعيد التسليم وطريقة الدفع (الكبراتي، 2005:96).

ب. المنافسون: يوصف العالم اليوم بصفة التغير المتسارع بسبب التعقيدات البيئية، وتساعد حدة المنافسة والصراع للاستحواذ على حصص سوقية في الأسواق العالمية، ولغرض مواجهة التحديات التي تواجهها منظمات الأعمال ينبغي على تلك المنظمات اعتماد رؤية إدارية متكاملة تستند إلى فلسفة واضحة تعزز المركز التنافسي للمنظمة، إذ أصبحت المنافسة الشديدة من الصفات البارزة المميزة لبيئة الأعمال في الوقت الحاضر، فبعد أن كانت منظمات الأعمال تواجه منافسة محلية من منافسين محليين يواجهون نفس الظروف التي تواجهها المنظمة أصبحت تواجه في الوقت الحاضر منافسة حادة من منظمات عالمية تعمل في ظروف بيئية أفضل (الشويلي، 2007:63).

ج. العوامل الاقتصادية: وتعتبر من أهم عوامل البيئة الخارجية، ويمكن تحديد بعض متغيراتها بالاتي (السيد، 2000:130): القيود المفروضة على حركة التجارة الدولية، ميزان المدفوعات التجاري، طرائق توزيع الدخل القومي، السياسات المالية والنقدية.

د. العوامل السياسية والحكومية: تؤثر درجة الاستقرار السياسي والتدخل الحكومي في أعمال المنظمة بشكل مباشر أو غير مباشر، ويمكن تحديد بعض أهم تلك التأثيرات بالآتي (الكبراتي، 2005:98) القوانين الخاصة بتنظيم العلاقة بين أرباب العمل والعاملين، القوانين الخاصة بالمحافظة على البيئة، القوانين الخاصة بحماية المستهلك.

هـ. العوامل الاجتماعية والثقافية: تشير هذه العوامل إلى اتجاهات المجتمع والقيم الثقافية، والتي تعتبر الحجر الأساس للمجتمع، ولذلك فهي تقود الظروف والمتغيرات الاقتصادية والسياسية والقانونية والتكنولوجية، إذ أن التغيرات الحاصلة في النواحي الاجتماعية والثقافية تتطلب من المنظمة المرونة، وتبني أساليب متطورة تتناسب مع التطور الحاصل في المجتمع.

ويرى الباحث بأن عملية تقييم الأداء هي عملية ضرورية وحيوية في عمل أي مؤسسة، ولاسيما بأن عملية تقييم الأداء تساعد في تحقيق أهداف المؤسسة، وهي عملية شاملة ومتكاملة، وترتكز على أسس علمية لتصل إلى أعلى مستوى، وأفضل أداء لدى العاملين، ولسد الثغرات، وإصلاح القصور في الأداء، فعملية تقييم الاداء ذات بعدين داخلي، وخارجي تتبادل التأثير معهما في عملية معرفة الوزن الفعلي لاداء العاملين في مختلف اقسام المؤسسة، البعد الداخلي يتعلق بأنظمة وآليات العمل الداخلية، وطبيعة الانسجام والتنسيق الداخلي لمنظومة الاداء وفقاً للمعايير المخططة من قبل الادارة، وبعد خارجي يكمن في عملية التسويق للمؤسسة على مختلف المستويات بما يتناسب مع اهداف المؤسسة.

## المبحث الثاني:

### الجهات الرئيسية لإعادة اعمار قطاع غزة

#### تمهيد:

لا يزال الشعب الفلسطيني يعاني من وطأة الاحتلال الصهيوني وعدوانه الممنهج والمستمر منذ ما يزيد عن (68) عاماً، ووسط الصمت العربي والدولي على مسلسل الاعتداءات لدولة الاحتلال الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، كان لقطاع البنية التحتية والإسكان القسط الأكبر من هذه الاعتداءات، والتي زادت وتيرتها مع السعي الدولي والعربي لإيجاد حل للقضية الفلسطينية، فكانت الاجتياحات والتوغلات العسكرية للأحياء السكنية والتي تصاعدت إلى حروب ظالمة ومتتالية على قطاع غزة، مستهدفةً مقومات الحياة الحضرية والإنسانية، مع تركيز الاحتلال على تدمير البيوت وتهجير سكانها وخاصة تلك القريبة من حدود التماس مع الاحتلال، كل ذلك مع استمرار الحصار المشدد على قطاع غزة منذ (10) سنوات مضت، وما أحدثته من تخريب ودمار في قطاع الإسكان خلال الحرب الأخيرة والتي تجاوزت (11,000) وحدة سكنية تم تدميرها بالكامل، وأكثر من (162,000) وحدة سكنية تضررت ما بين الضرر الطفيف إلى الضرر البالغ، مما زاد من حجم العجز في قطاع الإسكان (جهاز الإحصاء المركزي، 2015: 37).

لذا كان هناك تحرك مكثف على أكثر من صعيد لتدارك خطورة الموقف، وتم إشراك أكبر قدر ممكن من المؤسسات المختصة ومن أصحاب الرأي ومن خلال ورش العمل واللقاءات المباشرة لبحث كيفية تجاوز هذه الأزمة والوصول إلى حلول ممكنة للتخفيف من معاناة المتضررين وتعزيز صمودهم.

وتتنوع الجهات المسؤولة عن إعادة الإعمار في قطاع غزة ما بين الجهات الحكومية (الرسمية)، والمتمثلة في عدد من الوزارات وعلى رأسها وزارة الأشغال العامة والإسكان، والجهات غير

الحكومية (غير الرسمية)، اللجنة القطرية لإعادة اعمار غزة، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، والمجلس الفلسطيني للإسكان، وغيرهم.

## أولاً: الجهات المعنية بإعادة الإعمار:

### أ - وزارة الأشغال العامة والإسكان:

#### - النشأة والأدوار:

أنشأت السلطة الوطنية الفلسطينية وزارة الإسكان في شهر أيار عام 1994م، وكانت هذه الوزارة تتألف من خمس إدارات عامة هي: (البحث والتخطيط والتطوير، السياسة والتخطيط الحضري، المشاريع، الشؤون الإدارية، الشؤون المالية).

ثم تم دمج وزارة الأشغال مع وزارة الإسكان لتحمل الوزارة الاسم الجديد وهو وزارة الأشغال العامة والإسكان، وذلك منتصف يونيو عام 2002م، ويحكم عمل الوزارة مجموعة من القوانين والأنظمة السارية التي يتم على أساسها تنظيم وتوجيه وضبط نشاط وخطط وسياسات الوزارة، وأهم هذه القوانين والأنظمة: قانون العمل رقم (2000/7)، قانون العطاءات الحكومية (1999/6)، قانون تشجيع الاستثمار (1998/1)، نظام تصنيف المقاولين، قانون الدفاع المدني (1998/3)، قوانين تنظيم المدن السارية في محافظات غزة (1936-1994)، قانون ملكية الطبقات والشقق ولائحته التنفيذية، قانون العمل الفلسطيني، قانون المواصفات والمقاييس الفلسطينية، قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية، إضافة إلى العديد من القرارات والأنظمة التي تصدرها الوزارة أو مجلس الوزراء لتنظيم العمل في الوزارة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014: 113).

## 1. مشاريع الإسكان:

عملت الوزارة منذ نشأتها على تحقيق الأهداف التي وضعتها، حيث أنجز منذ العام (2002-2013) العديد من المشاريع الإسكانية في قطاع غزة، ومن هذه المشاريع: مدينة الزهراء، حي الندى، حي النمساوي، مشروع إسكان الفرا، مشروع مدينة الشيخ زايد، المشروع الياباني، مشروع العودة، المشروع السعودي (1، 2)، المشروع الإماراتي، ومن جانب آخر قامت الوزارة خلال عامي (2011، 2012) بتخطيط (12) مشروع إسكان، وإنهاء إجراءات الاعتماد اللازمة للمخططات، وجارى تنفيذ العديد منها بمنح دولية حتى إعداد هذه الدراسة، مثل مشروع مدينة الشيخ حمد السكنية، ومشروع مدينة الشيخ خليفة السكنية بمدينة الزهراء، وحي الهدى بقرية جحر الديك، وهناك مشاريع تنفذ عن طريق مستثمرين مثل بناء مشروع (1,000) وحدة سكنية في مدينة العودة، كما بدأت الوزارة بمساعدة مئات المواطنين لبناء وحدات سكنية عن طريق جمعيات إسكانية، أو عن طريق توزيع قطع أراضي.

## 2. مشاريع الإعمار:

وفي مقابلة مع وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس/ مفيد الحساينة، حول دور وزارة الأشغال العامة والإسكان في ملف الإعمار، اعتبر الوزير بأن وزارة الأشغال العامة والإسكان بمثابة حاضنة عملية إعادة الإعمار، حيث تتنوع الجهود المبذولة من الوزارة فيما يخص ذلك، وتتلخص هذه الجهود فيما يلي (مقابلة مع وزير الأشغال العامة والإسكان، 2016/8/29):

1. قيام الطواقم الفنية بالوزارة بحصر الأضرار التي لحقت بقطاع الإسكان سواء الحصر الأولي أو الحصر النهائي، وذلك بالاشتراك مع الجهات ذات العلاقة (وكالة الغوث وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، والجهات الأخرى).

2. إعداد وثائق ومقترحات الإعمار والتواصل مع الجهات المانحة والمؤسسات الدولية لتبني عملية إعادة الإعمار، وتنفيذ مشاريع الإعمار المختلفة.

3. ترشيح المستفيدين من مشاريع إعادة الإعمار (قطاع الإسكان) المختلفة.

4. متابعة تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار (قطاع الإسكان).

5. متابعة تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار (قطاع البنية التحتية).

واعتبر الدكتور/ جواد الأغا، مستشار وزارة الأشغال بأنه منذ الانتفاضة الثانية أن الوزارة هي الجهة الحكومية المخولة بإدارة ملف إعمار الوحدات السكنية سواء كانت جزئي أو كلي ، بالإضافة إلى الترميم وإعادة الإعمار لوزارات ومؤسسات الدولة، وهي الجهة المسؤولة عن حصر الأضرار والتواصل مع الجهات الممولة ، وتحديد قوائم المستفيدين، ومعايير الاستفادة، ومتابعة تنفيذ مشاريع الإعمار، ومتابعة الدفعات، وإدارة هذا الملف (مقابلة مع جواد الأغا، 2016/8/29).

### 3. مشاريع معالجة العشوائيات:

كما قامت الوزارة بالتعاون مع سلطة الأراضي والبلديات بدراسة (6) عشوائيات سكنية، ووضع حلول لإعادة تأهيلها أو تسوية أوضاع ساكنيها من خلال مشاريع الإسكان المخططة، ومن هذه العشوائيات: عشوائية آل أبو عمرة، وعزبة الحمامية، وحي المرابطين، وحي الفرقان.

ولعل من أهم الإنجازات التي حققتها سلطة الأراضي في معالجة قضية التعديات على مدار السنوات الماضية، قال م. إبراهيم رضوان رئيس سلطة الأراضي أنه اتخذ قراراً بأن العام 2011 الماضي هو عام إنهاء ملف التعديات على الأراضي الحكومية، واستطاعت خلاله سلطة الأراضي بالفعل إنهاء بعض مشاكل العشوائيات السكنية الفرقان (البراهمة سابقاً)، وإزالة تعديات عن ما مساحته (116) دونماً من الأراضي الحكومية، إضافة إلى تسوية أوضاع المتعدين على مساحات واسعة منها حي الفرقان بمساحة (264) دونماً، وحي المرابطين بمساحة (132) دونماً، إضافة إلى تأجير ما مساحته (247) دونماً في قرية أم النصر شمال القطاع، كما تمكنت سلطة الأراضي خلال الفترة، الواقعة ما بين شهر يولييه 2011 إلى شهر فبراير 2012 من إنهاء قضية تعديات ما تعرف

بعزبة الحمامية على شاطئ بحر غزة، وتسليم الموقع لبلدية غزة التي تمكنت بدورها من تنفيذ مشروع تطوير شارع الرشيد بما جعله معلماً حضارياً من معالم مدينة غزة، وبحسب سلطة الأراضي فإن السلطة عملت على مدار الأشهر المذكورة بحل هذه المشكلة لإخلاء المكان وتوفير البديل الملائم للسكان، حيث تم نقل سكان المنطقة البالغ عددهم (36) أسرة إلى مشروع طبريا شمال القطاع بما مساحته (4,586) دونماً، ومشروع طبريا في محافظة خان يونس جنوب القطاع بمساحة (3,411) دونماً، وفي هذا السياق شدّد رئيس سلطة الأراضي على مبدأ الحكومة بعدم أخذ منازل المواطنين وإلقائهم في الشوارع حتى لو كانوا متعدّين، بحيث وفرت سلطة الأراضي من خلال الحكومة الفلسطينية مبلغ (1,500) دولار للعائلات التي تم إخلاءها من المكان لاستئجار سكن حتى يتم بناء مساكن لهم في الأماكن التي تم نقلهم إليها بموجب نظام معالجة العشوائيات (موقع وزارة الأشغال العامة والإسكان على الانترنت، 2016).

ونظراً للحالة الإنسانية التي يمر بها المواطنون في العشوائيات، ونظراً لوجود منازل مقامة على الأراضي الحكومية في مناطق عشوائية، ومن باب الإحساس بالمسؤولية تجاه المواطنين قامت سلطة الأراضي الفلسطينية باستصدار قرار من مجلس الوزراء في جلسة رقم (192) المنعقدة بتاريخ 2010/01/26 يقضي بتسوية أوضاع المتعدّين على الأراضي الحكومية المحتاجين للسكن حسب معايير محددة، كما عكفت سلطة الأراضي بالتعاون مع اللجنة الحكومية لمعالجة التعديّات على الأراضي الحكومية لإزالة تعديّات (أل أبو عمرة) على ما مساحته (20 دونماً) من الأراضي الحكومية غرب مدينة غزة، بحيث يتم نقل المتعدّين والبالغ عددهم (160) عائلة إلى أماكن أخرى وفقاً لنظام معالجة العشوائيات بشقيه التمليك والإيجار، ويشار إلى أن سلطة الأراضي نفذت مطلع العام الجاري عملية فتح للشوارع المتعدّى عليها من قبل المواطنين في المنطقة (موقع وزارة الأشغال العامة والإسكان).

ولقد كان لوزارة الأشغال العامة والإسكان دوراً رئيسياً في تنفيذ وإنشاء المباني العامة، وطرح عطاءاتها ومن أهم هذه المشاريع: مشروع مجمع الوزارات، ومباني الشرطة، ومكاتب البريد، وكذلك مبنى مجلس الوزراء.

ولقد طبقت الوزارة نظام التعامل مع التعديلات على الأراضي الحكومية، ونظم الانتفاع من الأراضي الحكومية للمؤسسات والأفراد، ونظام الاستثمار العقاري، ونظام العطاءات الحكومية.

وقد أسهمت الوزارة إسهاماً واسعاً في إدارة ملف إعمار قطاع غزة والتعاون الدولي، حيث تقوم الوزارة ومنذ عام 2008م بوضع خطط الإعمار، وتسويقها، ومتابعة تنفيذها مع الجهات الدولية المختلفة، ومن الخطط التي وضعتها الوزارة وجاري تنفيذها الإطار العام لآلية الإعمار، وثيقة إعادة إعمار قطاع غزة التي قدمت لدولة قطر، وأوليات الحكومة في الإعمار والتنمية التي قدمت للبنك الإسلامي للتنمية في عام 2013م، كما أعدت الوزارة في نفس العام وثيقة تحتوي على أولويات قطاع غزة من مشاريع الإعمار، وتم تقديمها للجمهورية التركية تمهيداً لتنفيذها (وزارة الأشغال العامة والإسكان، الخطة الاستراتيجية، 2014).

ومن ناحية شمولية تبدو مشاريع إعادة الإعمار هي مشاريع ممولة خارجياً وهناك دور أساسي وحيوي للوزارة في عملية على حصر الأضرار والتواصل مع الجهات الممولة ودراسة إمكانية تنفيذ عدد من المشاريع ومتابعة التنفيذ وصرح بأن الوزارة تتعلم من التجارب السابقة أداء الوزارة في عام 2008 تختلف عن 2012 كأول تجربة تختلف عن 2014، ولعله من أكبر المشكلات التي كانت في السابق هي عدم وجود قاعدة بيانات موحدة، لذا حققت الوزارة إنجازاً حيث تم التواصل مع الجهات المختصة مما مكنها من الوصول لقاعدة بيانات موحدة، وهذا الأمر أوجد نوع من الشفافية والعدالة في ملف الإعمار، بالإضافة إلى أنه أصبح للوزارة ميزان واضح للتعامل مع المواطنين، وكل ما يوضع من إجراءات متفق عليها من قبل الوزارة ومجلس الوزراء والفريق الوطني للإعمار، وأصبحت نافذة عند كل المؤسسات (مقابلة مع جواد الأغا، 2016/8/29).

كذلك تم الاتفاق على أسعار التعويض وكذلك ملف الأسمت تم التنسيق مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (UNRWA) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بالأمر، ولكن التنفيذ على أرض الواقع يخضع إلى ما يتوفر من المنح، وحتى تاريخ المقابلة نسبة الإنجاز لأضرار عدوان 2014 لا تتجاوز (20%)، وبعض المنح المتفرقة عند الوكالة، وكل ما يصل إلى قطاع غزة من منح يتم إدارتها بالشكل الصحيح (مقابلة مع جواد الأغا، 2016/8/29).

## ب- وزارة التخطيط والتنمية الإدارية:

### - النشأة:

وزارة التخطيط والتنمية الإدارية الفلسطينية هي الوزارة المسؤولة عن التخطيط المشترك بين القطاعات والمؤسسات في دولة فلسطين، وتطوير سياسات التنمية الشاملة بمشاركة جميع المؤسسات الفلسطينية ذات الصلة وتنسيق التخطيط في وزارات معينة، لضمان التنسيق المنظم والمشارك بين الوزارات والمؤسسات في دولة فلسطين، وحتى يتم تنفيذ أي خطة يجب أن تتم موافقة السلطة الوطنية الفلسطينية ومجلس الوزراء الفلسطيني، ثم مصادقة المجلس التشريعي الفلسطيني عليها. أنشأت الوزارة في عام 2003، كانت وزارة التخطيط والتنمية الإدارية الفلسطينية موجودة بشكل غير رسمي في السابق ضمن ما يعرف بوزارة التخطيط والتعاون الدولي.

### - أهداف الوزارة: موقع الوزارة على الانترنت (<http://www.mop.ps>):

1. قيادة وتنسيق عملية تحديد احتياجات التنمية الوطنية وأولوياتها وبلورة وصياغة السياسات والأهداف والاستراتيجيات التنموية.
2. بناء علاقات عمل مع دول الجوار في مجال التخطيط والتي تتطلب تعاوناً أقليمياً، ومع باقي الدول في المجالات التي تؤثر في التنمية الفلسطينية.

3. قيادة عملية تنسيق الأولويات القطاعية المختلفة وترشيدها ضمن توجهات وخطط شمولية عبر قطاعية، وبرامج للتنمية الفلسطينية الدورية، وتوفير المتابعة الناجعة لتنفيذها، وإعداد التعديلات المناسبة بحسب المستجدات ومقتضيات التطبيق العملي.

4. المساهمة في تعزيز مفهوم العدالة الاجتماعية من خلال تقليص الفجوة بين التجمعات السكانية المختلفة والفجوة في النوع الاجتماعي على المستوى الوطني، وفي شتى المجالات بما فيها الاقتصادية والخدمات الاجتماعية وخدمات البنية التحتية من جهة، وتعزيز المقومات التنموية من جهة أخرى، اعتماداً على خصوصية كل موقع واحتياجاته ووفق رؤية تنموية شاملة.

5. المشاركة في إعداد السياسات وتنسيق الخطط لضمان الاستخدام الأمثل للأراضي الفلسطينية على المستوى الوطني.

6. المشاركة في التوظيف الأمثل للقدرات والإمكانيات المتوفرة لإدارة عملية إعادة الإعمار والإصلاح والتغيير، ولتفعيل بناء مؤسسات الجهاز الحكومي وزيادة فعاليتها ونجاعتها في تنفيذ مهامها، وفي إدارة الموارد المتاحة وترشيدها استخدامها وفق الرؤية والاستراتيجيات والسياسات المنبثقة عن خطة الإصلاح الوطنية.

7. المساهمة في عملية توفير قوى بشرية مدربة ملائمة للاحتياجات المؤسساتية خاصة والتنمية الفلسطينية عامة.

8. المشاركة في إيجاد البيئة المؤاتية والمرجعية التشريعية اللازمة لتنظيم عمل المؤسسات الفلسطينية المختلفة، واقتراح حدود سلطاتها وصلاحياتها واختصاصاتها وروابطها القطاعية والمجتمعية.

9. توفير التمويل والدعم الفني والتقني اللازم للمشاريع والبرامج التنموية المختلفة بالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات الفلسطينية، وضمان المتابعة الناجعة لقضايا التمويل الخاصة بهم بوجود آليات تنسيقية مناسبة بينهم وبين الجهات التمويلية المعنية.

10. المساهمة في توفير الدعم الفني للمفاوض الفلسطيني عبر توفير المعلومات والدارسات الفنية المتخصصة المتعلقة بقضايا الوضع النهائي.

11. المشاركة في تطوير نظم المعلومات على المستوى الوطني وخاصة الجغرافية منها.

#### - وزارة التخطيط وعملية إعادة إعمار غزة:

بعد انتهاء الحرب الهمجية التي شنتها قوات الاحتلال الصهيوني على قطاع غزة، والتي تركت دماراً واسعاً في شتى قطاعات الحياة، باشرت الحكومة الفلسطينية بالقيام بالعديد من الخطوات في محاولة منها لإعادة الحياة إلى مسارها الطبيعي، ونتيجة للخراب الواسع كان لابد من إعداد خطة لإعادة تأهيل وإعمار القطاعات المتضررة، حيث أسندت مهمة إعداد هذه الخطة إلى وزارة التخطيط بناءً على تكليف من مجلس الوزراء، لذلك سارعت باتخاذ الخطوات المناسبة.

كان من ضمن هذه الخطوات التشاور مع العديد من الوزارات المعنية، وذلك في إطار التكامل بين الوزارات لإنجاز هذه الخطة، كما تم الاستفادة من العديد من ورشات العمل التي أقيمت بهذا الصدد وذلك لوضع السياسات والاستراتيجيات اللازمة لإعادة الإعمار (فريق عمل وزارة التخطيط، 2009:1).

وسعت وزارة التخطيط بالتنسيق مع رئاسة الوزراء لإعداد وثيقة عن متطلبات إعادة الإعمار والتي تشمل على ما يلي (وثيقة إعمار غزة، 2012: 13-14):

1. إعادة تأهيل وإعمار القطاعات المختلفة المتضررة من أجل إنعاش الاقتصاد الفلسطيني والمساهمة في خلق استقرار اجتماعي في مناطق قطاع غزة، وذلك من خلال:

- إعادة إعمار وترميم المباني السكنية التي تضررت بسبب القصف الإسرائيلي وإيجاد بدائل لها إذا تطلب ذلك.

- تحسين الظروف الصحية للمواطنين من خلال توفير المياه للمناطق المعزولة والمناطق التي قطعت عنها إمدادات المياه نتيجة الدمار.
- العمل من أجل إعادة إيصال التيار الكهربائي إلى المناطق التي دمرت شبكاتها وقطعت جراء العدوان الإسرائيلي.
- العمل من أجل إعادة ربط شبكات الطرق الرئيسية والزراعية التي دمرت جراء العدوان الإسرائيلي.
- توفير البنية التحتية الضرورية اللازمة من أجل إعادة تشغيل وإعمار المنشآت الصناعية التي تضررت جراء العدوان.
- مساعدة المزارعين المتضررين في استصلاح أراضيهم ومواجهة الأزمة الحالية.
- 2. النهوض بدور مؤسسات الحكومة الفلسطينية من أجل القيام بدورها القيادي في تقديم الخدمات اليومية للمواطنين الفلسطينيين، وذلك من خلال:
  - توفير احتياجات المؤسسات الفلسطينية من أجهزة ومعدات وإعادة بناء ما تم إتلافه وتدميره.
  - العمل على توفير الخدمات اليومية الأساسية للمواطنين من خلال إعادة تجهيز البلديات.
  - إعادة إنشاء وترميم المنشآت الحكومية ومقرات الوزارات والمؤسسات الفلسطينية المدمرة (وثيقة إعمار غزة، 2012: المرجع السابق).

ثانياً: الجهات الغير الحكومية المشاركة في إعادة الإعمار:

أ- وكالة الغوث الدولية UN (جهة تنفيذية):

لقد كان لوكالة الغوث دوراً مهماً على صعيد تقديم المساعدات النقدية لـ 160 ألف شخص في إطار برنامجها لإغاثة الأسر ذات الظروف الصعبة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015: 29).

كذلك كان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بالشراكة مع الأونروا بتقديم المساعدات النقدية للأسر صاحبة المنازل المهدمة كلياً، أو التي تعرضت منازلها لأضرار كبيرة، كذلك تقديم التعويضات للأسر التي تعرضت منازلها لأضرار بسيطة.

ولقد تم تقديم (5,000) دولار عن المنازل المدمرة كلياً، (3,000) دولار عن الأضرار الجزئية ضمن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ولقد قدمت الأونروا بدل إيجار للأسر الأخرى حتى يتم القيام بإعادة إعمار منازلها، كما نفذت الأونروا برنامجاً (نفسياً اجتماعياً) في غزة للتصدي لآثار العنف المستمر على الأطفال والشباب.

كما نفذ البرنامج أيضاً من خلال تدخل مرشدين واستشاريين مجتمعيين/ ناشطين، تم تعيينهم خصيصاً لهذا الغرض، وتم تدريبهم بواسطة منظمات غير حكومية متخصصة بتكليف من أونروا. (قاعدة بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، والأونروا)

ب- اللجنة القطرية لإعادة اعمار غزة (غزة) (جهة تمويلية وتنفيذية):

- نبذة تعريفية:

هي جهة فنية تنفيذية لمتابعة مشاريع المنحة القطرية في قطاع غزة، وهي تابع لرئاسة اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة التابعة لوزارة الخارجية لدولة قطر.

- تتكون من:

رئيس المكتب السفير / محمد إسماعيل العمادي، وهو بنفس الوقت رئيس اللجنة القطرية لإعمار غزة.

- النشأة:

أنشئت اللجنة القطرية لإعادة اعمار غزة في عام 2012، وتتكون من مدير فني، ومستشار فني من قطاع غزة، وكل الطواقم الموجودة بالمكتب سواء مهندسين أو محاسبين أو إداريين أو سائقين وخلافه هم من قطاع غزة.

- وظيفة اللجنة القطرية لإعادة اعمار غزة:

1. التنسيق الكامل مع وزارة الأشغال العامة والإسكان وهي الجهات المخولة من الحكومة الفلسطينية عن إعادة إعمار قطاع غزة.

2. التنسيق الكامل مع وزارة الأشغال العامة والإسكان لكل مشاريع المنحة القطرية والتي قيمتها (407) مليون دولار تتركز في معظمها على مشاريع إسكانية، ومشاريع طرق وبنية تحتية، وقطاعات أخرى مثل قطاع الزراعة، والصحة، والتعليم.

3. طرح المشاريع على المكاتب الاستشارية من أجل التصميم والإشراف على المشاريع، وجميعها مكاتب استشارية محلية.

4. طرح العطاءات على المقاولين المحليين.

5. متابعة المشاريع كإشراف علوي، وصرف الدفعات المالية للمقاولين.

6. التنسيق والتسهيل لدخول مواد البناء لإعادة الإعمار.

- اللجنة القطرية لإعادة اعمار غزة (المرحلة الأولى):

بدأ التنفيذ الفعلي للمرحلة الأولى من مشاريع المنحة القطرية على أرض الواقع عام 2012، من خلال الشروع في تعبيد أول شارع داخلي قريب من مقر مجلس الوزراء المدمر بمدينة غزة، والذي شملته المنحة أسوة بـ 23 شارعاً آخر في كافة أرجاء القطاع (المكتب القطري، 2016: 7) ..

وإذناً بانطلاق عجلة التنفيذ الفعلي لإعمار ما دمره الاحتلال، أعلن رئيس لجنة إعمار غزة السفير القطري محمد العمادي في مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس الوزراء إسماعيل هنية عن انطلاق المرحلة الأولى من باكورة المشاريع القطرية بتكلفة إجمالية بلغت نحو (22) مليون دولار .

وقال العمادي إن الإسراع في تدشين المرحلة الأولى من مشاريع المنحة القطرية، كان بفعل التحضير المسبق لتصاميم هذه المشاريع من قبل بلديات قطاع غزة، وأضاف أن "البدء بتنفيذ المشاريع جاء لكي نثبت للناس أن المشاريع بدأت على أرض الواقع، وأن المبالغ اللازمة لتنفيذها باتت متوفرة، وسنبدأ العمل بالمشاريع الكبرى الأخرى تباعاً فور الانتهاء من تصاميمها"، وأوضح العمادي أن المرحلة الأولى من المشاريع القطرية سيستغرق تنفيذها نحو ستة أشهر، وهي تمثل (5%) فقط من إجمالي مشاريع المنحة القطرية البالغ قيمتها (407) ملايين دولار (المكتب القطري، 2016: 7).

وأشار العمادي إلى «تنفيذ باكورة مشاريع منحة المليار دولار، يجرى بالتزامن مع طرح رزمة جديدة من مشاريع المنحة السابقة التي تمولها قطر عبر مكتب اللجنة القطرية بغزة، لتشكل بذلك دولة قطر أكبر وأهم الدول المانحة الممولة لقطاعات مختلفة من مشاريع الإعمار والبنى التحتية والإسكان، ومشاريع تخص وزارة الصحة، ووزارة الزراعة، وكثير من المشاريع التي يشكل تنفيذها أولوية قصوى لأهالي قطاع غزة (المكتب القطري، 2016: المرجع السابق).

وبعد حرب 2014 على قطاع غزة كان للمكتب القطري السبق، فقد قام المكتب القطري وبالتعاون والتنسيق الكامل مع وزارتي الأشغال العامة والإسكان والشؤون المدنية الفلسطينية بالإعلان عن صرف أول دفعة مالية من أصل أربع دفعات تقدر قيمتها بـ (26.6) مليون دولار لهذا العدد من المستفيدين البالغ (580) مستفيداً، وذلك من إجمالي كلفة المشروع البالغ قيمته (50) مليون دولار

خصصت لإعادة بناء ألف وحدة سكنية موزعة على مختلف مناطق قطاع غزة، ليباشروا منذ اللحظة إعادة بناء منازلهم التي دمرت كلياً، وتعهدت اللجنة خلال الفترة القريبية القادمة باستكمال صرف الدفعة الأولى لباقي المستفيدين من هذا المشروع فور الانتهاء من استكمال معاملاتهم الرسمية واعتمادهم من الجهات ذات العلاقة، ليصل العدد الإجمالي للمستفيدين من هذا المشروع ألف مستفيد، ويقوم المواطن بعملية بناء منزله بنفسه بنظام الدفعات على النحو التالي وبالنسب التالية:

- الدفعة الأولى (25%) من قيمة المبلغ.
- الدفعة الثانية (30%) من قيمة المبلغ.
- الدفعة الثالثة (30%) من قيمة المبلغ.
- الدفعة الأخيرة (15%) من قيمة المبلغ، ولا يتم صرفها إلا بعد الانتهاء من عملية بناء المنزل وسكن المالك.

ولا يتم صرف أي دفعة إلا بانتهاء المرحلة الخاصة بها، وإرسال الصور للمكتب القطري من قبل وزارة الأشغال العامة والإسكان كونها الجهات المتابعة لعملية الإعمار لصرف الدفعة التي تليها وقد تم الانتهاء من عملية البناء بالكامل.

كذلك قام المكتب القطري بإصلاح جزء من المنازل المتضررة جراء حرب 2014، فقد قام بإصلاح (2,197) منزل بقيمة (6) مليون دولار، وب نفس نظام الدفعات السابق ذكره (مقابلة مع أحمد عسكر، 2016/08/21).

## تفاصيل المنحة القطرية بعد الإضافات المعتمدة

من سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في زيارته لقطاع غزة

| أولاً: مشاريع الطرق                               | تفاصيل                                    | التكلفة بالدولار |
|---------------------------------------------------|-------------------------------------------|------------------|
| 1. مشروع إعادة إنشاء شارع صلاح الدين              | بطول 28 كم وعرض 30 م                      | 60,000,000       |
| 2. مشروع إعادة إنشاء شارع الرشيد - الطريق الساحلي | بطول 45 كم وعرض 40 م                      | 50,000,000       |
| 3. مشروع إعادة إنشاء شارع الكرامة - الطريق الشرقي | بطول 10 كم وعرض 50 م شارع رئيسي (لم ينفذ) | 18,000,000       |
| الإجمالي                                          |                                           | 128,000,000      |

| ثانياً: مشاريع إسكان                                | تفاصيل                                                             | التكلفة بالدولار |
|-----------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------|------------------|
| 1. مدينة سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني السكنية (1) | 1000 وحدة سكنية ومدرستين ومركز صحي ومركز تجاري ومسجد ومساحات خضراء | 45,000,000       |
| 2. مدينة سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني السكنية (2) | 1000 وحدة سكنية ومدرستين ومركز صحي ومركز تجاري ومسجد ومساحات خضراء | 45,000,000       |
| 3. مدينة سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني السكنية (3) | 1000 وحدة سكنية ومدرستين ومركز صحي ومركز تجاري ومسجد ومساحات خضراء | 45,000,000       |
| 4. مدينة سكنية للأسرى والمحربين                     | مدينة سكنية مع مرافق عامة                                          | 25,000,000       |
| الإجمالي                                            |                                                                    | 160,000,000      |

| ثالثاً: مشاريع الإسكان المتفرق | تفاصيل                          | التكلفة بالدولار |
|--------------------------------|---------------------------------|------------------|
| 1. إسكان متفرق                 | إعادة بناء مساكن أنشئت عشوائياً | 32,000,000       |

|            |                 |    |
|------------|-----------------|----|
| 20,000,000 | بنى تحتية محيطة | 2. |
| 52,000,000 | الإجمالي        |    |

| التكلفة بالدولار | تفاصيل                                                     | رابعاً: مشاريع الصحة                                                             |
|------------------|------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------|
| 15,000,000       | مبنى + مسبح + حدائق مساحة الأرض 5 دونم ومساحة البناء 2700م | 1. مستشفى سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني للتأهيل والأطراف الصناعية وزرعي القوقعة |
| 15,000,000       | الإجمالي                                                   |                                                                                  |

| التكلفة بالدولار | تفاصيل             | خامساً: البنى التحتية والطرق الفعلية في قطاع غزة |
|------------------|--------------------|--------------------------------------------------|
| 28,000,000       | طرق داخلية وحدودية | 1. طرق فرعية للبلديات                            |
| 28,000,000       | الإجمالي           |                                                  |

| التكلفة بالدولار | تفاصيل   | سادساً: الآليات                                       |
|------------------|----------|-------------------------------------------------------|
| 4,000,000        |          | 1. دعم وزارة الأشغال بالآليات المطلوبة لإعادة الإعمار |
| 4,000,000        | الإجمالي |                                                       |

| التكلفة بالدولار | تفاصيل                       | سابعاً: الزراعة                    |
|------------------|------------------------------|------------------------------------|
| 12,500,000       | زراعة ومباني زراعية ومختبرات | 1. برنامج إعادة تأهيل قطاع الزراعة |
| 12,500,000       | الإجمالي                     |                                    |

| ثامناً: مركز الإصلاح والتأهيل       | تفاصيل         | التكلفة بالدولار |
|-------------------------------------|----------------|------------------|
| 1. مركز التأهيل والإصلاح            | المرحلة الأولى | 8,000,000        |
| الإجمالي                            |                | 8,000,000        |
| التكلفة الإجمالية بالدولار الأمريكي |                | 407,500,000      |

(نشرة دورية للمكتب القطري بغزة، 2016: 32).

### ج- جمعية الرحمة للإغاثة والتنمية: (جهة تنفيذية) (<http://www.alrahma.ps>):

جمعية خيرية غير ربحية تأسست في السابع عشر من شهر يناير من عام 2007، ومقرها مدينة غزة، وتسعى للريادة والتميز في المجال التنموي والإغاثي على المستوى المحلي والإقليمي، وهي أحد الروافد الأساسية للعمل الخيري في فلسطين تسعى لتقديم برامج تنموية واجتماعية للنهوض بالمجتمع الفلسطيني من خلال عمل متقن وكفاءة عالية، ومن أهم أهدافها المساهمة في الحد من الفقر والجوع، والمساهمة في تحسين مستوى المعيشة للأسر الفقيرة، والمساهمة الفاعلة في إعادة إعمار غزة، والمساهمة في تطوير البنية التحتية والمرافق العامة في قطاع غزة.

وفي مقابلة مع محمد الاستاذ مدير عام شؤون المحافظات بوزارة الأشغال العامة والإسكان أوضح بأنه لقد لجمعية الرحمة العديد من المساهمات في مجال إعادة إعمار ما دمرته دولة الاحتلال خلال حروبها المتعاقبة على غزة، فبعد عدوان 2008 على قطاع غزة قامت بإعادة بناء (350) وحدة سكنية هدم كلي، فالهدم الكلي يعني بأن دمار شامل للوحدات السكنية بحيث لا تصلح للسكن وتحتاج لإعادة بناء وتأسيس من جديد مرة أخرى، وخلال عدوان 2014، قامت بإصلاح (200) وحدة هدم جزئي، والهدم الجزئي يعني بأن الأضرار التي أصابت الوحدات السكنية يندرج من أضرار طفيفة حتى متوسطة، كما تقوم الآن ببناء (150) وحدة بناء كلي (مقابلة مع محمد الأستاذ، 2016/8/29).

من أهم مشاريعها، كما يوضح الجدول التالي:

|                                  |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                     |                           |                             |              |               |
|----------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------|-----------------------------|--------------|---------------|
| اسم المشروع:                     | مشروع إعادة إعمار 140 وحدة سكنية مدمرة كلياً (التخصيص السابع)                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                       |                           |                             | رقم المشروع: | G C C- 07- 13 |
| الموقع:                          | جميع أنحاء قطاع غزة                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                 |                           |                             |              |               |
| المساحة (مساحة البناء) (إن وجد): | *****                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                               | عدد المستفيدين (إن وجد):  | أكثر من 180 أسرة            |              |               |
| تمويل:                           | برنامج دول مجلس التعاون الخليجي لإعادة إعمار غزة                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                    |                           |                             |              |               |
| قيمة المشروع (دولار):            | الاتفاقية:                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                          | 5,000,000                 | المبلغ المحول (حتى تاريخه): | -            |               |
| مدة التنفيذ (حسب العقد):         | 12 شهر                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              |                           |                             |              |               |
| تاريخ بدء العمل:                 | 2015/09/01                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                          | تاريخ الانتهاء (المتوقع): | 2016/12/31                  |              |               |
| الشركة المنفذة:                  | Self help                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                           |                           |                             |              |               |
| نسبة الإنجاز:                    | 50%                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                 |                           |                             |              |               |
| نبذة عن المشروع                  | <p>يستهدف المشروع إعادة إعمار منازل للمواطنين الذين دمرت بيوتهم في الحرب الأخيرة على غزة عبر إعمار (140) وحدة سكنية بشكل كامل، حيث يتم منح المتضرر مبلغ التعويض بشكل مباشر ليقوم المتضرر بإعادة البناء بنفسه حسب العقد بين المتضرر والجهات المنفذة، ولضمان التزام المتضرر بالعقد سيتم منحه مبلغ التعويض على أربع أو ثلاث دفعات، ويبقى دور الجمعية إشرافياً يتابع عملية الإنشاء من بدايتها من تجهيز المخططات الهندسية والترخيص مروراً بكافة مراحل البناء والتشطيب وحتى سكن المواطن، إن سياسة الإعمار في هذا المشروع تخضع للجنة التوجيهية للإعمار، حيث يتم صياغة الأولويات وطريقة تسلسل الدفعات المالية للمواطنين. لقد أبدى هذا المشروع نجاحاً بالغاً حيث تم تنفيذه بنسبة استجابة من المستفيدين (100%)، مما دعا العديد من المؤسسات والجمعيات والرسمية والغير رسمية لاعتماد نفس النهج في مشاريع إعمار مشابهة، ولقد أعاد المشروع المستفيدين لمنازلهم بصورة مشرفة، حيث اعتبر المواطن</p> |                           |                             |              |               |

|                                                                                                                                                                                                                                                                                          |  |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--|
| <p>نفسه شريكاً في عملية إعمار بيته، مما زاد الربط الوجداني بينه وبين منزله الذي يأويه بعد أعوام من التشرد والحرمان، وفضلاً عن ذلك فقد انعش المشروع اقتصاديا العديد من العاملين في قطاع الإنشاءات والتشييد، كما وان لنجاح هذا المشروع فضلاً كبيراً في إثبات الإمكانية لإعادة الإعمار.</p> |  |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--|

كذلك غيره العديد من المشاريع من التخصيص الأول وصولاً للتخصيص السابع.

#### د- المجلس الفلسطيني للإسكان (جهة تنفيذية):

تأسس المجلس الفلسطيني للإسكان عام 1991 في مدينة القدس كمؤسسة غير ربحية، تهدف إلى تطوير قطاع الإسكان والمساهمة في حل مشاكل الإسكان التي تفاقمت نتيجة للوضع الاقتصادي والسياسي المتتردي في الأراضي الفلسطينية.

وللتوضيح فطبيعة عمل المجلس الفلسطيني للإسكان حسب اسامة السعدوي فهو بالشكل التقليدي مؤسسة غير حكومية غير ربحية تم تأسيسها في القدس بعد قدوم السلطة تم تسجيلها كجمعية تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة الهدف الرئيسي مهتمون بقطاع الإسكان الاجتماعي له عدة محاور إنشاء مشروعات سكنية منهم مشروع إسكان الكرامة، إسكان القلعة، عين جالوت، تل السلطان في رفح، وبعض المشاريع في الضفة الغربية، وهناك برنامج يعالج ذوي الفقر والمهمشين من تصليح وترميم مباني لهذه الفئة من المجتمع، والتركيز على ذوي الاحتياجات الخاصة، وصرح السعدوي بأن عليهم واجب كبير يقع على عاتقهم في قضية إعمار غزة (مقابلة مع أسامة السعدوي، 2016/04/06).

واستطاع المجلس تجنيد أكثر من (168) مليون دولار للمساهمة في حل مشكلة السكن في فلسطين حتى عام 2015 استفادت منها أكثر من (7) آلاف عائلة فلسطينية عن طريق برامج ومشاريع المجلس المختلفة منها أكثر من ألفي عائلة في مدينة القدس، وقام المجلس في الفترة ما بين 1993-1996م ببناء وتوزيع (1178) وحدة سكنية في قطاع غزة لمحدودي الدخل، وتسترد كلفة

المسكن في فترات زمنية طويلة تصل إلى (25) سنة، وقد تم تمويل هذه المشاريع من قبل الاتحاد الأوروبي والحكومتين الأمريكية واليابانية (يوسف، 2002:92)، كما قام المجلس ببناء حوالي (400) وحدة سكنية هدم كلي بعد عدوان 2014 (مقابلة مع محمد الأستاذ، 2016/08/29).

#### هـ - جمعية دار الكتاب والسنة: (جهة تنفيذية):

تعود نشأة جمعية دار الكتاب والسنة لعام 1350هـ، الموافق 1931م، إذ أسس بعض أهل العلم الشرعي تجمعاً شرعياً في خان يونس، واتخذوا من مسجد أهل السنة مقراً ينطلقون منه لتوعية المجتمع المسلم، وإصلاحه من البدع والمخالفات الشرعية التي كانت منتشرة آنذاك، والعمل الحثيث على خدمة المجتمع ومساعدته للنهوض من واقعه المعيشي الصعب.

#### - الأهداف:

1. إحياء دور الوقف في فلسطين، والاستفادة منه في مجالات العمل الخيري المتعددة.
  2. تنفيذ المشاريع والتنمية في كافة القطاعات الإنتاجية، والصناعية والزراعية.
  3. التخفيف من وطأة الحصار واعتداءات الاحتلال.
- قامت الجمعية ببناء (20) وحدة سكنية هدم كلي خلال بعد عدوان 2008 على قطاع غزة، وقامت بإصلاح (100) منزل هدم جزئي (مقابلة مع محمد الأستاذ، 2016/08/29).

## تعقيب:

ويرى الباحث بأنه برغم تعدد الجهات المانحة لإصلاح ما دمرته الحروب الإسرائيلية على قطاع غزة، وبالرغم من تعدد الجهات المسؤولة عن تطبيق وتنفيذ خطط الإعمار إلا كان وما زال هناك قصور حقيقي في عمل تلك الجهات، والجميع يصدر فشله للآخر ليصل الجميع في النهاية لتحميل الاحتلال وحده المسؤولية الأولى والأخيرة عن ذلك القصور، وبالرغم من تحمل الاحتلال بالطابع جزء كبير من إعاقة خطط الإعمار، لكن لا بد أن نكون واقعيين ونسمي الأشياء بمسمياتها، فالآليات المتبعة ونظام المحاصصات بين حكومتي الضفة وغزة، وتسييس عملية الإعمار، والبيروقراطية أسباب رئيسية ومباشرة في التأخر والقصور في عملية إعادة الإعمار.

## المبحث الثالث:

### واقع قطاع غزة

#### مقدمة:

منذ النكبة الفلسطينية وصولاً للعام 2000 وحتى لحظة كتابة هذه الكلمات، ودولة الاحتلال الإسرائيلي تصعد من حريها على الشعب الفلسطيني في جميع المجالات، ولاسيما المجال الاقتصادي، فرؤية الاحتلال تتلخص في عدم توفير مقومات اقتصاد فلسطيني مستقل يعزز مقومات الصمود لشعبنا، الأمر الذي يرفضه ويقاومه الاحتلال بكل ضراوة.

يعتبر الحصار التي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة جزءاً من العدوان على كل الشعب الفلسطيني سواءً في الضفة الغربية ومدينة القدس وسياسة الاعتقالات والحواجز، وكذلك الاستيطان، وبناء جدار الفصل العنصري، أو في قطاع غزة عبر إغلاق كافة المعابر.

وتعتبر الحرب الأخيرة 2014 على قطاع غزة هي الأعنف والأكثر دموية وتدميراً لقطاع السكان والبنية التحتية، حيث أوقعت آلاف الشهداء والجرحى، ناهيك عن الخسائر الكبيرة جداً في الممتلكات والبنية التحتية والمرافق العامة والخاصة (محمود، 2014: 1).

وقطاع غزة شريط ساحلي ضيقة يمتد بمحاذاة المنطقة الجنوبية للساحل الفلسطيني على البحر المتوسط، ويشكل حوالي (1,33%) من مساحة فلسطين التاريخية، واكتسب اسمه من أكبر مدنه مدينة غزة، وهي ثاني أكبر المدن الفلسطينية بعد القدس (مركز المعلومات الوطني "وفا"، 2014: 6).

تبلغ مساحة قطاع غزة (360) كم<sup>2</sup>، ويبلغ طوله (41) كيلومتر، ويتراوح عرضه بين (6-12) كم، وتحده دولة الاحتلال الإسرائيلي شمالاً وشرقاً، والبحر المتوسط غرباً، بينما تحده مصر من الجنوب الغربي.



## الوضع الكارثي في قطاع غزة:

إن قطاع غزة يعيش وضعاً كارثياً جراء تواصل الحصار للعام العاشر على التوالي، حيث أن العدو الصهيوني يمارس عقاباً جماعياً ضد مليوني مواطن فلسطيني في غزة في انتهاك واضح للقانون الدولي الإنساني الذي يجرم فرض العقوبات الجماعية، ومما يجدر ذكره؛ أن سلطات الاحتلال الصهيوني فرضت قبل عشرة أعوام حصاراً مشدداً على قطاع غزة في أعقاب فوز حركة المقاومة الإسلامية حماس بالانتخابات البرلمانية، حيث تخلل تلك السنوات ثلاثة حروب صهيونية مدمرة.

1. **الحصار الخانق:** استخدم الاحتلال الاسرائيلي سياسات التدمير الممنهج ، والحصار الخانق، مما خلف اوضاعاً مأساوية لسكان القطاع حيث أشار أدهم أبو سلمية المتحدث باسم هيئة الحراك الوطني في مؤتمر صحفي عقده اليوم الأحد 2016/01/17 بمقر بيت الصحافة بمدينة غزة، إلى أن الاحتياجات والخدمات الأساسية والإنسانية للمدنيين في قطاع غزة باتت مهددة بشكل واضح بفعل الحصار الخانق، والذي يتصاعد بمرور الوقت، ولفت إلى أن نحو (80%) من السكان يتلقون مساعدات إغاثية وغذائية من المؤسسات الدولية والجمعيات الخيرية؛ إلا أن تلك المساعدات تضررت بسبب إغلاق المعابر، ومنع وصول القوافل الإغاثية. ويبيّن أن ذلك أوصل حالات الفقر والبطالة إلى مستويات كبيرة جداً، تجاوزت (40%) كفقر مدقع وارتفعت نسبة البطالة لأكثر من (45%)، وأوضح أن ما يزيد عن (272) ألف مواطن باتوا عاطلين عن العمل بفعل الحصار، خاصة أن فرص العمل باتت ضئيلة بفعل إغلاق المعابر، ومنع الاستيراد لكثير من السلع والموارد الأساسية والدمار الكبير جراء الحروب الصهيونية الثلاثة، وتخلي حكومة التوافق عن مسؤولياتها تجاه قطاع غزة، وذكر أن ذلك يأتي إلى جانب الأزمة المالية التي تمر بها وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين (موقع الجزيرة على الانترنت، 19/01/2016: www.aljazeera.net).

2. **آثار العدوان:** إن آثار العدوان الصهيوني على قطاع غزة (2014) ما زالت حاضرة رغم مرور أكثر من عام ونصف على الحرب، والتي دمرت فيها أكثر من (150) ألف وحدة سكنية بشكل

كلي وجزئي. كما أن الآلاف مازالوا بلا مأوى حتى اللحظة، وهم موزعون بين الكرفانات التي لا تقي حراً في الصيف، ولا برداً في الشتاء وبعضهم في بيوت الإيجار، كما أن أكثر من (20) ألف وحدة سكنية دُمرت بشكل كامل، وهو ما جعل (100) ألف إنسان لا مأوى لهم حتى اليوم بفعل تعنت العدو الصهيوني في إدخال مواد الإعمار، ووضع قيود مشددة على الكميات القليلة التي تدخل حيث إن ما دخل من الإسمنت خلال عام ونصف كان يدخل في شهرين بالوضع الطبيعي.

3. **معبر رفح:** لقد شكل إغلاق معبر رفح واحدة من أبشع صور الحصار والخنق بحق أهل غزة، كما ساهم إغلاقه بشكل شبه كامل منذ (24 أكتوبر من العام 2014) في عزل القطاع تماماً، كما أن الاحتلال أغلق طوال أعوام الحصار خمسة من المعابر التجارية الواقعة بين القطاع والاحتلال، ولم يفتح إلا معبراً واحداً منها، وهو معبر كرم أبو سالم للبضائع التجارية، لكنها بالوقت ذاته تمنع دخول مواد البناء والإعمار، ومئات الأصناف الأساسية من الوصول لقطاع غزة، ولو سمحت سلطات الاحتلال فهي تسمح لكميات قليلة جداً بالدخول، مما أدى لوقف عمليات الإنتاج، وفقدان فرص العمل على نطاق واسع.

4. **الصحة والكهرباء:** حول القطاع الصحي، فهو مر بمراحل معقدة طوال الأعوام الماضية زادت من معاناة المرضى، فأكثر من (30%) من الأرصد الدوائية، و(40%) من المستهلكات الطبية الأساسية ما زال رصيدها صفراً، كما أن مشكلة الكهرباء واحدة من أهم المشكلات التي أنتجها الحصار والعدوان، وإن حل هذه المشكلة ضرورة ملحة لما تسببه من معاناة مركبة على كل مناحي الحياة بالنسبة لسكان قطاع غزة (مركز الإعلام <https://palinfo.com/69372>).

5. **المياه:** لازالت أزمة المياه تتفاقم بشكل واضح فربح سكان قطاع غزة فقط تصلهم إمدادات المياه بشكل منتظم، بينما يعاني أكثر من (70%) من الأسر لعدم وصول إمدادات المياه لهم إلا ما بين (6-8) ساعات فقط كل يومين إلى أربعة أيام؛ نظراً لعدم توفر الكهرباء، والشح الكبير في المياه الجوفية، كذلك فإن المياه الجوفية تشهد نسباً عالية جداً من التلوث، وما زاد هذه المعاناة هو

إجراءات الجانب المصري في ضخ مياه البحر لإغراق الحدود، وهو الأمر الذي يهدد المياه الجوفية في جنوب القطاع (المركز الفلسطيني للإعلام <https://palinfo.com/69372>).

### الحروب الإسرائيلية على غزة منذ عام 2008:

لقد تعرض قطاع غزة والضفة الغربية لعدة حروب على عبر مراحل الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي منذ العام 1967، والتي زادت وتيرتها مع انطلاق انتفاضة الحجارة في العام 1987، وانتفاضة الأقصى في سبتمبر من العام 2000، حيث قامت إسرائيل بإعادة احتلال الضفة الغربية من جديد في العام 2003، ثم تحولت إلى حروب ضد قطاع غزة في الأعوام 2006، وفي العام 2008-2009، والحرب في العام 2012، والتي كان آخرها الحرب المدمرة التي شنتها إسرائيل في الثامن من يوليو 2014 على قطاع غزة.

### أ- حرب 2009 - 2008 (حرب الفرقان):

شن الاحتلال الإسرائيلي حرباً غادرة على قطاع غزة نهاية ديسمبر 2008، استمرت ثلاثة أسابيع مستخدماً كافة الأسلحة الجوية والبرية والبحرية، ممطراً المنطقة بكم كبير من القنابل والصواريخ والمتفجرات تمخضت عن خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات، وكافة مناحي الحياة البشرية، ولم يبق أي وسيلة لديه إلا واستخدمها لقتل أكبر عدد من السكان وتدمير المنشآت السكنية والحكومية ودور العبادة والمدارس والمستشفيات وشبكات توزيع المياه والكهرباء والاتصالات، ولم تسلم الأراضي الزراعية مزارع الدواجن والحيوانات، وكل ما يتعلق بحياة السكان وأعمالهم بكل حقٍّ وكرهية، برهنت على الوجه الحقيقي للإرهاب الصهيوني الذي لم يترك بشراً ولا حجراً ولا شجراً إلا ونالت منه آتته العسكرية محاولاً التأثير بشكل مباشر على السكان من الناحية الإنسانية، والاقتصادية، والاجتماعية، والنفسية (وزارة الأشغال العامة والإسكان، 2009:7).

## - آثار الحرب السلبية على المنشآت:

لقد استهدف الاحتلال الإسرائيلي المباني، والمرافق العامة، والمنشآت، والمساكن الخاصة، والأبنية الحكومية، والمنشآت الصناعية، والتجارية، ودور العبادة، والمساجد، والمطار بالقصف العنيف بكافة الأسلحة، وتجريف وهدم متعمد للمنشآت العامة والخاصة بقصد التأثير على معنويات السكان، والمدافعين عن بلدهم ووطنهم، وتركز الاستهداف على مناطق الشمال والحدود لتفريغ المناطق من السكان، وتهجيرهم إلى أماكن أخرى بعيداً عن الحدود من أقصى الشمال وحتى أقصى الجنوب، فلم يبق شيء في قطاع غزة إلى وطاله التدمير والضرر المباشر أو الغير المباشر(مصطفى، 2012:2).

### أ. الخسائر المباشرة:

1. خسائر مادية وهي الناتجة عن التدمير المباشر للمنشآت والأبنية السكنية والمرافق العامة في كافة القطاعات السكنية والمباني العامة والبنية التحتية وقطاع الإنتاج.
2. خسائر تابعة للأعباء المالية المترتبة على رفع الأنقاض والتدعيم العاجل للمنشآت التي تشكل خطراً على حياة السكان وإيواء المشردين.

### ب. الخسائر الغير مباشرة:

وهي الخسائر الناتجة عن التأثيرات السلبية للحرب، وما أدت إليه من انحسار الأنشطة الاقتصادية والأعباء المالية المطلوبة لمعالجة آثار الحرب، وفقدان العديد من فرص العمل والاستثمار في المجالات المختلفة، وسيتم التركيز على الآثار السلبية على المنشآت والأبنية السكنية وقطاع البناء وفيه:

1. منشآت متضررة ضرراً بالغاً جداً، وغير صالحة للاستخدام الآدمي.
2. منشآت متضررة ضرراً بالغاً لكن إمكانية ترميمه وإصلاحه واردة.

3. منشآت متضررة ضرراً متوسطاً، وهناك إمكانية إصلاحه بكلفة متوسطة.

4. منشآت متضررة ضرراً بسيطاً، وهناك إمكانية ترميمه.

5. منشآت متضررة ضرراً طفيفاً، ويمكن ترميمه وصيانته بكلفة قليلة.

بعد توقف الحرب والصمود الأسطوري للمقاومة والسكان تم حصر الأضرار في قطاع المباني العامة والأبنية السكنية والبنية التحتية والقطاع الإنتاجي، فكان مجموع الوحدات السكنية التي دمرت كلياً في جميع المحافظات حوالي (3,550) وحدة، والتي تضررت جزئياً بلغ (36,000) وحدة (حسب تقدير وزارة الأشغال العامة والإسكان)، وتم استهداف (75) مبنى حكومي دمر معظمها مثل المجلس التشريعي، ومجمع الوزارات الحكومي، ومبنى الأمانة العامة لمجلس الوزراء، ووزارة العدل، وجميع المباني الأمنية التابعة لوزارة الداخلية، ومجمع إدارات وزارة المالية، ومنشآت رياضية كما حدث في الإستاد الرياضي في رفح، ومطار غزة الدولي، وميناء الصيادين، كما تضرر عدداً من المساجد حوالي (152) مسجد، ومن بينها (45) مسجد دمر بالكامل، وتضرر حوالي (107) مساجد أضرار جزئية، بالإضافة إلى (180) مدرسة بأضرار مختلفة.

أيضاً كانت البنية التحتية تعرضت إلى تدمير كبير خاصة شبكات الطرق الرئيسية وجسور وادي غزة، ومرافق المياه والصرف الصحي، ومئات الأمتار من شبكات توزيع المياه والصرف الصحي وخزانات المياه، ومرافق معالجة المياه العادمة، ومحطات نقل وتوزيع الطاقة، ومحولات الكهرباء، وأبراج الاتصالات، يضاف إلى ذلك خسائر في القطاع الصناعي والزراعي في أماكن لم يتم حصرها وهي القريبة من الحدود.

والذي يثير القلق والمؤلم بشكل خاص هي الخسائر في أرواح المدنيين وحجم الدمار الذي لحق في غزة، حيث استشهد ما يزيد عن (1,300) فلسطيني مجموع المدنيين منهم (900)، منهم (280) طفل وقاصر، بالإضافة إلى (111) امرأة، وهذا ويشكل الأطفال والنساء ما نسبته (40%) من

الضحايا المدنيين، ومجمل عدد الجرحى المدنيين هو (5,300) جريح، (1,855) منهم هم أطفال و(750) امرأة، والغالبية العظمى من المتبقي هم من الذكور المدنيين من مختلف الفئات العمرية.

يشكل الأطفال والنساء ما نسبته (50%) من مجموع الجرحى، والعديد من هذه الإصابات تصنف بالخطيرة وتؤدي إلى إعاقة دائمة، بالإضافة إلى استخدام الجيش الاحتلال الإسرائيلي لقنابل الفسفور الأبيض في المناطق المدنية، مما يدل بوضوح على انعدام مطلق في السيطرة، وعدم احترام للقانون الدولي وحياة المدنيين (وزارة الأشغال العامة والإسكان، 2009:3).

بالإضافة لعمل المستشفيات فوق طاقتها، مع نقص حاد بالأدوية واللوازم الطبية الأساسية، كذلك الدمار الواسع الذي طرأ على قطاع الزراعة بالاقتران مع القدرة المحدودة لنقل المواد الغذائية الناتج عن إغلاق الحدود، قد ساهم في نقص المواد الغذائية وارتفاع الأسعار، وهناك تقديرات بأن (300,000) مواطن من غزة أصبحوا بحاجة إلى مساعدات غذائية من البرنامج الغذائي للأمم المتحدة، كذلك وجود نقص حاد في السيولة النقدية في قطاع غزة يلقي أعباء على القطاع الخاص.

## ب- حرب 2012 (حرب حجارة السجيل):

شنت قوات دولة الاحتلال الإسرائيلي خلال الفترة بين (14-21) نوفمبر، حرباً عسكرية شاركت فيها طائرات حربية مقاتلة، وقطع حربية بحرية، ومدفعية كانت رابضة على الشريط الحدودي مع القطاع، أطلقت خلالها آلاف الصواريخ والقذائف المدفعية والبحرية. وطالت الهجمات أماكن سكنية بقنابل يصل وزنها أكثر من "1000 كجم"، وسويت بالأرض مبانٍ سكنية متعددة الطبقات، وأبيدت عائلات بأكملها (عبد الحي، 2012:19).

واستهدف القصف المكثف أيضاً منشآت مدنية على امتداد مدن القطاع، بينها مؤسسات حكومية مدنية، جميعها تقع في أماكن مكتظة بالسكان، ما زاد من حجم الأضرار في الممتلكات والأرواح بين صفوف المدنيين الآمنين، وبخاصة النساء والأطفال، واستهدفت مئات من هجمات الطائرات المقاتلة أراضٍ خلاء، تقع داخل مناطق سكنية، بهدف إثارة الذعر والرعب في نفوس المدنيين

الآمنين، وشهدت الأيام الأربعة الأخيرة من العدوان زيادة ملحوظة في الاستهداف المباشر للمدنيين والأماكن المدنية، وهو ما يفسر سقوط الغالبية في صفوفهم (محيسن، 2012: 8).

وتسبب هذا العدوان في استشهاد (171) فلسطينياً، منهم (35) طفلاً، أي ما نسبته (34%)، و(14) امرأة، ما نسبته (14%) من إجمالي الضحايا المدنيين. ومن بين مجموع الشهداء، سقط خلال الفترة بين (18-21) نوفمبر، (116) فلسطينياً، بينهم (78) مدنياً، أي ما نسبته (75%) من إجمالي المدنيين الذين سقطوا خلال العدوان. كما بلغ إجمالي عدد المصابين خلال العدوان على غزة، (648) شخصاً، غالبيتهم من المدنيين (625)، بينهم (214) طفلاً، و(93) امرأة، ومن بين المصابين المدنيين، (16) شخصاً أصيبوا بإعاقات مختلفة (مصطفى، 2012: 3).

وقد أبيت عائلات بأكملها جراء قصف منازلهم بواسطة صواريخ تزن مئات الكيلوجرامات، كما أسفرت آلاف الهجمات الصاروخية عن هدم وتدمير المئات من المنازل السكنية والمنشآت المدنية على امتداد قطاع غزة، فقد وثق المركز الفلسطيني للإعلام تدمير (126) منزلاً بشكل كلي، تحتوي (191) وحدة سكنية، يقطنها (1,229) فرداً، بينهم (710) أطفال، كما استهدفت تلك القوات (233) منشأة عامة، من بينها (88) مؤسسة تعليمية، (83) مؤسسة تابعة لدور العبادة والمقابر، (19) منشأة صحية، (3) مؤسسات نقابية، (2) منشأة رياضية، (4) منشآت صحفية، (41) منشأة خدمية، (6) منشآت ترفيهية، (4) بنوك، (182) منشأة صناعية، تجارية، وزراعية (عزم، 2013: 39).

### ج- حرب 2014 (حرب العصف المأكول):

أتت الحرب الثالثة على قطاع غزة خلال الفترة من 2014/07/07 حتى 2014/08/26، واستمرت على مدار (51) يوماً متواصلة في ظل أوضاع اقتصادية وإنسانية كارثية تمر على قطاع غزة لم يسبق لها مثيل خلال العقود الأخيرة، وذلك بعد حصار ظالم وخانق استمر لمدة (8) سنوات، كما أنها أتت وقطاع غزة مازال يعاني من آثار الحرب الأولى في عامي (2008-2009)، والحرب

الثانية في عام (2012)، وما زالت مناظر الدمار والخراب والتشريد والمجازر التي خلفتها تلك الحروب في الأذهان، هذا بالإضافة إلى آلاف الشهداء والجرحى، والآثار السلبية على كافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والنفسية والبيئية (كلوب، 2014:1).

وتأتي الحرب التي شنتها إسرائيل لتستهدف الصمود الأسطوري لقطاع غزة على مدار ثماني سنوات من الحصار والحروب لتعمق من الأزمة الاقتصادية والمالية والصحية والاجتماعية للقطاع، ولتساهم في زيادة معدلات البطالة المرتفعة في قطاع غزة، والتي بلغت قبل بدء الحرب الثالثة على قطاع غزة حسب بيانات الربع الثاني من عام 2014 الصادرة من مركز الإحصاء الفلسطيني (45%)، وتجاوز عدد العاطلين عن العمل أكثر من (200) ألف شخص، وفقد أكثر من (700) ألف مواطن في قطاع غزة دخلهم اليومي، وهو ما يمثل أكثر من ثلث سكان قطاع غزة، هذا بالإضافة لارتفاع معدلات الفقر التي بلغت (50%)، وانتشار الفقر المدقع، وظاهرة عمالة الأطفال بشكل كبير، وأزمة الرواتب الأخيرة الخاصة بموظفي غزة، حيث لم يتقاضى أكثر من (40) ألف موظف رواتبهم على مدار عدة شهور متواصلة (سويد، 2014:3).

#### - المرافق الصحية والطواقم الطبية:

لحقت أضرار بالغة جراء القصف الاحتلال الإسرائيلي، بـ(10) مستشفيات، و(7) عيادات رعاية صحية أولية، وتم إغلاق (5) مستشفيات، و(44) عيادة رعاية أولية، ودمرت (16) سيارة إسعاف، وأصيب (83)، واستشهد (21) من الطواقم الطبية حتى 8 آب 2014 حسب تقارير وزارة الصحة الفلسطينية (تقرير 3، وزارة الصحة ، 2014 :12).

#### - المباني السكنية:

طال العدوان على قطاع غزة أكثر من (40,000) وحدة سكنية؛ منها (5,238) وحدة سكنية هدمت كلياً، و(30,000) وحدة سكنية هدمت جزئياً، منها (4,374) وحدة سكنية هدمت جزئياً وأصبحت غير صالحة للسكن، وأدت إلى جعل حوالي (10,000) عائلة بلا مأوى وبشكل دائم، ناهيك

عن العائلات المشردة في مراكز الإيواء المستشفيات والشوارع (وذلك حسب وزير الأشغال العامة والإسكان (بيان صحفي) بتاريخ 2014/7/31). وبعد القيام بعملية الحصر الشامل حديثاً أكد المهندس محمد الاستاذ مدير عام شؤون المحافظات بوزارة الأشغال العامة والإسكان بأن حجم الخسائر في عدوان 2014م هدم كلي 11000 وحدة سكنية بالإضافة الي 7500 وحدة سكنية هدم جزئي بليغ غير صالح للسكن و 7000 وحدة سكنية هدم جزئي بليغ صالح للسكن و 145 ألف وحدة سكنية اضرار جزئية وصرح بأنه تم انجاز ما يقرب من 50% من الاعمار من اضرار عدوان 2014م (مقابلة مع محمد الاستاذ، 2016-8-29)

#### - المدارس والجامعات:

تضررت نتيجة العدوان الصهيوني على قطاع غزة (141) مدرسة حكومية؛ منها (22) مدرسة بشكل كامل ولا يمكن استخدامها خلال افتتاح العام الدراسي الجديد؛ و(119) مدرسة تضررت بشكل جزئي؛ و(25) مدرسة استخدمت كمراكز إيواء للمشردين؛ بالإضافة إلى (6) مؤسسات تعليم عالي تضررت نتيجة العدوان، مثل: الجامعة الإسلامية، والكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، وكلية مجتمع جامعة الأقصى، وكلية فلسطين التقنية، والكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا.

وبلغت التكلفة التقديرية لإصلاح الأضرار التي لحقت بالتعليم (10,474,000) دولار (حسب لقاء صحفي لوزارة التربية والتعليم، بتاريخ 2014/08/11).

#### - منشآت الأونروا:

تقدر الأونروا أن (97) منشأة تابعة لها في قطاع غزة قد تعرضت لأضرار منذ 8 تموز 2014 (حسب تقريرها عن الوضع في غزة إصدار رقم 33 بتاريخ 10 آب 2014).

#### - الأماكن المقدسة:

دمرت قوات دولة الاحتلال الإسرائيلي منذ بداية عدوانها على قطاع غزة (63) مسجداً تدميراً كلياً، وأكثر من (160) مسجد بشكل جزئي (حسب تقرير وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بتاريخ 2014/08/11)؛ فيما لحقت أضرار بكنيستين، ودمرت (10) مقابر إسلامية، وواحدة مسيحية.

#### - القطاع الصناعي:

دمرت قوات الاحتلال (134) مصنعاً تدميراً كلياً أو جزئياً، وقد تجاوزت التقديرات الأولية لحصيلة الأضرار التي تعرض لها القطاع الصناعي في قطاع غزة نتيجة العدوان الاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ 8 تموز 2014 تجاوزت (47) مليون دولار (حسب بيان الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية في 2014/08/5).

#### - القطاع الزراعي:

بلغت قيمة الأضرار التي لحقت بالقطاع الزراعي جراء العدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة (251) مليون دولار (حسب وزارة الزراعة في 8 آب 2014)؛ فيما تجاوزت القيمة التقديرية للأضرار والخسائر غير المباشرة حوالي (150) مليون دولار، وقد أصابت الأضرار والخسائر مختلف القطاعات الزراعية؛ فكانت خسائر الشق النباتي (131) مليون دولار، والتربة والري (56) مليون دولار، والإنتاج الحيواني نحو (55) مليون دولار، أما قطاع الصيد البحري والثروة السمكية، فقد بلغت خسائره (8) ملايين دولار (محيسن، 2014:6).

#### - الجمعيات الخيرية:

دمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي (22) جمعية خيرية، حيث يبلغ عدد المواطنين المتضررين من تدمير هذه الجمعيات بقطاع غزة (180,000) مواطن.

#### - محطات المياه والصرف الصحي:

بلغ إجمالي محطات المياه والصرف الصحي التي دمرت نتيجة القصف الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة (8) محطات؛ وتجاوز عدد المتضررين من تدمير هذه المحطات (700,000) مواطن (محيسن، المرجع السابق).

#### - مرافق شركة الكهرباء:

قصفت قوات الاحتلال محطة توليد الكهرباء الوحيدة بقطاع غزة؛ ما أدى لتوقفها عن العمل؛ بالإضافة لشبكات الكهرباء والمخازن الرئيسية لشركة توزيع الكهرباء؛ ما أدى لانقطاع التيار الكهربائي بالكامل عن قطاع غزة.

#### - مؤسسات مصرفية ومالية:

قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلي (19) مركز صرافة، وعدد من مكاتب البريد، وبعض المؤسسات المالية ملحقه بها أضراراً بالغة.

#### - قوارب الصيد:

دمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي، نتيجة القصف المستمر على قطاع غزة، (52) قارب صيد، وبلغ إجمالي عدد المواطنين المتضررين من تدمير قوارب الصيد التي تعتبر مهنتهم الأساسية (2,950) مواطناً غزياً (حرب الاحتلال الإسرائيلية على غزة 2014، مركز المعلومات الوطني "وفا"، 2014).

## - مواقع التراث الثقافي:

قصفت قوات الاحتلال العديد من المواقع الأثرية والمباني التاريخية، ودور العبادة، والمتاحف، والمشهد الثقافي والطبيعي، إلى جانب مراكز البلدات القديمة، متسببة في أضرار متفاوتة، وأبرز هذه المواقع المتضررة:

1. أضرار وتدمير جزئي لموقع "تلة أم عامر" (موقع القديس هيلاريون) في النصيرات؛ وتمثل بقايا دير من الفترة البيزنطية.

2. تدمير جزئي في موقع البلاخية (الانثيدون)، والذي يمثل ميناء غزة القديم، ويعود تاريخه إلى العصر الحديدي والهلنستي والروماني والبيزنطي والإسلامي المبكر، وهو مسجل ضمن اللائحة التمهيدية للتراث العالمي.

3. قصف متكرر على محمية وادي غزة الطبيعية، والتي تمثل نموذجاً فريداً للتنوع الحيوي، خصوصاً للطيور المهاجرة، وهو مسجل ضمن اللائحة التمهيدية للتراث العالمي.

4. تدمير واسع لمراكز المدن التاريخية في غزة، وخانيونس، ورفح، وبيت حانون، وبيت لاهيا، حيث ألحق الضرر بنسيجها المعماري، وشمل التدمير عدداً من البيوت القديمة في محيط "قصر السقا"، والسوق القديم في الشجاعة.

5. أضرار واسعة في موقع "تل رفح" على الحدود الفلسطينية المصرية؛ ويعود تاريخه إلى العصر البرونزي والحديدي (حرب الاحتلال الإسرائيلية على غزة 2014، مركز المعلومات الوطني "وفا"، 2014).

6. أعمال تدمير واسعة لدور العبادة والمباني الدينية، والمقامات التاريخية مثل: مسجد السيد هاشم المملوكي، ومسجد الظفر دمري المملوكي، والمسجد العمري في جباليا، ومقام وأرضية فسيفساء في عيسان، ومقام النبي يوسف شرق جباليا والذي يعود إلى الفترة العثمانية، والمقام المملوكي في

تل المنطار، الذي سبق أن تعرض لقصف قوات الاحتلال الإسرائيلي في اعتدائي 2008 و2012، وكنيسة بيرفوربوس البيزنطية، والكنيسة المعمدانية.

7. كما وألحق القصف الاحتلال الإسرائيلي أضراراً كبيرة بالمواقع الأثرية، ومنها: تل السكن في مدينة الزهراء، والمحكمة البردبكية المملوكية، وموقع الكنيسة البيزنطية والمتحف في جباليا، وأرضية فسيفساء كنيسة أصلان البيزنطية؛ فضلاً عن تدمير مقبرة الكومنويلث لضحايا الحرب العالمية الثانية، وإصابة متحف قصر الباشا بأضرار مباشرة.

ويرى الباحث بأنه بالرغم ما دمرته آلة الحرب الإسرائيلية خلال ثلاث حروب قضت على الأخضر واليابس، وكل مقومات الحياة والبنية التحتية في قطاع غزة، ولاسيما الحرب الأخيرة 2014، والتي فاقت سابقتها من حيث الكم والكيف، وهذا يثبت العنجهية المفرطة التي يتعامل بها الاحتلال مع مقدرات هذا الشعب وراثته الحضاري والإنساني، مما قد يدفعنا لتعلم مفردات جديدة تلائم المرحلة الجديدة دون التنازل أو التفريط في الثوابت الوطنية، والقيم الفلسطينية السامية التي يحثنا عليها ديننا الحنيف.

## **الفصل الثالث**

### **الدراسات السابقة**

- ◀ أولاً: الدراسات الفلسطينية.
- ◀ ثانياً: الدراسات العربية.
- ◀ ثالثاً : الدراسات الأجنبية
- ◀ التعقيب على الدراسات السابقة

## الفصل الثالث

### الدراسات السابقة

#### تمهيد:

نظراً لعدم وجود دراسات سابقة حول موضوع الدراسة، فقد استطاع الباحث الحصول على مجموعة من الدراسات السابقة قريبة من موضوع الدراسة، والتي ستكون سنداً وعوناً له في موضوع الدراسة وربطها بالنتائج، ولتوضيح جهود الآخرين في هذا المجال، ولتمده بالتوضيحات اللازمة لآليات التعامل السليم مع موضوع بحثه، وليتبين الفروق بين دراسته وهذه الدراسات، وتم تصنيف الدراسات السابقة إلى:

1. الدراسات الفلسطينية (8 دراسات).

2. الدراسات العربية (3 دراسات).

3. الدراسات الاجنبية (درستان)

#### أولاً: الدراسات الفلسطينية:

1- دراسة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) (2015) بعنوان: نحو إعداد

سياسة وطنية للإسكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

هدفت هذه الدراسة إلى المساهمة في تطوير وثيقة السياسة الوطنية للإسكان التي تشتمل على الأهداف البعيدة المدى، والأهداف والخطوط العريضة الموجهة لخطط وبرامج وجهود جميع المؤسسات الرسمية ذات العلاقة، وكافة شركائها من الفاعلين الآخرين من القطاع الخاص والمجتمع المدني الناشطين في قطاع الإسكان، واعتمدت الدراسة منهجية التحليل المقارن لتجربة بعض الدول المتقدمة والدول النامية في إعداد وتنفيذ سياساتها السكانية لاستنباط الممارسات الفضلى والفعالة في حل مشكلة

السكن، وناقشت محددات وشروط تطبيقها من أجل توفير المساكن لمختلف شرائح الدخل في المجتمع الفلسطيني، ضمن البيئة السياسية والاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية القائمة، ومن أهم توصيات الدراسة عدم افتراض حدوث تغير في السياق السياسي، لأن مثل هذا الافتراض يعني إعداد سياسة إسكان مبنية على تصورات لوضع احتمالي يختلف بشكل جوهري عن السياق القائم، وسيكون من الصعب الإلمام بكل تفاصيل الوضع المفترض لصياغة سياسة إسكان جيدة، وبالتالي سنكون أمام سياسة إسكان افتراضية قد تكون مفيدة من الناحية الأكاديمية، ولكنها ستكون غير قابلة للتطبيق، وربما أن تمرين من هذا النوع يساعد في تحسين جاهزيتنا لمرحلة ما بعد الاحتلال، إلا أنه لن يساعد في تحقيق التقدم لحل مشكلات الإسكان الآتية والملحة، أو للاستجابة للاحتياجات الحيوية للمواطنين المنتظرة من السلطة الوطنية.

## 2- دراسة الدويك (2014) بعنوان: تصور مقترح لتطوير سياسات إسكانية في قطاع غزة تعزز الأمن القومي الفلسطيني.

هدفت الدراسة إلى تحديد أياً من السياسات الإسكانية الواجب تبنيها من قبل صانعي القرار الفلسطيني، والتي لها تأثير مباشر على الأمن القومي الفلسطيني، وذلك وفق تصور مقترح قام الباحث بإعداده، يحتوي على تحليل الوضع القائم للإسكان في قطاع غزة وتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، ومن ثم تحديد السياسات الإسكانية التي لها الأولوية في التبنى والعمل على تطبيقها، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، كما اعد استبانة كأداة رئيسية للدراسة، وتم تحكيمها وتوزيعها على عينة الدراسة والتي بلغت (70) شخصاً وهم من موظفي الحكومة أو من لهم علاقة بموضوع الإسكان من الوزارات والبلديات، واستخدم الباحث طريقة المسح الشامل لجميع أفراد العينة، كاستخدام الباحث أسلوب المقابلة مع خمسة من المختصين، ولقد توصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها، أن المقومات التخطيطية والاقتصادية والأمنية تعتبر من أهم مقومات الأمن القومي والتي يمكن تعزيزها من خلال السياسات الإسكانية الشاملة، وأظهرت النتائج أن أقوى علاقة ارتباط كانت ما بين

السياسات الإسكانية المتعلقة بالنواحي الأمنية والأمن القومي الفلسطيني، والتي بلغت (72.8%)، كما أوصت الدراسة باعتبار قطاع الإسكان أهم دعائم الأمن القومي الفلسطيني.

### 3- دراسة الطاهر (2011) بعنوان: إستراتيجيات إعادة الإعمار بعد الحروب والكوارث في فلسطين.

تناقش هذه الدراسة استراتيجيات إعادة الإعمار بعد الحروب والكوارث الواجب إتباعها في فلسطين، لما لها من أهمية خاصة على الصعيد الوطني والإنساني في الوقت الحاضر، حيث تعرض المفاهيم النظرية لإعادة الإعمار، وتتناول مجموعة من التجارب العالمية والمحلية في هذا المجال.

وتهدف الدراسة بشكل أساسي إلى إلقاء الضوء على تجارب إعادة الإعمار في فلسطين، وتقييمها من خلال مقارنتها مع تجارب الدول الأخرى والرجوع إلى الإطار النظري للخروج بإستراتيجية متكاملة لإعادة الإعمار في فلسطين، وذلك لتحقيق فعالية أكبر في المستقبل لمواجهة الكوارث، والقيام بأعباء إعادة الإعمار بشكل شامل يؤدي إلى تحقيق نتائج أفضل للإنسان والمكان، خاصة أن فلسطين مازالت تحت الاحتلال وتعرض مدنها إلى عمليات مستمرة من التدمير المبرمج، إضافة إلى احتمال حدوث الكوارث الطبيعية فيها كأي مكان آخر في العالم.

ولتحقيق هذه الأهداف تم مراجعة بعض المفاهيم النظرية المتعلقة بإعادة الإعمار بعد الحروب والكوارث إلى جانب دراسة تجارب الدول الأخرى في هذه المجال، ومقارنتها مع التجارب الفلسطينية، ومن ثم الخروج بإستراتيجية تنظم عمليات إعادة الإعمار فيما بعدها، وقد ارتكزت الدراسة في منهجيتها بشكل رئيسي على المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي للوصول إلى هذه الإستراتيجية، كما تم استخدام مجموعة من أدوات البحث العلمي مثل المقابلات والاستبيانات لتحقيق هذا الهدف، ومن أهم نتائج الدراسة أنه لا تزال فلسطين معرضة للكوارث كغيرها من دول العالم، وإن أشد آثار هذه الكوارث تدميراً للبيئة العمرانية هي الزلازل، وأن حدوثها يكون بوتيرة متكررة بشكل منتظم، إضافة للعمليات الحربية الإسرائيلية، كما أن هناك محاولة الاحتلال تدمير التاريخ والهوية الفلسطينية بشكل متعمد وطمس المعالم التي تروي قصة المكان، وتشهد على تاريخ الأرض والجذور الفلسطينية فيها.

#### 4- دراسة جاسر. (2011) بعنوان: محافظة بيت لحم دراسة في التركيب السكاني وخصائص المسكن.

تهدف هذه الدراسة التعرف إلى النمو السكاني والتركيب السكاني، والتركيب الاجتماعي والاقتصادي، وأهم خصائص الأسرة، وخصائص المسكن، وأهم الخدمات الأساسية المتوفرة داخل المسكن، وتقدير الاحتياجات المستقبلية من الوحدات السكنية وفق معدلات الزيادة السكانية والتغيرات الديموغرافية لسكان المحافظة، ولتحقيق الأهداف السابقة تم وضع عدد من الافتراضات، وأهمها: ارتباط حجم الأسرة وتوفر الخدمات الأساسية في المسكن والنشاط الاقتصادي والمستوى التعليمي للسكان ومستوى دخل الأسرة. كما تم الاعتماد على عدد من المناهج وهي: التاريخي، الوصفي، والتحليلي، والاستنتاجي.

وتنوعت مصادر البحث بين المصادر المكتبية والمصادر الإحصائية والتي أهمها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بالإضافة إلى الخرائط والرسومات البيانية ذات العلاقة، والأساليب الإحصائية والتي أهمها التحليل العاملي، وكانت أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة: أن سكان المحافظة يقعون ضمن مرحلة الشباب والمجتمع السكاني مازال فتياً، إذ تمثل فئة صغار السن نحو (40%) من سكان المحافظة، رغم الاتجاه العام نحو خفض معدلات المواليد والوفيات، ونمط الأسرة النووية هو السائد، وتوزيع المساكن على المساحة غير متساو والتوجه العام نحو امتلاك شقة سكنية، وتتوفر الخدمات الأساسية في المسكن، رغم افتقار بعضها وخاصة خدمات الصرف الصحي عن طريق الشبكة العامة، حيث بلغت نسبتها (44.7%) فقط، وتدني نسبة تكنولوجيا المعلومات في المخيمات والريف عنها في حضر المحافظة، وأظهرت نتائج التحليل العاملي أن العوامل المؤثرة في التركيب السكاني وخصائص المسكن، خمسة عوامل هي: العامل الديموغرافي وخصائص المسكن بنسبة (62.8%)، والخدمات والسلع المعمرة بنسبة (36.8%)، ونوعية المسكن بنسبة (12.7%)، وملكية المسكن بنسبة (7.3%)، وأوصت الدراسة بأهمية دعم صمود السكان وإقامة مشاريع إسكانية وفق احتياجات السكان المستقبلية والتي تقدر بنحو (40) ألف وحدة سكنية حتى عام 2025م، وتوفير

الخدمات اللازمة، وتشجيع التوسع الرأسي والأفقي المدروس، وضرورة توظيف أدوات التكنولوجيا الحديثة للمساهمة في دراسة السكان والمسكن.

#### 5- دراسة دحلان (2010) بعنوان: نحو سياسة سكانية في الأراضي الفلسطينية.

تهدف الدراسة إلى وضع تصورات عامة لسياسة سكانية فلسطينية بغرض الوصول إلى وضع ديموغرافي فلسطيني أفضل فوق النطاق الجغرافي الفلسطيني، وذلك من أجل تعزيز صمود الشعب الفلسطيني فوق أرضه التاريخية، كما تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للبيانات الإحصائية المختلفة المتوفرة حول أعداد السكان الفلسطينيين، وخصائصهم الديموغرافية، وأماكن تواجدهم، مما سيؤدي إلى فهم الطبيعية الديموغرافية للشعب الفلسطيني، ويساعد في تحديد الخطوط الأولية والعريضة للسياسة السكانية الفلسطينية المستقبلية وقد تم مراجعة الدراسات والتوصيات التي صدرت عن المؤتمر الفلسطيني للسكان وتنظيم الأسرة الذي انعقد في القاهرة في أبريل 1994، تحت رعاية الإتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وجمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية، وكذلك دراسة تجارب الدول العربية الشقيقة في مجال السكان وتنظيم الأسرة، لاسيما التجربة التونسية، والمغربية، والمصرية، ويمكن حصر التوصيات الرئيسية في ضرورة إنشاء مجلس فلسطيني للسكان يعتني ويهتم برسم السياسات السكانية الآنية والمستقبلية لدولة فلسطين على المستويين الديموغرافي والجغرافي، كذلك تشكيل هيئة عليا للاجئين والنازحين تعمل على وضع الخطط والاستراتيجيات لاستيعابهم وإعادة تأهيلهم ضمن السياسة الفلسطينية العليا، كذلك الاهتمام ببرامج الإسكان ودعم القطاعات العاملة فيه وفق سياسة عليا تركز على إنشاء وبناء المجتمعات الجديدة.

#### 6- دراسة عواد (2005) بعنوان : مدى صلاحية نظام تقييم الأداء لقياس الأداء الفعلي للموظفين

#### العاملين في السلطة الوطنية الفلسطينية.

هدف البحث إلى دراسة وتحليل نظام تقييم الأداء المتبع في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية ، والتعرف على واقع وممارسات نظم تقييم الأداء المطبقة في هذه السلطة . المشكلة الأساسية في

البحث تكمن في معرفة مدى صلاحية أساليب تقييم الأداء لقياس الأداء الفعلي للموظفين العاملين في السلطة الوطنية الفلسطينية . بالإضافة إلى المعلومات الثانوية المستمدة من المراجع والمجلات والدوريات العلمية وكذلك الدراسات السابقة المتعلقة بتقييم الأداء ، شمل البحث أيضاً بيانات أولية عن طريق استطلاع آراء العاملين في السلطة الوطنية من خلال استبانة تم توزيعها على عينة عشوائية منهم بحجم ٥٢٠ موظف من مختلف مؤسسات السلطة ، وأظهرت نتائج البحث وجود ضعف عام في النظام وعدم الجدية والالتزام من قبل الجهات الإشرافية العليا في السلطة لتطبيق نظام فعال ومن ثم تحليل نتائجه للاستفادة منها في إصلاح وتطوير النظم الإدارية والمهنية المختلفة . وجد أن الموظفين لديهم انطباع سلبي حول النظام نتيجة لعدم وجود تخطيط وظيفي واضح يضع توقعات الأداء والأهداف للمجموعات والأفراد لكي يتم تحقيق أهداف المنظمة، وغياب بطاقات الوصف الوظيفي لمعظم الوظائف، كما وجد أن هناك خلل خطير في وضع وتوصيف المعايير التي تستند إليها عمليات التقييم، ولعل من أبرزها ترك المهام الوظيفية للرئيس المباشر لتحديدها مما يؤدي إلى الارتجالية وعدم الموضوعية وعدم وجود جهة عليا تحدد تلك المعايير حسب طبيعة وخصائص كل وظيفة، كذلك هناك نقص واضح بالاهتمام بنتائج التحليل والتغذية الراجعة مما يفسد الجهد والفائدة من عمليات التقييم.

#### 7- دراسة صالحة (2003) بعنوان: الاستخدام السكاني للأرض في محافظات غزة.

تناولت هذه الدراسة نمو السكان وأثر الهجرة في توزيع السكان وكثافتهم، وخصائص السكان وتركيبهم ومستقبل السكان، والمسكن وخصائصه، وتطوير عدد المباني والوحدات السكنية والتزام السكني وكثافة المسكن وتوزيعه ومساحته، ونوع المسكن وملكيته ومادة البناء المستخدمة، وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة معدلات المواليد والنمو السكاني مرتفعة وأن المجتمع الفلسطيني مجتمع شاب، وأن توزيع السكان وكثافتهم العالية لم تكن عادلة على المساحة العمرانية، ومن حيث المسكن وخصائصه وظهور عدم الالتزام بترخيص المباني وأن الكثافة البنائية منخفضة ومساحة المساكن تتسم بالصغر، وتفق المسكن الشعبي في الأنماط السكنية الأخرى.

وأوصت الدراسة بوضع سياسة فلسطينية واضحة تجاه زيادة معدلات النمو السكاني بالتنسيق والتعاون مع العلماء ورجال الدين مع الأخذ بالاعتبار الصراع الديموغرافي مع اليهود، وأوصت الدراسة بتوفير مساكن صغيرة المساحة للأزواج الشابة والاعتماد علي البناء الرأسي، وتشجيع الاستثمار في مجال الإسكان.

## 8-دراسة منصور(2001) بعنوان: الخصائص السكانية وأثرها في التنمية في دولة فلسطين- دراسة في الجغرافيا الاجتماعية.

تناولت الدراسة في الفصل الرابع سكان فلسطين وخصائصهم من حيث المواليد والوفيات، وتركيب السكان وتوزيعهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتوصلت الدراسة إلى أن الزيادة السكانية للعرب واليهود ما بين 1914-1948م بسبب الهجرة لليهود، ومعدل الخصوبة المرتفع عند المرأة العربية، وارتفاع معدلات الزيادة السكانية الفلسطينية مقلق ومهدد لكيانهم العنصري، وارتفاع الكثافة السكانية في قطاع غزة بشكل كبير.

وأوصت الدراسة بالمحافظة على الأماكن الدينية والأثرية، وترميم ما دمره الاحتلال والإصرار على حق العودة، وبناء مساكن توفر متطلبات الأجيال الشابة، وتوفير إحصاءات تتعلق بالسكان وجعلها ميسرة خاصة فيما يتعلق بالطوائف النصرانية، والاهتمام بالمرأة الفلسطينية، وتوفير المعلومات والبيانات الخاصة بالسكان والمساكن، وبالنظر إلى تلك الدراسات نجد أنها لم تناقش مفردات البحث بشكل متكامل وتفتقر إلى الجانب التطبيقي.

## ثانياً: الدراسات العربية:

### 1- دراسة عباس وعبد الزهرة (2014) بعنوان: المعايير التخطيطية في التجمع السكني المستدام/

#### دراسة تحليلية.

هدفت الدراسة لتعريف مفهوم التجمع السكني المستدام وتحديد أهم المفردات المرتبطة به، إذ تم تناول تخطيط الأحياء السكنية المستدامة، واستخلاص المعايير المستدامة فيه المتمثلة ب (المعايير الاجتماعية، المعايير البيئية، المعايير الاقتصادية، المعايير العمرانية)، وبشكل مترابط يدعم كل منهما الآخر، تمثلت فرضية البحث إنه بإمكان المعيار المتنامي تحقيق استدامة التجمعات السكنية من خلال المرونة في المعيار المساحي للقطع السكنية، والتنوع في الخيارات السكنية حسب التغير في متطلبات الأسرة، إذ تم اعتماد المرونة في المعيار المساحي كمفردة رئيسية للبحث، والتي تعني قابلية المعيار للتحويل إلى صيغ جديدة تمكن من تلبية الحاجات السكنية لتحقيق التنوع في الخيارات السكنية، وبالتالي وصفها مؤشراً لقياس المعيار التخطيطي المتنامي في التجمع التخطيطي المستدام، والذي تم اعتماده في الدراسة العملية لأحد الأحياء السكنية في بغداد (حي القاهرة) مع تهيئة استثمارات جمع المعلومات اللازمة، واختبار الفرضيات وصولاً للنتائج وتحليلها ومناقشتها، ليجري بعد ذلك طرح الاستنتاجات النهائية لكل من الإطارين العلمي والعملية، فضلاً عن التوصيات والآفاق المستقبلية للبحث والجهات المستفيدة.

### 2- دراسة كاظم (2013) بعنوان: تأثير نظم المعلومات الإدارية في عمليات تنفيذ مشاريع وزارة

#### الإعمار والإسكان في بغداد.

هدفت الدراسة لبناء إطار معرفي يتناول متغيرات الدراسة، نظم المعلومات الإدارية (أنشطة ومستلزمات)، والمشروع إدارته وخصائصه ودورة حياته مع التركيز على عمليات تنفيذ المشروع، وتحديد الإمكانيات الفنية والبشرية اللازمة التي تستخدم نظم المعلومات الإدارية في عمليات تنفيذ المشاريع التي تنفذها شركات وزارة الإعمار والإسكان، وقد تم اختبارها باستخدام الوسائل الإحصائية

المتقدمة كالنسب المئوية والإحصاء الوصفي (الوسط الحسابي، والانحراف المعياري)، وكان مجال الدراسة هو قطاع الإنشاءات التابع لوزارة الإعمار والإسكان، والذي يتكون من (6) شركات، أما مجتمع الدراسة فيتكون من المديرين في الشركات المذكورة والبالغ عددهم (240) مديراً، بينما تبلغ عينة الدراسة (48) مديراً، وبذلك تشكل ما نسبته (20%) من مجتمع الدراسة، واستخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات فضلاً عن المعلومات الأخرى.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها تعطي الشركات المبحوثة اهتماماً كبيراً بمتغير نظم المعلومات الإدارية وأبعاده، إدراكاً منها بأهمية (جمع البيانات، المعالجة، الخزن، الاسترجاع، والتحديث) في عمليات تنفيذ المشروع، وضرورة إعداد قاعدة بيانات تحوي تفاصيل المشروع وما هي المعلومات التي تحتاجها فرق العمل والمستويات الإدارية في المشروع المنفذ.

### 3- دراسة ليليا (2009) بعنوان: المدن الجديدة ومشكلة الإسكان الحضري في الجزائر.

هدفت الدراسة للتعرف على موضوع "المدن الجديدة ومشكلة الإسكان الحضري، وذلك باتخاذنا المدينة الجديدة "علي منجلي" كنموذج لهذه الدراسة، وهذا لمعرفة مدى مساهمة المدن الجديدة في عملية فك الخناق عن الدول الكبرى وبذلك الحد من مشكلة الإسكان ومعرفة ما هي الأساليب والطرق التي يتم بواسطتها جذب واستقطاب السكان لها والعمل على تكيفهم واندماجهم في الوسط الجديد، واعتمد الباحث في عرضه وتحليله للبيانات على الأسلوب الكمي في عرضها من خلال الأرقام والنسب المئوية واستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية البسيطة مثل حساب المتوسط الحسابي، ثم قام بتحليلها من خلال الأسلوب الكيفي الذي يعتمد على القراءة السوسيولوجية للأرقام والنسب المجدولة، وكذلك تحليل الأساليب الإحصائية الأخرى وتوظيفها كيفياً بما يخدم الدراسة، وتوصلت الدراسة بأنه كلما أنشأت مدينة جديدة وفق خطة تنموية شاملة تتوفر على مقومات تغطي الاحتياجات الحالية والمستقبلية للسكان، كلما زاد في جذب السكان لها.

## ثالثاً: الدراسات الأجنبية :

### 1- دراسة بابو Babo (2010) بعنوان :

**"Principal Evaluation and the ISLLC 2008 Standards"**

" تقويم مدير المدرسة ومعايير ISLLC2008 "

**ISLLC" = The Interstate School leaders licensure Consortium "**  
**Standards**

هدفت تحديد مهام ومسؤوليات القيادة المرتبطة بمديري المدارس، وذلك باستخدام معايير ISLLC كنموذج ، في ولاية New Jersey، كما استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدم استبانة متعددة الاختيارات كأداة للدراسة واشتملت الاستبانة على ( 66 ) فقرة ، لقياس المواقف والتصورات و ما هو مهم عند وضع وتطوير مبادئ التقويم النهائي ISLLC 2008، وتكونت عينة الدراسة من ( 485 ) من مديري مبادئ التقويم النهائي التي تتعلق بمهام مدارس نيو جيرسي. أهم النتائج : بناء على تحليلات البيانات الوصفية في كل من المعايير ISLLC 2008 ، نتج ترتيب المعايير: ينبغي أن يركز مديرو المناطق على التعليم والتعلم معيار الكفاءة ، وأن يتصرفوا بطريقة أخلاقية وفقاً لمعايير الارتباط ن والاثـر.

### 2- دراسة ويليامز Williams (2009) بعنوان:

**"An evaluation of principal Interns performance on the Interstate School"**

**"leaders licensure Consortium Standards"**

هدفت الدراسة التعرف إلى كيفية تقويم تعامل مديري المدارس مع معايير خلال التدريب لتحسين تعلم الطلاب .

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم استبانة خاصة للتقويم الذاتي وتتكون من لقادة المدارس، (179) بنداً تصف المعرفة والصفات الشخصية والأداء المتضمنة في معايير (ISLLC) طبقت مرتان، قبل التدريب والأخرى بعد التدريب، وتكونت عينة الدراسة من (16) مديراً متدرباً ومسجلاً في الدورة التدريبية لمدة سنة، وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية: أن النموذج الحالي والسائد في تقويم المديرين المتدربين ساعد الإدارة المدرسية في إعداد برامج تأهيلية بشكل كبير، خصوصاً خلال فترة التدريب، كذلك ساعد المديرين المتدربين ليصبحوا ملاحظين خبراء بمهارات القيادة وتم إكسابهم المهارات الضرورية التي تمكنهم من توجيه وتعديل سلوكهم الخاص تجاه النتائج المرغوبة، في برامج إعداد الإدارة المدرسية.

### التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال الدراسات السابقة يتضح أن هناك جهوداً علمية بذلت من قبل الباحثين لدراسة واقع تقييم الأداء، إضافة لبعض الدراسات حول المشاريع الإسكانية بشكل عام، ومن خلال استعراض هذه الدراسات تبين أن هناك أوجه اختلاف قام الباحث بعرض أوجه الاختلاف من هذه الدراسات وما يميز هذه الدراسات.

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة، وجد الباحث أن هناك بعض عناصر الاتفاق بين وعناصر الاختلاف في الدراسات فيما بينها، تتمثل فيما يلي:

1. اختلفت الدراسة الحالية مع جميع الدراسات السابقة في حدها الزمني، حيث تم إجراؤها في الفصل الثاني من العام الدراسي 2015-2016.
2. اختلفت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في حدها المكاني، حيث الدراسة الحالية طبقت في محافظات غزة.

3. اختلفت الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها تتناول تقييم الأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان ودورها بإعادة الإعمار.

- اتفقت هذه الدراسة مع غيرها في العديد من النقاط كالتالي:

1. اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات في المتغير المستقل الا وهو عملية تقييم الاداء.
2. اتفقت كذلك مع بعض الدراسات في استخدام بعض المعايير الدولية في عملية تقييم الاداء.
3. تتفق دراستنا الحالية مع بعض الدراسات في التركيز على مشاريع الاسكان ، وعمليات الاعمار.

**الاستفادة من هذه الدراسات:**

1. الاستفادة من الدراسة السابقة في كتابة الإطار النظري.
2. التعرف إلى بعض المتغيرات والأساليب الإحصائية.
3. اختيار المنهج الملائم لدراسة البحث.
4. تمت الاستفادة من هذه الدراسات السابقة في كيفية بناء أداة الدراسة.
5. التعرف إلى نتائج الدراسات السابقة والاستفادة منها عند تحليل نتائج الدراسة الحالية.

## مصفوفة الفجوة البحثية:

| نتائج الدراسة السابقة                                                                                                                                                | الفجوة البحثية                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                           | الدراسة الحالية                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                  |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <ul style="list-style-type: none"> <li>- أغلب الدراسات السابقة تناولت قضية الإسكان بشكل عام، أو مشكلة الإسكان، أو الإسكان الحضري، أو طبيعة الوضع السكاني.</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>- لم تركز الدراسات السابقة على عملية التقييم لجهة رسمية، ألا وهي وزارة الأشغال العامة والإسكان.</li> <li>- لم تركز الدراسات السابقة لتقييم وزارة الأشغال العامة والإسكان من قبل الجهات المختصة.</li> <li>- لم تركز الدراسات السابقة لتقييم أداء وزارة الأشغال العامة والإسكان من قبل جمهور المستفيدين.</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>- تركز الدراسة الحالية على معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال العامة والإسكان.</li> <li>- تركز الدراسة الحالية على أهم وظائف ودوار وزارة الأشغال العامة والإسكان</li> <li>- تركز الدراسة على أهم المعوقات التي تواجه وزارة الأشغال العامة والإسكان في عملية إعادة الإعمار.</li> <li>- تركز الدراسة الحالية على تقييم الجهات المختصة والمستفيدين لأداء الوزارة.</li> </ul> |

جاء بواسطة الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة

## **الفصل الرابع**

### **الطريقة والإجراءات**

- ◀ تمهيد
- ◀ أدوات الدراسة
- ◀ منهج الدراسة
- ◀ المجتمع الأصلي وعينة للدراسة
- ◀ أدوات الدراسة
- ◀ الأساليب الإحصائية المستخدمة

## إجراءات الدراسة:

### تمهيد:

تناول الباحث في هذا الفصل وصفاً للإجراءات التي اتبعها في تنفيذ الدراسة من خلال بيان منهجه ووصف مجتمعه، وتحديد عينته، ومن ثم إعداد الأداة المستخدمة (الاستبانة)، وكيفية بنائها كما تناول إجراءات التحقق من صدق الأداة وثباتها، والمعالجات الإحصائية التي تم استخدامها في تحليل البيانات، واستخلاص النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات:

### - منهجية الدراسة

#### أدوات الدراسة:

لكل دراسة أو بحث علمي مجموعة من الأدوات والوسائل يستخدمها الباحث في المنهج المتبع، اعتمد الباحث في بحثه هذا على جميع المعلومات النظرية والميدانية، حتى تمكن من الحقائق التي نسعى إليها باتباع الخطوات التالية:

### - مصادر جمع البيانات

#### أولاً: مصادر جمع المادة العلمية النظرية (المصادر الأولية):

اعتمد الباحث في جمع المادة العلمية النظرية على عدة مراجع تتقارب من حيث القيمة ولها علاقة كبيرة بموضوع الدراسة، إضافة إلى المحاضرات، والملتقيات، والكتب، والمجلات المحكمة.

#### ثانياً: مصادر جمع المادة العلمية التطبيقية (المصادر الثانوية):

1. الاستبيان: اعتمد الباحث في دراسته على استمارة الاستبيان لجمع البيانات الميدانية ويمكن تعريفها بأنها: لائحة مؤلفة من مجموعة من الأسئلة ترتبط بموضوع الدراسة، وبعد تصميمها بشكل صحيح ودقيق من المراحل المنهجية الهامة التي يتعين على الباحث أن يوليها اهتمامه، وبخاصة

أن الافتراضات التي تتحول إلى أسئلة ضمن الاستمارة تشكل اللبنة الأولى في بناء المنطلقات النظرية المعرفية للبحث المدروس (تركي، 2008:131).

وهو الوسيلة لجمع المعلومات، تستعمل كثيراً في البحوث العلمية، وعن طريق الاستبيان تستمد المعلومات مباشرة من المصدر الأصلي.

2. **المقابلة:** إضافة إلى الاستبيان استعمل الباحث المقابلة والتي تعرف تفاعلاً لفظياً يتم عن طريق موقف متواجه يحاول فيه الباحث القائم بالمقابلة أن يستشير معلومات، أو آراء، أو معتقدات شخص، أو أشخاص آخرين للحصول على بعض البيانات الموضوعية (زرواتي، 2002: 184). حيث استعملت المقابلة مع الاستمارة للحصول على بعض المعلومات الإضافية، إضافة إلى مقابلة بعض المسؤولين والمدراء في وزارة الأشغال العامة والإسكان للحصول على بعض المعلومات التي لم ترد في أسئلة الاستمارة حول موضوع البحث.

#### منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، ويعرف المنهج الوصفي التحليلي بأنه طريقة في البحث تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس كما هي دون تدخل الباحث في مجرياتها، ويستطيع الباحث أن يتفاعل معها فيصفها ويحللها (الأغا، 1997: 43).

#### المجتمع وعينة للدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة الأولى عبر المسح الشامل لأفراد الجهات المختصة بإعادة الإعمار في قطاع غزة، بلغ عددهم (47) وهم من الإداريين العاملين بملف الإعمار، ومن المستفيدين من عملية الإعمار بلغ عددهم (375) حيث بلغ عدد المنازل المهتمة كلياً (15600) من 2008\_2014.

## عينة الدراسة:

### أ- العينة الاستطلاعية :

شملت عينة الدراسة الاستطلاعية (30) من العاملين في الجهات المختصة الذين استبعادهم من عينة الدراسة، وذلك للتحقق من صدق وثبات أدوات الدراسة، والجدول رقم (1) يوضح توزيع العينة الاستطلاعية حيث تم توزيع الاستبانات عليهم للتأكد من دلالاتها:

### جدول رقم (1):

#### توزيع الجهات المختصة في العينة الاستطلاعية

| الجنس   | موظف | مدير | أعلى من ذلك | المجموع |
|---------|------|------|-------------|---------|
| إناث    | 9    | 4    | 3           | 16      |
| ذكور    | 6    | 3    | 5           | 14      |
| المجموع | 15   | 7    | 8           | 30      |

### ب- العينة الحقيقية الفعلية: Actual Sample

شملت عينة الدراسة الفعلية عينتتين (47) من العاملين (الاداريين) في الجهات المختصة، والذين يشغلون مناصب إدارية مباشرة بعملية الإعمار من مهندسين ومفتشين ومراقبين، وتم اختيار العينة من (47) وهي العينة الكلية عبر المسح الشامل، و(375) من المستفيدين وفقاً لمعادلة (ستيفن ثامبسون) الاحصائية 
$$n = \frac{N \times p(1-p)}{[N-1 \times (d^2 \div z^2)] + p(1-p)}$$
 ، كعينة طبقية عشوائية من العينة الكلية

للمستفيدين والتي يبلغ قوامها (15600) .

## تصنيف البيانات العامة لخصائص أفراد العينة (الجهات المختصة):

قام الباحث بتصنيف البيانات العامة لخصائص أفراد العينة، والجداول التالية تبين خصائص مجتمع الدراسة كالتالي:

### 1. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس:

يبين جدول رقم (2) توزيع عينة الجهات المختصة حسب الجنس، حيث تبين أن نسبة الذكور في عينة الدراسة بلغت (87.23%)، مقابل (12.76%) للإناث.

#### جدول رقم (2):

##### توزيع الجهات المختصة حسب متغير الجنس

| الجنس   | التكرارات | النسبة |
|---------|-----------|--------|
| أنثى    | 6         | 12.76  |
| ذكر     | 41        | 87.23  |
| المجموع | 47        | 100    |

### 2. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر:

يبين جدول رقم (3) توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر، حيث جاءت نسبة الجهات المختصة الذين أعمارهم تقل عن 30 سنة (42.55%) مقابل (57.44%) للذين أعمارهم تتراوح بين أكثر من 30 سنة.

### جدول رقم (3):

#### توزيع الجهات المختصة حسب متغير العمر

| العمر          | التكرارات | النسبة |
|----------------|-----------|--------|
| أقل من 30 سنة  | 20        | 42.55  |
| أكثر من 30 سنة | 27        | 57.44  |
| المجموع        | 47        | 100    |

### 3. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة:

يبين جدول رقم (4) توزيع العينة حسب سنوات الخبرة، حيث تبين أن نسبة الجهات المختصة الذين خبرتهم أقل من (5) سنوات كانت (36.17%)، مقابل (17.2%) للذين خبرتهم تتراوح بين (5-10) سنوات، أما نسبة للجهات المختصة الذين خبرتهم تتراوح بين (10-15) كانت نسبتهم (19.14) مقابل (27.65) للذين خبرتهم أكثر من (15) سنة.

### جدول رقم (4):

#### توزيع الجهات المختصة حسب متغير سنوات الخبرة

| الخبرة         | التكرارات | النسبة |
|----------------|-----------|--------|
| أقل من 5 سنوات | 17        | 36.17  |
| سنوات 5-10     | 8         | 17.02  |
| سنة 10-15      | 9         | 19.14  |
| أكثر من 15 سنة | 13        | 27.65  |
| المجموع        | 47        | 100    |

بلغ عدد الإداريين العاملين في الجهات المختصة حسب متغير الخبرة فئة الأقل من 5 سنوات (17) موظف، وفئة من 5-10 سنوات (8) موظفين، وفئة من 10-15 (9) موظفين، وفئة الأكثر من 15 سنة (13) موظف.

#### توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي:

يبين جدول رقم (5) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي، حيث تبين أن نسبة الجهات المختصة الذين مؤهلهم العلمي أقل من ثانوية بلغت (0%) مقابل (0%) للذين مؤهلهم العلمي ثانوية، و(10.63) للذين مؤهلهم العلمي (دبلوم)، مقابل (74.46) للذين مؤهلهم العلمي (بكالوريوس)، في حين (14.89) للمؤهل العلمي (دراسات عليا).

#### جدول رقم (5):

##### توزيع الجهات المختصة حسب متغير المؤهل العلمي

| المؤهل العلمي | التكرارات | النسبة |
|---------------|-----------|--------|
| دبلوم         | 5         | 10.63  |
| بكالوريوس     | 35        | 74.46  |
| دراسات عليا   | 7         | 14.89  |
| المجموع       | 47        | 100    |

#### 4. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة:

يبين جدول رقم (6) توزيع العينة حسب متغير الوظيفة، حيث تبين أن نسبة الجهات المختصة حسب متغير الوظيفة فئة موظف كانت نسبتهم (76.59)، وفئة مدير كانت نسبتهم (21.27)، مقابل (2.12) لفئة أعلى من ذلك.

جدول رقم (6):

توزيع الجهات المختصة حسب متغير نوع الوظيفة

| نوع الوظيفة | التكرارات | النسبة |
|-------------|-----------|--------|
| موظف        | 36        | 76.59  |
| مدير        | 10        | 21.27  |
| أعلى من ذلك | 1         | 2.12   |
| المجموع     | 47        | %100   |

أدوات الدراسة:

قام الباحث بإعداد وتطبيق أداتين لجمع البيانات في دراسته الحالية، وهي على النحو التالي:

- **الأداة الأولى:** استبانة معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال العامة والإسكان من قبل الجهات المختصة.

- **الأداة الثانية:** استبانة تقييم المستفيدين (المتضررين) لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان.

أولاً: صدق الاتساق الداخلي لاستبانة: معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال والإسكان من قبل الجهات المختصة.

تم من خلال حساب معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للبعد

جدول رقم (7):

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات استبانة الجهات المختصة مع الدرجة الكلية للبعد التابعة له

| الأثر      |                |               | الارتباط                      |                |               |
|------------|----------------|---------------|-------------------------------|----------------|---------------|
| رقم الفقرة | معامل الارتباط | مستوى الدلالة | رقم الفقرة                    | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
| 1          | 925(**).       | 0.000         | 19                            | 979(**).       | 0.000         |
| 2          | 967(**).       | 0.000         | 20                            | 938(**).       | 0.000         |
| 3          | 970(**).       | 0.000         | 21                            | 925(**).       | 0.000         |
| 4          | 0.064#         | 0.737         | 22                            | 843(**).       | 0.000         |
| 5          | 904(**).       | 0.000         | 23                            | 963(**).       | 0.000         |
| 6          | 970(**).       | 0.000         | الاستدامة                     |                |               |
| 7          | 904(**).       | 0.000         | رقم الفقرة                    | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
| الكفاءة    |                |               | 24                            | 886(**).       | 0.000         |
| رقم الفقرة | معامل الارتباط | مستوى الدلالة | 25                            | 906(**).       | 0.000         |
| 8          | 516(**).       | 0.003         | 26                            | 908(**).       | 0.000         |
| 9          | 879(**).       | 0.000         | 27                            | 908(**).       | 0.000         |
| 10         | 411(*)         | 0.024         | 28                            | 899(**).       | 0.000         |
| 11         | 855(**).       | 0.000         | 29                            | 899(**).       | 0.000         |
| 12         | 450(*)         | 0.013         | 30                            | 743(**).       | 0.000         |
| 13         | 942(**).       | 0.000         | 31                            | 0.113#         | 0.552         |
| الفاعلية   |                |               | التنسيق مع الجهات ذات العلاقة |                |               |
| رقم الفقرة | معامل الارتباط | مستوى الدلالة | رقم الفقرة                    | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
| 14         | 956(**).       | 0.000         | 32                            | 640(**).       | 0.000         |
| 15         | 994(**).       | 0.000         | 33                            | 0.091#         | 0.633         |
| 16         | 994(**).       | 0.000         | 34                            | 521(**).       | 0.003         |
| 17         | 990(**).       | 0.000         | 35                            | 750(**).       | 0.000         |
| 18         | 938(**).       | 0.000         | 36                            | 0.211#         | 0.262         |
|            |                |               | 37                            | 575(**).       | 0.001         |

\*\* دالة عند مستوى دلالة 0.01 \* دالة عند مستوى دلالة 0.05

قيمة "ر" الجدولية عند مستوى دلالة 0.01 =

قيمة "ر" الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 =

يتبين من الجدول السابق أن معامل الارتباط لجميع فقرات استبانة الجهات المختصة كانت دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) باستثناء الفقرات (4، 31، 36) كانت غير دالة عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )، حيث قام الباحث بحذفها لكي يكون هناك اتساق داخلي لجميع فقرات الاستبانة.

ثم قام الباحث بحساب معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية للبعد مع الدرجة الكلية للاستبانة، والجدول التالي يبين ذلك.

#### جدول رقم (8):

معامل الارتباط لكل بُعد من أبعاد استبانة الجهات المختصة والدرجة الكلية للاستبانة

| الرقم | البعد                         | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|-------|-------------------------------|----------------|---------------|
| 1     | الارتباط                      | 363(*).        | 0.048         |
| 2     | الكفاءة                       | 722(**).       | 0.000         |
| 3     | الفاعلية                      | 648(**).       | 0.000         |
| 4     | الأثر                         | 551(**).       | 0.002         |
| 5     | الاستدامة                     | 556(**).       | 0.001         |
| 6     | التنسيق مع الجهات ذات العلاقة | 582(**).       | 0.001         |

يتبين من الجدول رقم (8) أن معامل الارتباط بين كل بعد من أبعاد استبانة الجهات المختصة مع الدرجة الكلية للاستبانة كانت دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )، وهذا يعني أن أبعاد الاستبانة تتمتع بالصدق البنائي.

## ثبات استبانة الجهات المختصة:

تم حساب معامل الثبات للاستبانة من خلال طريقتي التجزئة النصفية وألفا كرونباخ.

### أ. التجزئة النصفية:

تم إيجاد معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية، درجات الأسئلة الزوجية لكل بعد من الأبعاد وللاستبانة ككل، وقد تم تصحيح معامل الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح للأبعاد الزوجية، واستخدام معامل جتمان للأبعاد الفردية.

### جدول رقم (9):

معامل الثبات لاستبانة الجهات المختصة باستخدام لطريقة التجزئة النصفية.

| الرقم | البعد                         | عدد الفقرات | معامل الثبات |             |
|-------|-------------------------------|-------------|--------------|-------------|
|       |                               |             | قبل التعديل  | بعد التعديل |
| 1     | الارتباط                      | 7           | 0.946        | 0.947       |
| 2     | الكفاءة                       | 6           | 0.794        | 0.885       |
| 3     | الفاعلية                      | 5           | 0.975        | 0.987       |
| 4     | الأثر                         | 5           | 0.972        | 0.986       |
| 5     | الاستدامة                     | 8           | 0.978        | 0.989       |
| 6     | التنسيق مع الجهات ذات العلاقة | 6           | 0.702        | 0.800       |
| #     | الدرجة الكلية                 | 37          | 0.949        | 0.974       |

يتضح من جدول رقم (9) أن معامل ثبات استبانة الجهات المختصة باستخدام طريقة التجزئة

النصفية بلغت (0.974)، وهي قيمة مرتفعة تدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات تطمئن الباحث إلى تطبيقها على عينة الدراسة.

ب. طريقة ألفا كرونباخ:

**جدول رقم (10):**

معامل ثبات استبانة الجهات المختصة وفقا لطريقة ألفا كرونباخ.

| الرقم | البعد                         | عدد الفقرات | معامل الثبات |
|-------|-------------------------------|-------------|--------------|
| 1     | الارتباط                      | 7           | 0.986        |
| 2     | الكفاءة                       | 6           | 0.903        |
| 3     | الفاعلية                      | 5           | 0.991        |
| 4     | الأثر                         | 5           | 0.985        |
| 5     | الاستدامة                     | 8           | 0.949        |
| 6     | التنسيق مع الجهات ذات العلاقة | 6           | 0.680        |
| #     | الدرجة الكلية                 | 37          | 0.927        |

يتضح من الجدول السابق أن معامل ثبات استبانة الجهات المختصة باستخدام طريقة ألفا كرونباخ بلغت (0.927)، وهي قيمة مرتفعة تدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات تطمئن الباحث لتطبيقها على عينة الدراسة.

**تصحيح الاستبانة:**

حيث يوضح جدول رقم (11) الطريقة التي تم اعتمادها في عملية التصحيح للاستبانة.

**جدول رقم (11):**

يوضح التصحيح للاستبانة

| العبارات           | أوافق بشدة | أوافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|--------------------|------------|-------|-------|-----------|----------------|
| العبارات الايجابية | 5          | 4     | 3     | 2         | 1              |
| العبارات السلبية   | 1          | 2     | 3     | 4         | 5              |

## تصنيف البيانات العامة لخصائص أفراد العينة (المستفيدين):

قام الباحث بتصنيف البيانات العامة لخصائص أفراد العينة والجداول التالية تبين خصائص مجتمع الدراسة كالتالي:

### 5. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس:

يبين جدول رقم (12) توزيع عينة المستفيدين حسب الجنس، حيث تبين أن نسبة الذكور في عينة الدراسة بلغت (77.1%)، مقابل (22.9%) للإناث.

#### جدول رقم (12):

##### توزيع المستفيدين حسب متغير الجنس

| الجنس   | التكرارات | النسبة |
|---------|-----------|--------|
| ذكر     | 289       | 77.1   |
| أنثى    | 86        | 22.9   |
| المجموع | 375       | 100    |

### 6. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر:

يبين جدول رقم (13) توزيع أفراد العينة حسب العمر، حيث تبين أن كان نسبة المستفيدين في عينة الدراسة الذين أعمارهم تقل عن من 18-25 سنة (8.6%)، مقابل (24.6%) للذين أعمارهم تتراوح بين 25-35 سنة، و (66.6%) للذين تتراوح أعمارهم أكثر من 35.

جدول رقم (13):

توزيع المستفيدين حسب متغير العمر

| العمر      | التكرارات | النسبة |
|------------|-----------|--------|
| 25-18      | 32        | 8.6    |
| 35-25      | 93        | 24.6   |
| أكثر من 35 | 250       | 66.6   |
| المجموع    | 375       | 100    |

7. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع العمل:

يبين جدول رقم (14) توزيع العينة حسب نوع العمل، حيث تبين أن نسبة المستفيدين الذين نوع عملهم (عاطل) كانت (46.3%)، مقابل (26.8%) للذين نوع عملهم (عامل)، أما نسبة للمستفيدين الذين نوع عملهم (موظف) كانت نسبتهم (10.8%)، مقابل (9.5%) للذين نوع عملهم (مدير)، والذين نوع عملهم (أعلى من ذلك) كانت نسبتهم (6.4%).

جدول رقم (14):

توزيع المستفيدين حسب متغير نوع العمل

| نوع العمل   | التكرارات | النسبة |
|-------------|-----------|--------|
| عاطل        | 173       | 46.3   |
| عامل        | 101       | 26.8   |
| موظف        | 40        | 10.8   |
| مدير        | 36        | 9.5    |
| أعلى من ذلك | 24        | 6.4    |
| المجموع     | 375       | 100    |

#### 8. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي:

يبين جدول رقم (15) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي، حيث تبين أن نسبة المستفيدين الذين مؤهلهم العلمي أقل من ثانوية بلغت (46.5 %)، مقابل (16.8 %) للذين مؤهلهم العلمي ثانوية، و(8.6 %) للذين مؤهلهم العلمي (دبلوم)، مقابل (7.7 %) للذين مؤهلهم العلمي (بكالوريوس)، في حين (2.1 %) للمؤهل العلمي (دراسات عليا).

#### جدول رقم (15):

##### توزيع المستفيدين حسب متغير المؤهل العلمي

| المؤهل العلمي | التكرارات | النسبة |
|---------------|-----------|--------|
| أقل من ثانوية | 242       | 64.5   |
| ثانوية        | 63        | 16.8   |
| دبلوم         | 32        | 8.6    |
| بكالوريوس     | 29        | 7.7    |
| دراسات عليا   | 8         | 2.1    |
| المجموع       | 375       | 100    |

ثانياً: صدق الاتساق الداخلي لاستبانة تقييم المستفيدين (المتضررين) لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان.

الجدول رقم (16) يوضح نتائج معاملات الارتباط لاستبانة المستفيدين من خلال حساب معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة مع الدرجة الكلية للبعد التابعة له، وذلك على جميع أفراد العينة الاستطلاعية البالغ قوامها (30) مستفيد.

جدول رقم (16):

معامل الارتباط بين كل فقرة من الفقرات استبانة المستفيدين مع الدرجة الكلية للبعد التابعة له

| تقييم أداء الموظفين |                |               | التقييم الوظيفي |                |               |
|---------------------|----------------|---------------|-----------------|----------------|---------------|
| رقم الفقرة          | معامل الارتباط | مستوى الدلالة | رقم الفقرة      | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
| 1                   | 465(**).       | 0.010         | 15              | 899(**).       | 0.000         |
| 2                   | 761(**).       | 0.000         | 16              | 856(**).       | 0.000         |
| 3                   | 698(**).       | 0.000         | 17              | 545(**).       | 0.002         |
| 4                   | 506(**).       | 0.004         | 18              | 899(**).       | 0.000         |
| 5                   | 812(**).       | 0.000         | 19              | 899(**).       | 0.000         |
| 6                   | 0.248#         | 0.187         | 20              | 669(**).       | 0.000         |
| 7                   | 476(**).       | 0.008         | 21              | 511(**).       | 0.004         |
| 8                   | 566(**).       | 0.001         | 22              | 899(**).       | 0.000         |
| 9                   | 0.116#         | 0.541         | 23              | 0.099#         | 0.601         |
| 10                  | 0.086#         | 0.651         | 24              | 0.003#         | 0.987         |
| 11                  | 926(**).       | 0.000         | 25              | 892(**).       | 0.000         |
| 12                  | 937(**).       | 0.000         | 26              | 0.076#         | 0.690         |
| 13                  | 951(**).       | 0.000         |                 |                |               |
| 14                  | 833(**).       | 0.000         |                 |                |               |
| تقييم عام           |                |               |                 |                |               |
| رقم الفقرة          | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |                 |                |               |
| 27                  | 980(**).       | 0.000         |                 |                |               |
| 28                  | 959(**).       | 0.000         |                 |                |               |
| 29                  | 959(**).       | 0.000         |                 |                |               |
| 30                  | 959(**).       | 0.000         |                 |                |               |

\*\* ارتباط معنوي عند مستوى دلالة 0.01 / \* ارتباط معنوي عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$  / # ارتباط غير معنوي عند  $(\alpha \leq 0.05)$

يتبين من الجدول رقم (16) أن معامل الارتباط لجميع فقرات استبانة المستفيدين كانت دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) مع الدرجة الكلية للبعد التابعة له باستثناء الفقرات (6، 9، 10، 23، 24، 26) كانت غير دالة عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )، حيث قام الباحث بحذفها لكي يكون هناك اتساق داخلي لجميع فقرات الاستبانة.

ثم قام الباحث بحساب معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية للبعد مع الدرجة الكلية للاستبانة، والجدول التالي يبين ذلك.

#### جدول رقم (17):

معامل الارتباط بين كل بُعد من أبعاد استبانة المستفيدين مع الدرجة الكلية للاستبانة

| الرقم | البُعد              | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|-------|---------------------|----------------|---------------|
| 1     | التقييم الوظيفي     | 895(**).       | 0.000         |
| 2     | تقييم أداء الموظفين | 650(**).       | 0.000         |
| 3     | تقييم عام           | 951(**).       | 0.000         |

يتبين من الجدول رقم (17) أن معامل الارتباط بين كل بُعد من أبعاد استبانة المستفيدين مع الدرجة الكلية للاستبانة كانت دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )، وهذا يعني أن أبعاد الاستبانة تتمتع بالصدق البنائي.

#### ثبات استبانة المستفيدين:

تم حساب معامل الثبات للاستبانات من خلال طريقتي التجزئة النصفية وألفا كرونباخ.

## 1. ثبات الاستبانة وفقاً لطريقة التجزئة النصفية:

تم إيجاد معامل الارتباط بين معدل درجات الأسئلة الفردية، ومعدل درجات الأسئلة الزوجية لكل بعد من الأبعاد وللاستبانة ككل، وقد تم تصحيح معامل الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح للأبعاد الزوجية، واستخدام معامل جتمان للأبعاد الفردية.

### جدول رقم (18):

معامل الثبات لاستبانة المستفيدين وفقاً لطريقة التجزئة النصفية.

| الرقم | البعد               | عدد الفقرات | معامل الثبات |             |
|-------|---------------------|-------------|--------------|-------------|
|       |                     |             | قبل التعديل  | بعد التعديل |
| 1     | التقييم الوظيفي     | 14          | 0.717        | 0.838       |
| 2     | تقييم أداء الموظفين | 12          | 0.879        | 0.935       |
| 3     | تقييم عام           | 4           | 0.993        | 0.996       |
|       | الدرجة الكلية       | 30          | 0.959        | 0.977       |

يتضح من جدول رقم (18) أن معامل ثبات استبانة المستفيدين باستخدام طريقة التجزئة النصفية بلغت (0.977)، وهي قيمة مرتفعة تدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات تطمئن الباحث لتطبيقها على عينة الدراسة.

## 2. طريقة ألفا كرونباخ:

### جدول (19):

معامل الثبات لاستبانة المستفيدين وفقاً لطريقة ألفا كرونباخ

| الرقم | البعد               | عدد الفقرات | معامل الثبات |
|-------|---------------------|-------------|--------------|
| 1     | التقييم الوظيفي     | 14          | 0.805        |
| 2     | تقييم أداء الموظفين | 12          | 0.930        |
| 3     | تقييم عام           | 4           | 0.986        |
| #     | الدرجة الكلية       | 30          | 0.973        |

يتضح من جدول رقم (19) أن معامل ثبات استبانة المستفيدين باستخدام طريقة ألفا كرونباخ بلغت (0.973)، وهي قيمة مرتفعة تدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات تطمئن الباحث إلى تطبيقها على عينة الدراسة.

#### تصحيح المقياس:

حيث يوضح جدول رقم (20) الطريقة التي تم اعتمادها في عملية التصحيح للاستبانة

#### جدول رقم (20)

##### التصحيح للاستبانة

| العبارات           | أوافق بشدة | أوافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|--------------------|------------|-------|-------|-----------|----------------|
| العبارات الإيجابية | 5          | 4     | 3     | 2         | 1              |
| العبارات السلبية   | 1          | 2     | 3     | 4         | 5              |

#### الأساليب الإحصائية المستخدمة :

لتفريغ البيانات ومعالجتها كما يلي: SPSS تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية بهدف حساب صدق وثبات أدوات الدراسة تم تطبيق الأدوات على العينة الاستطلاعية، ثم استخدم الباحث الأساليب الإحصائية التالية:

أ- الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحقق من صدق وثبات الأدوات:

- معامل ارتباط بيرسون ، ومعادلة جتمان : للتحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة ، ولثبات التجزئة النصفية.

- الثبات بطريقة التجزئة النصفية.

- الثبات بمعامل كرونباخ ألفا.

ب- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الإجابة عن أسئلة الدراسة:

- 1- النسب المئوية والتكرارات لدراسة توزيع أفراد العينة وفقاً للمتغيرات ( النوع، والمؤهل العلمي، سنوات الخدمة)، ودراسة استجابات أفراد العينة لتقييم أداء الجهات المختصة بإعادة الاعمار.
  - 2- اختبار ألفا كرونباخ، وكذلك اختبار التجزئة النصفية ، لحساب ثبات فقرات الاستبانة.
  - 3- معامل ارتباط بيرسون لقياس درجة الارتباط، لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة.
  - 4- المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي، لدراسة استجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة.
  - 5- اختبار ( T-Test ) للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة.
  - 6- اختبار ( Independent Samples T-Test ) لتحديد وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للمتغيرات ( النوع، والمؤهل العلمي).
  - 7- اختبار تحليل التباين الأحادي ( One Way Analysis of Variance – ANOVA ) لتحديد وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للمتغيرات الدراسة.
- لقد استخدم الباحث بالتنسيق مع الإحصائي العديد من الأساليب الإحصائية التي ساعد في تحديد مفهوم وموضوع الدراسة وللوصول الى أعلى درجة من الصدق والاتساق في الأدوات المستخدمة وصولاً لأعلى درجة في دقة النتائج.

## **الفصل الخامس**

### **مناقشة النتائج وتحليلها**

### **والتوصيات**

- ◀ نتائج التساؤل الأول وتفسيره.
- ◀ نتائج التساؤل الثاني وتفسيره.
- ◀ نتائج التساؤل الثالث وتفسيره.
- ◀ نتائج التساؤل الرابع وتفسيره.
- ◀ الخلاصة والتوصيات

## الفصل الخامس:

### مناقشة النتائج وتحليلها

#### نتائج التساؤل الأول وتفسيره:

التساؤل الأول، والذي ينص على: ما مستوى معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال العامة والإسكان من قبل الجهات المختصة؟

وللإجابة على هذا التساؤل تم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي للدرجة الكلية للمعايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال العامة والإسكان من قبل الجهات المختصة وأبعادها، وذلك للتعرف على مستوى كل بعد من الأبعاد والدرجة الكلية والجدول رقم (21) يوضح النتائج.

#### جدول رقم (21):

يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي  
للدرجة الكلية للمعايير تقييم الأداء وأبعادها

| الترتيب | الوزن النسبي % | الانحراف المعياري | الوسط الحسابي | البعد                                       |
|---------|----------------|-------------------|---------------|---------------------------------------------|
| 1       | 84.2           | 0.48              | 4.21          | الارتباط                                    |
| 6       | 71.2           | 0.58              | 3.56          | الكفاءة                                     |
| 4       | 75             | 0.81              | 3.75          | الفعالية                                    |
| 2       | 82.8           | 0.50              | 4.14          | الأثر                                       |
| 3       | 76.2           | 0.47              | 3.81          | الاستدامة                                   |
| 5       | 72             | 0.34              | 3.60          | التنسيق مع الجهات ذو العلاقة                |
|         | 77             | 0.37              | 3.85          | معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال والإسكان |

\* تم ترتيب المستوى وفقاً للوزن النسبي الأكبر.

## يتبين من الجدول رقم (21) النتائج التالية:

- بلغ متوسط معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال العامة والإسكان من قبل الجهات المختصة (3.85) بوزن نسبي (77%)، وهذا المستوى يعتبر وفقاً لمقياس الدراسة مستوى مرتفع لمعايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال العامة والإسكان من قبل الجهات المختصة.

- أخذ بُعد الارتباط بالترتيب الأول من بين أبعاد معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال العامة والإسكان من قبل الجهات المختصة بوزن نسبي (84.2%)، بينما بعد الأثر أخذ الترتيب الثاني بوزن نسبي (82.8%)، في حين بعد الاستدامة أخذ الترتيب الثالث بوزن نسبي (76.2%)، أما بعد الفعالية وبعد التنسيق مع الجهات المختصة أخذت الترتيب الرابع والخامس بوزن نسبي على التوالي (75%، 72%)، وأما بعد الكفاءة أخذ الترتيب السادس والأخير من بين أبعاد تقييم الأداء لوزارة الأشغال والإسكان من قبل الجهات المختصة بوزن نسبي (71.2%).

وهذا يتفق مع دراسة بابو (2010) ودراسة ويليامز (2009) اللتان ايدتا واقع الاداء الاداري لدى العاملين حسب المعايير العالمية في عملية تقييم الاداء وجاءت فعالية تطبيق معايير تقييم الاداء بنسب مرتفعة.

ويعزو الباحث تلك النتيجة إلى إدراك العاملين في الجهات المختصة للدور الحيوي والرئيسي التي تقوم به الوزارة في قضية الإعمار، ولأسيما بأن الوزارة هي الجهات الرسمية الرئيسية لعملية الإعمار بالشراكة مع العديد من الجهات الأخرى، ولا يستطيع أحد إنكار دورة الوزارة في ملف الإعمار خصوصاً في المراحل السابقة، بعد الحروب الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة.

وهذا يحتم على وزارة الأشغال العامة والإسكان مزيداً من العمل الفوري والدؤوب عبر تعزيز معايير تقييم الأداء، ولأسيما معايير الارتباط، والأثر، والاستدامة، والفاعلية، والتنسيق، والكفاءة لإنجاز ملف الإعمار، وتحقيق الاهداف المنشودة للمواطنين.

## نتائج التساؤل الثاني وتفسيره:

التساؤل الثاني والذي ينص على: ما مستوى تقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان؟

وللإجابة على هذا التساؤل تم حساب الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي للدرجة الكلية لتقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان وأبعاده، وذلك للتعرف على مستوى كل بعد من الأبعاد والدرجة الكلية، والجدول رقم (22) يوضح النتائج.

### جدول رقم (22):

يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي للدرجة الكلية لتقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان وأبعاده

| الترتيب | الوزن النسبي % | الانحراف المعياري | الوسط الحسابي | البعد               |
|---------|----------------|-------------------|---------------|---------------------|
| 3       | 72             | 0.35              | 3.60          | التقييم الوظيفي     |
| 1       | 84             | 0.47              | 4.20          | تقييم أداء الموظفين |
| 2       | 78.6           | 0.50              | 3.93          | تقييم عام           |
|         | 78.2           | 0.32              | 3.91          | تقييم المستفيدين    |

\* تم ترتيب المستوى وفقاً للوزن النسبي الأكبر.

يتبين من الجدول رقم (22) النتائج التالية:

- بلغ المتوسط لتقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان غرة (3.91) بوزن نسبي (78.2%)، وهذا المستوى يعتبر وفقاً لمقياس الدراسة مستوى متوسط المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان.
- أخذ بُعد تقييم أداء الموظفين الترتيب الأول من بين أبعاد لتقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان بوزن نسبي (84%)، في حين بعد تقييم عام أخذ الترتيب الثاني بوزن

نسبي (78.6%)، وأما بعد التقييم الوظيفي أخذ الترتيب الثالث والأخير من بين أبعاد تقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان بوزن نسبي (72%)، ويعزو الباحث تلك النتيجة إلى إدراك المستفيدين للدور الحيوي والرئيسي التي تقوم به وزارة الأشغال العامة والإسكان في قضية الإعمار، ولاسيما بأن الوزارة الجهات الرسمية الرئيسية لعملية الإعمار بالشراكة مع العديد من الجهات الأخرى، ولا يستطيع أحد إنكار دور الوزارة في ملف الإعمار الرئيسي لتوجه المواطنين للمطالبة بإعمار منازلهم، وهي كذلك جهة المراجعة الأولى للمستفيدين حول برنامج الإعمار وآلياته.

فمن هنا فهناك ضرورة لتوفير الدعم من كافة المستويات الرسمية عبر الوزارات الأخرى ورئاسة مجلس الوزراء والحكومة، كذلك الرئاسة الفلسطينية، والمجلس التشريعي لوزارة الأشغال العامة والإسكان بصفتها الجهة الرئيسية المعنية بقضية الإعمار، والساهرة على هذا الملف، وكذلك الدعم الشعبي لها على كل المستويات.

التساؤل الثالث والذي ينص على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$  في متوسط معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال والإسكان من قبل الجهات المختصة تعزى للمتغيرات التالية (الجنس، العمر، الخبرة، نوع الوظيفة، المؤهل العلمي)؟

وللإجابة على ذلك التساؤل تم وضع الفرضية الرئيسية التالية: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$  في متوسط معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال والإسكان من قبل الجهات المختصة تعزى للمتغيرات التالية (الجنس، العمر، الخبرة، نوع الوظيفة، المؤهل العلمي)"، ويتفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

1. "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$  في متوسط معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال العامة والإسكان من قبل الجهات المختصة تعزى للجنس".

وللإجابة على تلك الفرضية تم استخدام اختبار (t) للعينات المستقلة للتعرف على الفروق،  
والنتائج موضحة في الجدول رقم (23).

### جدول رقم (23):

نتائج اختبار t للفروق في متوسط معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال العامة والإسكان  
من قبل الجهات المختصة تعزى للجنس

| البيان                       | الجنس | العدد | المتوسط | الانحراف المعياري | قيمة t | مستوى الدلالة |
|------------------------------|-------|-------|---------|-------------------|--------|---------------|
| الارتباط                     | ذكر   | 40    | 4.200   | 0.514             | -0.306 | 0.759         |
|                              | أنثى  | 6     | 4.215   | 0.445             |        |               |
| الكفاءة                      | ذكر   | 40    | 3.595   | 0.586             | 0.902  | 0.368         |
|                              | أنثى  | 6     | 3.539   | 0.570             |        |               |
| الفعالية                     | ذكر   | 40    | 3.795   | 0.807             | 0.810  | 0.418         |
|                              | أنثى  | 6     | 3.724   | 0.817             |        |               |
| الأثر                        | ذكر   | 40    | 4.164   | 0.537             | 0.632  | 0.528         |
|                              | أنثى  | 6     | 4.129   | 0.463             |        |               |
| الاستدامة                    | ذكر   | 40    | 3.852   | 0.473             | 1.421  | 0.156         |
|                              | أنثى  | 6     | 3.780   | 0.470             |        |               |
| التنسيق مع الجهات ذو العلاقة | ذكر   | 40    | 3.607   | 0.373             | 0.504  | 0.615         |
|                              | أنثى  | 6     | 3.589   | 0.322             |        |               |
| الطلاقة النفسية              | ذكر   | 40    | 3.869   | 0.384             | 0.999  | 0.319         |
|                              | أنثى  | 6     | 3.829   | 0.353             |        |               |

قيمة t الجدولية لدرجات حرية 348 عند مستوى دلالة 0.05 = 1.96 \*\*\* قيمة t الجدولية لدرجات حرية 348 عند مستوى دلالة 0.01 = 2.576 =

يتبين من الجدول رقم (23) أن مستوى الدلالة لمتوسط معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال العامة والإسكان من قبل الجهات المختصة وأبعادها بين الذكور والإناث كان أكبر من مستوى الدلالة

المقبول في الدراسة وهو (0.05) (قيمة t المحسوبة > من قيمة t الجدولية)، مما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال العامة والإسكان من قبل الجهات المختصة تعزى للجنس، مما سبق يمكن قبول الفرضية القائلة بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال العامة والإسكان من قبل الجهات المختصة تعزى للجنس".

ويعزو الباحث تلك النتيجة إلى المعرفة التامة لدى العاملين في الجهات المختصة لطبيعة عمل وزارة الأشغال، ولاسيما بأنها جهة التنفيذ الرئيسية لأغلب مشاريع الإعمار، بالإضافة لكونها جهة إشرافية على معظم مشاريع التنمية والبنية التحتية، ومع تراكم التجارب والتنسيق بين الجهات المختصة ووزارة الأشغال العامة والإسكان لدى العاملين أصبح هناك شبه رأي موحد بين الذكور والإناث في نظرتهم لطبيعة عمل الوزارة.

ومن خلال الدراسة والتحليل تبين للباحث وجود قصور لذا يرى الباحث ضرورة الاهتمام بتوفير التوسع في إعداد آليات تنسيقية كاملة، وجدول زمني لضبط عملية إعادة الإعمار بالتزامن بالتنسيق مع الجهات المختصة الأخرى بملف الإعمار، كذلك العمل على تحسين أداء وفاعلية عمل الوزارة، وأن تشمل هيكلية تنظيمية تراتبية تخدم قضية الإعمار، وتحقيق أهدافها.

2. "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال العامة والإسكان من قبل الجهات المختصة تعزى للعمر (30 سنة فأقل، 31 سنة فأكثر)".

وللإجابة على هذه الفرضية تم استخدام اختبار t-test للعينات المستقلة للتعرف على الفروق بين المتغيرات تعزى للعمر، والنتائج موضحة بالجدول رقم (24).

جدول رقم (24):

نتائج اختبار t-test للعينات المستقلة للتعرف على الفروق بين متوسط معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال العامة والإسكان من قبل الجهات المختصة تعزى للعمر

| البيان                                                                   | الجنس          | العدد | المتوسط | الانحراف المعياري | قيمة t | مستوى الدلالة |
|--------------------------------------------------------------------------|----------------|-------|---------|-------------------|--------|---------------|
| معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال العامة والإسكان من قبل الجهات المختصة | 30 سنة فأقل    | 191   | 4.004   | 0.439             | 2.033  | 0.043         |
|                                                                          | أكثر من 31 سنة | 191   | 3.907   | 0.496             |        |               |
| دالة إحصائية                                                             |                |       |         |                   |        |               |

إن مستوى الدلالة بين 30 سنة فأقل، وأكثر من 31 سنة على مقياس معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال العامة والإسكان من قبل الجهات المختصة كانت أقل من مستوى الدلالة المقبول في الدراسة وهو 0.05 (قيمة t المحسوبة < من الجدولية)، مما يشير لوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين 30 سنة فأقل، وأكثر من 31 سنة على مقياس معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال العامة والإسكان من قبل الجهات المختصة لصالح 30 سنة فأقل.

ويعزو الباحث تلك النتيجة لأن الفئة العمرية الأقل من 30 سنة تعتبر مرحلة الشباب، وفي هذه الفترة يغلب طابع الحماسة عند تلك الفئة، وتكون نظرتهم الخاصة للأمور غالباً غير متعقّلة، وقد تتعلق أحكامهم بالعاطفة، لذا قد تصدر أحكامهم غير متوافقة مع كثير من الوقائع.

3. "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال العامة والإسكان من قبل الجهات المختصة تعزى للخبرة (5 سنوات فأقل، 6-15 سنة، 16 سنة فأكثر)".

وللإجابة على تلك الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للتعرف على الفروق، والنتائج موضحاً في الجدول رقم (25).

جدول رقم (25):

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في متوسط معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال العامة والإسكان من قبل الجهات المختصة تعزى للخبرة

| البيان                                                                   | مصدر التباين   | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة F | مستوى الدلالة |
|--------------------------------------------------------------------------|----------------|----------------|--------------|----------------|--------|---------------|
| الارتباط                                                                 | بين المجموعات  | 0.693          | 2            | 0.347          | 1.539  | 0.216         |
|                                                                          | داخل المجموعات | 78.142         | 347          | 0.225          |        |               |
|                                                                          | الإجمالي       | 78.836         | 349          |                |        |               |
| الكفاءة                                                                  | بين المجموعات  | 2.181          | 2            | 1.091          | 3.32   | 0.037         |
|                                                                          | داخل المجموعات | 113.971        | 347          | 0.328          |        |               |
|                                                                          | الإجمالي       | 116.152        | 349          |                |        |               |
| الفعالية                                                                 | بين المجموعات  | 8.297          | 2            | 4.149          | 6.484  | 0.002         |
|                                                                          | داخل المجموعات | 222.031        | 347          | 0.64           |        |               |
|                                                                          | الإجمالي       | 230.329        | 349          |                |        |               |
| الأثر                                                                    | بين المجموعات  | 0.918          | 2            | 0.459          | 1.88   | 0.154         |
|                                                                          | داخل المجموعات | 84.733         | 347          | 0.244          |        |               |
|                                                                          | الإجمالي       | 85.651         | 349          |                |        |               |
| الاستدامة                                                                | بين المجموعات  | 0.473          | 2            | 0.237          | 1.061  | 0.347         |
|                                                                          | داخل المجموعات | 77.362         | 347          | 0.223          |        |               |
|                                                                          | الإجمالي       | 77.835         | 349          |                |        |               |
| التنسيق مع الجهات ذو العلاقة                                             | بين المجموعات  | 0.187          | 2            | 0.094          | 0.79   | 0.454         |
|                                                                          | داخل المجموعات | 41.139         | 347          | 0.119          |        |               |
|                                                                          | الإجمالي       | 41.327         | 349          |                |        |               |
| معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال العامة والإسكان من قبل الجهات المختصة | بين المجموعات  | 0.704          | 2            | 0.352          | 2.646  | 0.072         |
|                                                                          | داخل المجموعات | 46.166         | 347          | 0.133          |        |               |
|                                                                          | الإجمالي       | 46.87          | 349          |                |        |               |

قيمة f الجدولية لدرجات حرية (2, 347) عند مستوى 0.05 = 3 \* \* قيمة f الجدولية لدرجات حرية (2, 347) عند مستوى 0.01 = 4.61

## يتبين من الجدول رقم (28) النتائج التالية:

- أن مستوى الدلالة لمعايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال العامة والإسكان من قبل الجهات المختصة وجميع أبعادها باستثناء بعدي (الكفاءة والفعالية) كان أكبر من مستوى الدلالة المقبول في الدراسة وهو 0.05 (قيمة f المحسوبة > من قيمة f الجدولية)، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة في متوسط معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال العامة والإسكان من قبل الجهات المختصة تعزى للخبرة، مما سبق يمكن قبول الفرضية القائلة بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال العامة والإسكان من قبل الجهات المختصة تعزى للخبرة (5سنوات فأقل، 6-15 سنة، 16 سنة فأكثر).

ويعزو الباحث تلك النتيجة إلى البرنامج المتبع وآليات عمل الوزارة هي واحدة، كذلك التعاطي مع مشكلة إعادة الإعمار، ودور الوزارة كجهة تنفيذية يتقيد ببرنامج معين غالباً ما تحدده الجهات المانحة، والداعمين، لذا جاءت المخرجات موحدة ولا تتقيد ولا تتباين لاختلاف سنوات الخبرة.

فعلي وزارة الأشغال العامة والإسكان التركيز على معيار الكفاءة في العمل والمخرجات كمعيار مركزي عند عملية تقييم الأداء من الخارج، لذا وجب تبني الآليات التي ستؤدي في النهاية لتحقيق معيار الاداء الوظيفي.

وهذا يتفق مع دراسة (بابو 2010) و(دراسة ويليامز 2009). وللتان دراستا عملية تقييم الاداء حسب المعايير الدولية لعملية التقييم وتوصلتا لعدم وجود فروق بين عينة الدراسة لديهما تعزى لمتغيرات المؤهل العلمي والخبرة.

- أن مستوى الدلالة لبعدي (الكفاءة والفعالية) كان أقل من مستوى الدلالة المقبول في الدراسة، وهو 0.05 (قيمة f المحسوبة < من قيمة f الجدولية)، وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة في متوسط تلك الأبعاد تعزى للخبرة، وللتعرف على مصدر تلك الفروق تم استخدام اختبار شيفيه، والجدول رقم (26) توضح نتائج اختبار شيفيه.

جدول رقم (26):

نتائج اختبار شيفيه معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال العامة والإسكان من قبل الجهات المختصة  
لمتغير الخبرة (بعد الكفاءة)

| البيان  | الخبرة       | متوسط الفروق | مستوى الدلالة |
|---------|--------------|--------------|---------------|
| الكفاءة | 5 سنوات فأقل | 15-6 سنة     | 0.423         |
|         |              | 16 سنة فأكثر | 0.970         |
|         | 15-6 سنة     | 5 سنوات فأقل | 0.423         |
|         |              | 16 سنة فأكثر | 0.042         |
|         | 16 سنة فأكثر | 5 سنوات فأقل | 0.97          |
|         |              | 15-6 سنة     | 0.042         |

يتبين من الجدول رقم (26) أن مصدر الفروق لبعد الكفاءة بين الذين تتراوح خبرتهم بين 6-15 و بين 16 فأكثر لصالح 16 فأكثر.

جدول رقم (27):

نتائج اختبار شيفيه معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال العامة والإسكان من قبل الجهات المختصة  
لمتغير الخبرة (بعد الفعالية)

| البيان   | الخبرة       | متوسط الفروق | مستوى الدلالة |
|----------|--------------|--------------|---------------|
| الفعالية | 5 سنوات فأقل | 15-6 سنة     | 0.787         |
|          |              | 16 سنة فأكثر | 0.032         |
|          | 15-6 سنة     | 5 سنوات فأقل | 0.787         |
|          |              | 16 سنة فأكثر | 0.009         |
|          | 16 سنة فأكثر | 5 سنوات فأقل | 0.032         |
|          |              | 15-6 سنة     | 0.009         |

يتبين من الجدول رقم (27) أن مصدر الفروق لبعد الفعالية بين الذين خبرتهم أكبر من 16 سنة من جهة وبين الذين خبرتهم 5 سنوات فأقل، و 6-15 سنة لصالح الذين خبرتهم 16 سنة فأكثر.

ويعزو الباحث تلك النتيجة بأن أصحاب الخبرة الطويلة الأكثر من 16 سنة يزيد إدراكهم وفهمهم، وإحاطتهم بصغائر الأمور وحيثياتها، لذا تجدهم الأقدر على تحديد مقدار الفعالية الحقيقي لعمل أي جهة، لأن معيار الفاعلية هو الأساس في عمل أي مؤسسة.

4. "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال العامة والإسكان من قبل الجهات المختصة تعزى نوع الوظيفة (موظف، مدير، أعلى من ذلك)".

وللإجابة على تلك الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للتعرف على الفروق، والنتائج موضحاً في الجدول رقم (28).

#### جدول رقم (28):

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في متوسط معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال العامة والإسكان من قبل الجهات المختصة تعزى لنوع الوظيفة

| البيان   | مصدر التباين   | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | Fقيمة | مستوى الدلالة |
|----------|----------------|----------------|--------------|----------------|-------|---------------|
| الارتباط | بين المجموعات  | 0.861          | 2            | 0.43           | 1.916 | 0.149         |
|          | داخل المجموعات | 77.975         | 347          | 0.225          |       |               |
|          | الإجمالي       | 78.836         | 349          |                |       |               |
| الكفاءة  | بين المجموعات  | 2.49           | 2            | 1.245          | 3.801 | 0.023         |
|          | داخل المجموعات | 113.662        | 347          | 0.328          |       |               |
|          | الإجمالي       | 116.152        | 349          |                |       |               |
| الفاعلية | بين المجموعات  | 1.729          | 2            | 0.864          | 1.312 | 0.271         |
|          | داخل المجموعات | 228.6          | 347          | 0.659          |       |               |
|          | الإجمالي       | 230.329        | 349          |                |       |               |
| الأثر    | بين المجموعات  | 1.396          | 2            | 0.698          | 2.874 | 0.058         |
|          | داخل المجموعات | 84.255         | 347          | 0.243          |       |               |
|          | الإجمالي       | 85.651         | 349          |                |       |               |

| البيان                                                                   | مصدر التباين   | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | F قيمة | مستوى الدلالة |
|--------------------------------------------------------------------------|----------------|----------------|--------------|----------------|--------|---------------|
| الاستدامة                                                                | بين المجموعات  | 0.935          | 2            | 0.467          | 2.109  | 0.123         |
|                                                                          | داخل المجموعات | 76.9           | 347          | 0.222          |        |               |
|                                                                          | الإجمالي       | 77.835         | 349          |                |        |               |
| التنسيق مع الجهات ذو العلاقة                                             | بين المجموعات  | 0.476          | 2            | 0.238          | 2.02   | 0.134         |
|                                                                          | داخل المجموعات | 40.851         | 347          | 0.118          |        |               |
|                                                                          | الإجمالي       | 41.327         | 349          |                |        |               |
| معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال العامة والإسكان من قبل الجهات المختصة | بين المجموعات  | 1.102          | 2            | 0.551          | 4.178  | 0.016         |
|                                                                          | داخل المجموعات | 45.768         | 347          | 0.132          |        |               |
|                                                                          | الإجمالي       | 46.87          | 349          |                |        |               |

قيمة f الجدولية لدرجات حرية (2, 347) عند مستوى  $0.05 = 3 * \text{قيمة f الجدولية لدرجات حرية (2, 347) عند مستوى } 0.01 = 4.61$

#### يتبين من الجدول رقم (28) النتائج التالية:

- أن المستوى الدلالة لأبعاد معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال العامة والإسكان من قبل الجهات المختصة التالية (الارتباط، الفعالية، الأثر، الاستدامة، التنسيق مع الجهات المختصة) كانت أكبر من مستوى الدلالة المقبول في الدراسة وهو (0.05) (قيمة f المحسوبة > من قيمة f الجدولية)، وهذا يدل على عدم وجود فروق في تلك الأبعاد يعزى لنوع الوظيفة.
- أن مستوى الدلالة للدرجة الكلية لمعايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال العامة والإسكان من قبل الجهات المختصة وبعد الكفاءة كان أقل من مستوى الدلالة المقبول في الدراسة وهو 0.05 (قيمة f المحسوبة < من قيمة f الجدولية)، وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة في متوسط الدرجة الكلية لمعايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال العامة والإسكان من قبل الجهات المختصة ولبعد الكفاءة يعزى لنوع الوظيفة، مما سبق يمكن رفض الفرضية القائلة بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة

إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال العامة والإسكان من قبل الجهات المختصة تعزى نوع الوظيفة (موظف، مدير، أعلى من ذلك)، وللتعرف على مصدر الفروق تم استخدام اختبار شيفيه scheffe، والجدول رقم (29-30) توضح نتائج اختبار شيفيه.

#### جدول رقم (29):

نتائج اختبار شيفيه scheffe لمعايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال العامة والإسكان من قبل الجهات المختصة تعزى لنوع الوظيفة (بعد الكفاءة)

| البيان  | نوع الوظيفة | متوسط الفروق | مستوى الدلالة |
|---------|-------------|--------------|---------------|
| الكفاءة | موظف        | مدير         | 0.039         |
|         |             | أعلى من ذلك  | 0.235         |
|         | مدير        | موظف         | 0.039         |
|         |             | أعلى من ذلك  | 0.421         |
|         | أعلى من ذلك | موظف         | 0.235         |
|         |             | مدير         | 0.421         |

يتبين من الجدول رقم (29) أن مصدر الفروق في بعد الكفاءة كانت بين من نوع وظيفتهم

موظف، ومدير، لصالح من كان نوع وظيفته موظف.

جدول رقم (30):

نتائج اختبار شيفيه scheffe تعزى لنوع الوظيفة (الدرجة الكلية لمعايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال العامة والإسكان من قبل الجهات المختصة)

| البيان                                                                   | نوع المدرسة | متوسط الفروق | مستوى الدلالة |
|--------------------------------------------------------------------------|-------------|--------------|---------------|
| معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال العامة والإسكان من قبل الجهات المختصة | موظف        | مدير         | 0.016         |
|                                                                          |             | أعلى من ذلك  | 0.659         |
|                                                                          | مدير        | موظف         | 0.016         |
|                                                                          |             | أعلى من ذلك  | 0.099         |
|                                                                          | أعلى من ذلك | موظف         | 0.659         |
|                                                                          |             | مدير         | 0.099         |

يتبين من الجدول رقم (30) أن مصدر الفروق في الدرجة الكلية لمعايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال العامة والإسكان من قبل الجهات المختصة كانت بين من نوع الوظيفة مدير وموظف لصالح نوع الوظيفة موظف.

5. "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال العامة والإسكان من قبل الجهات المختصة تعزى للمؤهل العلمي (أقل من ثانوية، ثانوية، الوسطي، بكالوريوس، دراسات عليا)".

وللإجابة على تلك الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للتعرف على الفروق، والنتائج موضحة في الجدول رقم (31).

جدول رقم (31):

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في متوسط معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال العامة والإسكان من قبل الجهات المختصة تعزى للمؤهل العلمي

| البيان                                                            | مصدر التباين   | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | Fقيمة  | مستوى الدلالة |
|-------------------------------------------------------------------|----------------|----------------|--------------|----------------|--------|---------------|
| الارتباط                                                          | بين المجموعات  | 2.895          | 4            | 0.724          | 3.289  | 0.012         |
|                                                                   | داخل المجموعات | 75.94          | 345          | 0.220          |        |               |
|                                                                   | الإجمالي       | 78.836         | 349          |                |        |               |
| الكفاءة                                                           | بين المجموعات  | 7.877          | 4            | 1.969          | 6.274  | 0.000         |
|                                                                   | داخل المجموعات | 108.275        | 345          | 0.314          |        |               |
|                                                                   | الإجمالي       | 116.152        | 349          |                |        |               |
| الفعالية                                                          | بين المجموعات  | 23.228         | 4            | 5.807          | 9.674  | 0.000         |
|                                                                   | داخل المجموعات | 207.1          | 345          | 0.600          |        |               |
|                                                                   | الإجمالي       | 230.329        | 349          |                |        |               |
| الأثر                                                             | بين المجموعات  | 10.912         | 4            | 2.728          | 12.593 | 0.000         |
|                                                                   | داخل المجموعات | 74.739         | 345          | 0.217          |        |               |
|                                                                   | الإجمالي       | 85.651         | 349          |                |        |               |
| الاستدامة                                                         | بين المجموعات  | 1.961          | 4            | 0.490          | 2.229  | 0.066         |
|                                                                   | داخل المجموعات | 75.874         | 345          | 0.220          |        |               |
|                                                                   | الإجمالي       | 77.835         | 349          |                |        |               |
| التنسيق مع الجهات ذو العلاقة                                      | بين المجموعات  | 0.641          | 4            | 0.160          | 1.358  | 0.248         |
|                                                                   | داخل المجموعات | 40.686         | 345          | 0.118          |        |               |
|                                                                   | الإجمالي       | 41.327         | 349          |                |        |               |
| معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال والإسكان من قبل الجهات المختصة | بين المجموعات  | 4.787          | 4            | 1.197          | 9.811  | 0.000         |
|                                                                   | داخل المجموعات | 42.083         | 345          | 0.122          |        |               |
|                                                                   | الإجمالي       | 46.87          | 349          |                |        |               |

قيمة f الجدولية لدرجات حرية (4, 345) عند مستوى 0.05 = 2.37 \* قيمة f الجدولية لدرجات حرية (4, 345) عند مستوى 0.01 = 3.32

### يتبين من الجدول رقم (31) النتائج التالية:

- أن مستوى الدلالة لبعدي معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال العامة والإسكان من قبل الجهات المختصة (الاستدامة، التنسيق مع الجهات المختصة) كان أكبر من مستوى الدلالة المقبول في الدراسة وهو 0.05 (قيمة f المحسوبة > من قيمة f الجدولية)، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة في تلك الأبعاد تعزى للمؤهل العلمي.

ويعزو الباحث تلك النتيجة إلى أن شكل ونوع عمل الوزارة مع قضية الإعمار هي تقريباً شبه موحدة منذ بدايات عمل الوزارة، لذا أصبح هناك شبه رأي موحد نظرته لطبيعة عمل الوزارة، ولم يختلف نظراً لطبيعة المؤهل العلمي.

- أن مستوى الدلالة للدرجة الكلية لمعايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال والإسكان من قبل الجهات المختصة وأبعادها التالية (الارتباط، والكفاءة، والفعالية، والأثر) كان أقل من مستوى الدلالة المقبول في الدراسة وهو 0.05 (قيمة f المحسوبة < من قيمة f الجدولية)، وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة في متوسط الدرجة الكلية لمعايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال العامة والإسكان من قبل الجهات المختصة وتلك الأبعاد تعزى للمؤهل العلمي، مما سبق يمكن رفض الفرضية القائلة بأنه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال العامة والإسكان من قبل الجهات المختصة تعزى للمؤهل (أقل من ثانوي، ثانوية عامة، دبلوم، بكالوريوس، دراسات عليا)"، وللتعرف على مصدر الفروق تم استخدام شيفيه لبعد الثقة بالنفس واختبار دانن Dunnett T3 لباقي الأبعاد (بسبب عدم تجانس البيانات، حيث كانت قيمة مستوى الدلالة sig. لاختبار Levene Statistic > 0.05 أنظر للملحق الإحصائي)، والجدول رقم (32-36) توضح نتائج الاختبارات البعدية.

جدول رقم (32):

نتائج اختبار شيفيه لمعايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال العامة والإسكان من قبل الجهات المختصة  
تعزى للمؤهل العلمي (بعد الارتباط)

| البيان   | المنطقة       | متوسط الفروق  | مستوى الدلالة |
|----------|---------------|---------------|---------------|
| الارتباط | أقل من ثانوية | ثانوية        | 0.985         |
|          |               | دبلوم         | 0.999         |
|          |               | بكالوريوس     | 0.534         |
|          |               | دراسات عليا   | 1.000         |
|          | ثانوية        | أقل من ثانوية | 0.985         |
|          |               | دبلوم         | 0.926         |
|          |               | بكالوريوس     | 0.046         |
|          |               | دراسات عليا   | 0.996         |
|          | دبلوم         | أقل من ثانوية | 0.999         |
|          |               | ثانوية        | 0.926         |
|          |               | بكالوريوس     | 0.680         |
|          |               | دراسات عليا   | 0.990         |
|          | بكالوريوس     | أقل من ثانوية | 0.534         |
|          |               | ثانوية        | 0.046         |
|          |               | دبلوم         | 0.680         |
|          |               | دراسات عليا   | 0.210         |
|          | دراسات عليا   | أقل من ثانوية | 1.000         |
|          |               | ثانوية        | 0.996         |
|          |               | دبلوم         | 0.990         |
|          |               | بكالوريوس     | 0.210         |

يتبين من الجدول رقم (32) أن مصدر الفروق في بعد الارتباط كانت بين المؤهل العلمي بكالوريوس و ثانوية لصالح الثانوية.

ويعزو الباحث تلك النتيجة إلى أن حملة الثانوية العامة لديهم بعض القصور في تقييم الأمور، ولديهم نظرة خاصة اتجاه أبعاد التقييم، ولاسيما بعد الارتباط والكفاءة، والذي يعني التنسيق والتفاعل والحيوية، وذلك ناتج عن اعتبارهم بعد الارتباط هو المركزي في عملية تقييم الأداء.

وهذا يختلف مع دراسة (بابو 2010) و (دراسة ويليامز 2009). واللذان طبقا معايير تقييم الاداء الدولية وعملنا على متغيرات (العمر، والمؤهل العلمي والخبرة) حيث توصلنا لعدم وجود فروق بين عينة الدراسة تعزى لمتغيرات المؤهل العلمي والخبرة.

#### جدول رقم (33):

نتائج اختبار Dunnett T3 لمعايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال العامة والإسكان من قبل الجهات المختصة تعزى للمؤهل العلمي (بعد الكفاءة)

| البيان  | المنطقة       | متوسط الفروق  | مستوى الدلالة |
|---------|---------------|---------------|---------------|
| الكفاءة | أقل من ثانوية | ثانوية        | 0.893         |
|         |               | دبلوم         | 0.976         |
|         |               | بكالوريوس     | 0.000         |
|         |               | دراسات عليا   | 0.009         |
|         | ثانوية        | أقل من ثانوية | 0.893         |
|         |               | دبلوم         | 1.000         |
|         |               | بكالوريوس     | 0.031         |
|         |               | دراسات عليا   | 0.320         |
|         | دبلوم         | أقل من ثانوية | 0.976         |
|         |               | ثانوية        | 1.000         |
|         |               | بكالوريوس     | 0.122         |
|         |               | دراسات عليا   | 0.471         |

| البيان | المنطقة     | متوسط الفروق  | مستوى الدلالة |
|--------|-------------|---------------|---------------|
|        | بكالوريوس   | أقل من ثانوية | 0.000         |
|        |             | ثانوية        | 0.031         |
|        |             | دبلوم         | 0.122         |
|        |             | دراسات عليا   | 0.999         |
|        | دراسات عليا | أقل من ثانوية | 0.009         |
|        |             | ثانوية        | 0.320         |
|        |             | دبلوم         | 0.471         |
|        |             | بكالوريوس     | 0.999         |

تم استخدام اختبار Dunnett T3 (بسبب عدم تجانس البيانات، حيث كانت قيمة مستوى الدلالة sig. لا اختبار > Levene Statistic 0.05 أنظر للملحق الإحصائي).

- يتبين من الجدول رقم (33) أن مصدر الفروق في بعد الكفاءة كانت بين أقل من ثانوية من جهة وبين البكالوريوس والدراسات العليا من جهة أخرى لصالح أقل من ثانوية، وكانت أيضاً الفروق بين الثانوية والبكالوريوس لصالح الثانوية.

ويعزو الباحث تلك النتيجة إلى أن حملة الثانوية العامة قد يتمتعوا بنوع من القصور على الإمام بطبيعة الأمور وخطوات العمل المتبعة، مما قد ينعكس في حكمهم على الأبعاد ولاسيما بُعد الكفاءة.

وهنا يجب على الوزارة الاهتمام وزيادة فاعلية برامجها وزيادة الجانب التوعوي، ولاسيما لفئات أصحاب المؤهلات العلمية لزيادة ثقتهم بعمل الوزارة ودورها الفاعل والريادي في ملف وقضية الاعمار.

جدول رقم (34):

نتائج اختبار Dunnett T3 لمعايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال العامة والإسكان

من قبل الجهات المختصة تعزى للمؤهل العلمي (بعد الأثر)

| البيان | المنطقة       | متوسط الفروق  | مستوى الدلالة |
|--------|---------------|---------------|---------------|
| الأثر  | أقل من ثانوية | ثانوية        | 1.000         |
|        |               | دبلوم         | 0.065         |
|        |               | بكالوريوس     | 0.019         |
|        |               | دراسات عليا   | 0.997         |
|        | ثانوية        | أقل من ثانوية | 1.000         |
|        |               | دبلوم         | 0.962         |
|        |               | بكالوريوس     | 0.000         |
|        |               | دراسات عليا   | 1.000         |
|        | دبلوم         | أقل من ثانوية | 1.000         |
|        |               | ثانوية        | 0.962         |
|        |               | بكالوريوس     | 0.078         |
|        |               | دراسات عليا   | 0.838         |
|        | بكالوريوس     | أقل من ثانوية | 0.019         |
|        |               | ثانوية        | 0.000         |
|        |               | دبلوم         | 0.078         |
|        |               | دراسات عليا   | 0.000         |
|        | دراسات عليا   | أقل من ثانوية | 0.997         |
|        |               | ثانوية        | 1.000         |
|        |               | دبلوم         | 0.838         |
|        |               | بكالوريوس     | 0.000         |

تم استخدام اختبار Dunnett T3 (بسبب عدم تجانس البيانات، حيث كانت قيمة مستوى الدلالة sig. لا اختبار > Levene Statistic 0.05 أنظر للملحق الإحصائي)

يتبين من الجدول رقم (34) أن مصدر الفروق في بعد الأثر كان بين المؤهل العلمي أقل من ثانوية وثانوية ودراسات عليا من جهة وبين بكالوريوس لصالح المؤهل العلمي أقل من ثانوي وثنائي ودراسات عليا.

#### جدول رقم (35):

نتائج اختبار Dunnett T3 لمعايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال العامة والإسكان من قبل الجهات المختصة (الفعالية)

| البيان   | المنطقة       | متوسط الفروق  | مستوى الدلالة |
|----------|---------------|---------------|---------------|
| الفعالية | أقل من ثانوية | ثانوية        | 1.000         |
|          |               | دبلوم         | 0.980         |
|          |               | بكالوريوس     | 0.000         |
|          |               | دراسات عليا   | 1.000         |
|          | ثانوية        | أقل من ثانوية | 1.000         |
|          |               | دبلوم         | 0.999         |
|          |               | بكالوريوس     | 0.001         |
|          |               | دراسات عليا   | 1.000         |
|          | دبلوم         | أقل من ثانوية | 0.980         |
|          |               | ثانوية        | 0.999         |
|          |               | بكالوريوس     | 0.218         |
|          |               | دراسات عليا   | 0.972         |
|          | بكالوريوس     | أقل من ثانوية | 0.000         |
|          |               | ثانوية        | 0.001         |
|          |               | دبلوم         | 0.218         |
|          |               | دراسات عليا   | 0.000         |
|          | دراسات عليا   | أقل من ثانوية | 1.000         |
|          |               | ثانوية        | 1.000         |

| البيان | المنطقة | متوسط الفروق | مستوى الدلالة |
|--------|---------|--------------|---------------|
|        |         | 0.185        | 0.972         |
|        |         | 564 (*).     | 0.000         |

تم استخدام اختبار Dunnett T3 (بسبب عدم تجانس البيانات، حيث كانت قيمة مستوى الدلالة sig لاختبار > Levene Statistic 0.05 أنظر للملحق الإحصائي)

يتبين من الجدول رقم (35) أن مصدر الفروق في بعد الفعالية كان بين المؤهل العلمي أقل من ثانوية وثانوية عامة ودراسات عليا من جهة وبين البكالوريوس لصالح أقل من ثانوية وثانوية ودراسات عليا.

#### جدول رقم (36):

نتائج اختبار Dunnett T3 لمعايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال العامة والإسكان من قبل الجهات المختصة تعزى للمؤهل (الدرجة الكلية لمعايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال والإسكان من قبل الجهات المختصة)

| البيان | المنطقة       | متوسط الفروق  | مستوى الدلالة |
|--------|---------------|---------------|---------------|
|        | أقل من ثانوية | ثانوية        | 1.000         |
|        |               | دبلوم         | 0.965         |
|        |               | بكالوريوس     | 0.000         |
|        |               | دراسات عليا   | 0.968         |
|        | ثانوية        | أقل من ثانوية | 1.000         |
|        |               | دبلوم         | 1.000         |
|        |               | بكالوريوس     | 0.000         |
|        |               | دراسات عليا   | 1.000         |
|        | دبلوم         | أقل من ثانوية | 0.965         |
|        |               | ثانوية        | 1.000         |
|        |               | بكالوريوس     | 0.086         |
|        |               | دراسات عليا   | 1.000         |
|        | بكالوريوس     | أقل من ثانوية | 0.000         |

|       |           |               |  |             |
|-------|-----------|---------------|--|-------------|
| 0.000 | -.243 (*) | ثانوية        |  | دراسات عليا |
| 0.086 | -0.192    | دبلوم         |  |             |
| 0.002 | -.207 (*) | دراسات عليا   |  |             |
| 0.968 | -0.078    | أقل من ثانوية |  |             |
| 1.000 | -0.036    | ثانوية        |  |             |
| 1.000 | 0.016     | دبلوم         |  |             |
| 0.002 | 207 (*).  | بكالوريوس     |  |             |

تم استخدام اختبار Dunnett T3 (بسبب عدم تجانس البيانات، حيث كانت قيمة مستوى الدلالة sig لاختبار Levene Statistic > 0.05 أنظر للملحق الإحصائي)

يتبين من الجدول رقم (36) أن مصدر الفروق في الدرجة الكلية لمعايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال العامة والإسكان من قبل الجهات المختصة كان بين ذوي المؤهل العلمي أقل من ثانوية وثانوية عامة ودراسات عليا من جهة وبين ذوي المؤهل البكالوريوس لصالح أقل من ثانوية وثانوية ودراسات عليا.

ويعزو الباحث تلك النتيجة إلى أن حملة الثانوية العامة وأقل من ثانوية عامة، وحملة الدراسات العليا قد تجمعهم بعض المزايا المشتركة التي قد تؤدي لهذه النتيجة، والذي قد يختلف عند طلاب البكالوريوس.

التساؤل الرابع: ينص على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط تقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان تعزى للمتغيرات التالية (الجنس، العمر، نوع العمل، المؤهل العلمي)؟

وللإجابة على ذلك التساؤل تم وضع الفرضية الرئيسية التالية: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط تقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان تعزى للمتغيرات التالية (الجنس، العمر، نوع العمل، المؤهل العلمي)"، ويتفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

1. "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط تقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان تعزى للجنس".

وللإجابة على تلك الفرضية تم استخدام اختبار t للعينات المستقلة للتعرف على الفروق، والنتائج موضحة في الجدول رقم (37).

#### جدول رقم (37):

نتائج اختبار t للفروق في متوسط تقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان تعزى للجنس

| البيان              | الجنس | المتوسط | الانحراف المعياري | قيمة t | مستوى الدلالة |
|---------------------|-------|---------|-------------------|--------|---------------|
| التقييم الوظيفي     | ذكر   | 3.571   | 0.373             | -1.539 | 0.125         |
|                     | أنثى  | 3.629   | 0.323             |        |               |
| تقييم أداء الموظفين | ذكر   | 4.198   | 0.463             | -0.013 | 0.990         |
|                     | أنثى  | 4.199   | 0.470             |        |               |
| تقييم عام           | ذكر   | 3.959   | 0.535             | 0.779  | 0.437         |
|                     | أنثى  | 3.917   | 0.474             |        |               |
| تقييم المستفيدين    | ذكر   | 3.915   | 0.344             | -0.449 | 0.653         |
|                     | أنثى  | 3.931   | 0.305             |        |               |

قيمة t الجدولية لدرجات حرية 348 عند مستوى دلالة 0.05 = 1.96 \*\*\* قيمة t الجدولية لدرجات حرية 348 عند مستوى دلالة 0.01 = 2.576

يتبين من الجدول رقم (37) أن مستوى الدلالة لمتوسط الدرجة الكلية لتقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان وأبعاده بين الذكور والإناث كان أكبر من مستوى الدلالة المقبول في الدراسة وهو (0.05) (قيمة t المحسوبة > من قيمة t الجدولية)، مما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط تقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان للجنس، مما سبق يمكن قبول الفرضية القائلة بأنه "لا

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط تقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان تعزى للجنس".

ويعزو الباحث تلك النتيجة إلى إدراك المستفيدين للدور الحيوي والرئيسي التي تقوم به وزارة الإسكان في قضية الإعمار، ولا سيما بأن الوزارة الجهات الرسمية الرئيسية لعملية الإعمار بالشراكة مع العديد من الجهات الأخرى، ولا يستطيع أحد إنكار دور الوزارة في ملف الإعمار خصوصاً في المراحل السابقة بعد الحروب الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة، وتعتبر المكان الرئيسي لتوجه المواطنين للمطالبة بإعمار منازلهم، وهي كذلك جهة المراجعة الأولى للمستفيدين حول برنامج الإعمار وآلياته.

لذا وجب على وزارة الأشغال العامة والإسكان العمل الدؤوب لتعزيز ثقة المستفيدين من برامجها وخدماتها لمستوى اكبر وفق خطط عمل محددة ، كذلك التركيز على معيار الكفاءة في العمل والمخرجات كمعيار مركزي عند عملية تقييم الأداء من الخارج، لذا وجب تبني الآليات التي ستؤدي في النهاية لتحقيق معيار الاداء المطلوبة.

2. "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط تقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان تعزى لعمر (18-25 سنة، 26-35 سنة، أكثر من 36 سنة)".

وللإجابة على تلك الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للتعرف على الفروق، والنتائج موضحة في الجدول رقم (38).

جدول رقم (38):

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في متوسط تقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة  
الأشغال العامة والإسكان تعزى للعمر

| البيان              | مصدر التباين   | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | Fقيمة | مستوى الدلالة |
|---------------------|----------------|----------------|--------------|----------------|-------|---------------|
| التقييم الوظيفي     | بين المجموعات  | 1.697          | 2            | 0.848          | 7.327 | 0.001         |
|                     | داخل المجموعات | 40.175         | 347          | 0.116          |       |               |
|                     | الإجمالي       | 41.872         | 349          |                |       |               |
| تقييم أداء الموظفين | بين المجموعات  | 2.272          | 2            | 1.136          | 5.357 | 0.005         |
|                     | داخل المجموعات | 73.586         | 347          | 0.212          |       |               |
|                     | الإجمالي       | 75.858         | 349          |                |       |               |
| تقييم عام           | بين المجموعات  | 2.724          | 2            | 1.362          | 5.566 | 0.004         |
|                     | داخل المجموعات | 84.921         | 347          | 0.245          |       |               |
|                     | الإجمالي       | 87.646         | 349          |                |       |               |
| تقييم المستفيدين    | بين المجموعات  | 1.908          | 2            | 0.954          | 9.651 | 0.000         |
|                     | داخل المجموعات | 34.299         | 347          | 0.099          |       |               |
|                     | الإجمالي       | 36.207         | 349          |                |       |               |

قيمة f الجدولية لدرجات حرية (2, 347) عند مستوى 0.05 = 3 \* قيمة f الجدولية لدرجات حرية (2, 347) عند مستوى 0.01 = 4.61

يتبين من الجدول رقم (38) أن مستوى الدلالة لتقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة  
الأشغال العامة والإسكان ولجميع أبعاده كان أقل من مستوى الدلالة المقبول في الدراسة وهو  
( $\alpha \leq 0.05$ ) (قيمة f المحسوبة < من قيمة f الجدولية)، وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة في  
متوسط تقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان ولجميع أبعاده يعزى للعمر،  
مما سبق يمكن رفض الفرضية القائلة بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  
( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط تقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان تعزى  
للعمر (18-25 سنة، 26-35 سنة، أكثر من 36 سنة)"، وللتعرف على مصدر الفروق تم استخدام

اختبار شيفيه scheffe لجميع الأبعاد باستثناء بعد التقييم الوظيفي تم استخدام اختبار داننت Dunnett T3 (بسبب عدم تجانس البيانات، حيث كانت قيمة مستوى الدلالة sig. لاختبار Levene Statistic > 0.05 أنظر للملحق الإحصائي)، والجدول رقم (39-43) توضح نتائج الاختبارات البعدية.

### جدول رقم (39):

نتائج اختبار Dunnett T3 لتقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان تعزى للعمر (بعد التقييم الوظيفي)

| البيان          | العمر        | متوسط الفروق | مستوى الدلالة |
|-----------------|--------------|--------------|---------------|
| التقييم الوظيفي | 30 سنة فأقل  | 35-26        | 0.005         |
|                 |              | 36 سنة فأكثر | 1.000         |
|                 | 35-26        | 30 سنة فأقل  | 0.005         |
|                 |              | 36 سنة فأكثر | 0.026         |
|                 | 36 سنة فأكثر | 30 سنة فأقل  | 1.000         |
|                 |              | 35-26        | 0.026         |

تم استخدام اختبار Dunnett T3 (بسبب عدم تجانس البيانات، حيث كانت قيمة مستوى الدلالة sig. لاختبار Levene Statistic > 0.05 أنظر للملحق الإحصائي) يتبين من الجدول رقم (39) أن الفروق في بعد التقييم الوظيفي كانت بين 35-26 سنة من جهة وبين 30 سنة فأقل و 36 سنة فأكثر من جهة أخرى لصالح 35-26 سنة.

ويعزو الباحث تلك النتيجة لأن الفئة من 35-26 سنة تتمتع بنوع من الوعي النسبي في نظرتهم للأمور، بخلاف ممن هم أقل من 26 سنة، والذين يحكمون بعواطفهم بعيداً عن التعقل، بينما الفئة العمرية 35-26 لهم نظرة خاصة في الحكم على الأمور، وهنا كان الاختلاف.

وهذا يختلف مع دراسة (بابو 2010) و(دراسة ويليامز 2009). واللذان توصلتا لعدم وجود فروق بين عينة الدراسة تعزى لمتغير الفئة العمرية.

#### جدول رقم (40):

نتائج اختبار شيفيه لتقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان تعزى للعمر  
(بعد تقييم أداء الموظفين)

| البيان              | العمر        | متوسط الفروق | مستوى الدلالة |
|---------------------|--------------|--------------|---------------|
| تقييم أداء الموظفين | 30 سنة فأقل  | 35-26        | 0.005         |
|                     |              | 36 سنة فأكثر | 0.317         |
|                     | 35-26        | 30 سنة فأقل  | 0.005         |
|                     |              | 36 سنة فأكثر | 0.443         |
|                     | 36 سنة فأكثر | 30 سنة فأقل  | 0.317         |
|                     |              | 35-26        | 0.443         |

يتبين من الجدول رقم (40) أن الفروق في بعد تقييم أداء الموظفين كانت بين 30 سنة فأقل وبين 35-26 سنة لصالح 35-26 سنة.

ويعزو الباحث تلك النتيجة لان الفئة من 35-26 سنة تتمتع بنوع من الوعي النسبي في نظرتهم للأمور بخلاف ممن هم أقل من 26 سنة والذين يحكمون بعواطفهم بعيداً عن التعقل، بينما الفئة العمرية 35-26 سنة لهم نظرة خاصة في الحكم على الأمور وهنا كان الاختلاف، ولأنهم أكثر ادراكاً ووعياً بحكم السنة والتجربة والتعاطي مع محكات كثيرة زادت من نسبة وعيهم، ومن ثم حكمهم على الأمور، وفئة 36 وأكثر تحمل نفس ان لم يكن لنسبة الادراك التي نقصدها بالنسبة للفئة العمرية من 35-26.

وهذا يختلف مع دراسة الخرايشة وآخرون (2012) والتي اعتمدت على عملية تقييم الاداء كمقياس لإنتاجية العاملين، حيث توصلت بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في عملية التقييم للمستفيدين تعزى لمتغير العمر.

جدول رقم (41):

نتائج اختبار شيفيه لتقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان تعزى للعمر  
(بعد تقييم عام)

| البيان    | العمر        |              | متوسط الفروق | مستوى الدلالة |
|-----------|--------------|--------------|--------------|---------------|
| تقييم عام | 30 سنة فأقل  | 35-26        | -0.18487(*)  | 0.014         |
|           |              | 36 سنة فأكثر | -0.22419(*)  | 0.015         |
|           | 35-26        | 30 سنة فأقل  | 0.18487(*)   | 0.014         |
|           |              | 36 سنة فأكثر | -0.039       | 0.848         |
|           | 36 سنة فأكثر | 30 سنة فأقل  | 0.22419(*)   | 0.015         |
|           |              | 35-26        | 0.039        | 0.848         |

يتبين من الجدول رقم (41) أن الفروق في بعد تقييم عام كانت بين 30 سنة فأقل من جهة وبين 35-26 سنة و36 سنة فأكثر من جهة أخرى لصالح 35-26 سنة و36 سنة فأكثر.

ويعزو الباحث تلك النتيجة لأن الفئة من 35-26 سنة تتمتع بنوع من الوعي النسبي في نظرتهم للأمور بخلاف ممن هم أقل من 26 سنة، والذين يحكمون بعواطفهم بعيداً عن التعقل، بينما الفئة العمرية 35-26 لهم نظرة خاصة في الحكم على الأمور، وهنا كان الاختلاف.

### جدول رقم (42):

نتائج اختبار شيفيه للأسلوب المعرفي تعزى للعمر (لتقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان)

| البيان           | العمر        | متوسط الفروق | مستوى الدلالة |
|------------------|--------------|--------------|---------------|
| تقييم المستفيدين | 30 سنة فأقل  | 35-26        | 0.000         |
|                  |              | 36 سنة فأكثر | 0.080         |
|                  | 35-26        | 30 سنة فأقل  | 0.000         |
|                  |              | 36 سنة فأكثر | 0.334         |
|                  | 36 سنة فأكثر | 30 سنة فأقل  | 0.080         |
|                  |              | 35-26        | 0.334         |

يتبين من الجدول رقم (42) أن الفروق في الدرجة الكلية لتقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان كانت بين 30 سنة فأقل وبين 35-26 سنة لصالح 35-26 سنة.

ويعزو الباحث تلك النتيجة لان الفئة من 35-26 سنة تتمتع بنوع من الوعي النسبي في نظرتهم للأمور بخلاف ممن هم أقل من 26 سنة والذين يحكمون بعواطفهم بعيداً عن التعقل، بينما الفئة العمرية 35-26 لهم نظرة خاصة في الحكم على الأمور، وهنا كان الاختلاف.

3. "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط تقييم

المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان تعزى نوع العمل (عاطل، عامل،

موظف، مدير، أعلى من ذلك)".

وللإجابة على تلك الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way

ANOVA) للتعرف على الفروق، والنتائج موضحة في الجدول رقم (43).

جدول رقم (43):

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في متوسط تقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة  
الأشغال العامة والإسكان تعزى لنوع العمل

| البيان              | مصدر التباين   | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | Fقيمة | مستوى الدلالة |
|---------------------|----------------|----------------|--------------|----------------|-------|---------------|
| التقييم الوظيفي     | بين المجموعات  | 0.435          | 2            | 0.218          | 1.822 | 0.163         |
|                     | داخل المجموعات | 41.437         | 347          | 0.119          |       |               |
|                     | الإجمالي       | 41.872         | 349          |                |       |               |
| تقييم أداء الموظفين | بين المجموعات  | 0.953          | 2            | 0.476          | 2.206 | 0.112         |
|                     | داخل المجموعات | 74.906         | 347          | 0.216          |       |               |
|                     | الإجمالي       | 75.858         | 349          |                |       |               |
| تقييم عام           | بين المجموعات  | 1.286          | 2            | 0.643          | 2.583 | 0.077         |
|                     | داخل المجموعات | 86.36          | 347          | 0.249          |       |               |
|                     | الإجمالي       | 87.646         | 349          |                |       |               |
| تقييم المستفيدين    | بين المجموعات  | 0.97           | 2            | 0.485          | 4.774 | 0.009         |
|                     | داخل المجموعات | 35.237         | 347          | 0.102          |       |               |
|                     | الإجمالي       | 36.207         | 349          |                |       |               |

قيمة f الجدولية لدرجات حرية (2, 347) عند مستوى 0.05 = 3 \* قيمة f الجدولية لدرجات حرية (2, 347) عند مستوى 0.01 = 4.61

يتبين من الجدول رقم (43) النتائج التالية:

- أن مستوى الدلالة لأبعاد تقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان التالية (التقييم الوظيفي، تقييم أداء الموظفين، وتقييم عام) كانت أكبر من مستوى الدلالة المقبول في الدراسة وهو 0.05 (قيمة f المحسوبة > من قيمة f الجدولية)، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة في تلك الأبعاد تعزى لنوع العمل.

ويعزو الباحث تلك النتيجة إلى أن طبيعة الاستفادة وحجم المساعدات لجميع المستفيدين هو واحد، كذلك فإن آلية تعاطي الوزارة مع المستفيدين تقريباً واحدة، لذا كانت نظرة التقييم عند جمهور المستفيدين هي واحدة.

مما سبق يمكن قبول الفرضية القائلة بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط تقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان تعزى لنوع العمل (عاطل، عامل، موظف، مدير، أعلى من ذلك)".

ويعزو الباحث تلك النتيجة إلى أن طبيعة الاستفادة وحجم المساعدات لجميع المستفيدين هو واحد، كذلك فإن آلية تعاطي الوزارة مع المستفيدين تقريباً واحدة لدى كانت النظرة التقييم عند جمهور المستفيدين هي واحدة.

4. "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط تقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان تعزى للمؤهل العلمي (أقل من ثانوية، ثانوية، دبلوم، بكالوريوس، دراسات عليا)".

وللإجابة على تلك الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للتعرف على الفروق، والنتائج موضحاً في الجدول رقم (44).

#### جدول رقم (44):

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في متوسط تقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان تعزى للمؤهل العلمي

| البيان              | مصدر التباين   | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | F قيمة | مستوى الدلالة |
|---------------------|----------------|----------------|--------------|----------------|--------|---------------|
| التقييم الوظيفي     | بين المجموعات  | 2.229          | 4            | 0.557          | 4.850  | 0.001         |
|                     | داخل المجموعات | 39.643         | 345          | 0.115          |        |               |
|                     | الإجمالي       | 41.872         | 349          |                |        |               |
| تقييم أداء الموظفين | بين المجموعات  | 0.672          | 4            | 0.168          | 0.771  | 0.545         |
|                     | داخل المجموعات | 75.187         | 345          | 0.218          |        |               |
|                     | الإجمالي       | 75.858         | 349          |                |        |               |
| تقييم عام           | بين المجموعات  | 15.834         | 4            | 3.958          | 19.017 | 0.000         |
|                     | داخل المجموعات | 71.812         | 345          | 0.208          |        |               |
|                     | الإجمالي       | 87.646         | 349          |                |        |               |

| البيان           | مصدر التباين   | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | Fقيمة | مستوى الدلالة |
|------------------|----------------|----------------|--------------|----------------|-------|---------------|
| تقييم المستفيدين | بين المجموعات  | 2.774          | 4            | 0.694          | 7.157 | 0.000         |
|                  | داخل المجموعات | 33.433         | 345          | 0.097          |       |               |
|                  | الإجمالي       | 36.207         | 349          |                |       |               |

قيمة f الجدولية لدرجات حرية (4, 345) عند مستوى  $0.05 = 2.37$  \* قيمة f الجدولية لدرجات حرية (4, 345) عند مستوى  $0.01 = 3.32$

#### يتبين من الجدول رقم (44) النتائج التالية:

- أن مستوى الدلالة لبعء تقييم أداء الموظفين كانت أكبر من مستوى الدلالة المقبول في الدراسة وهو 0.05 (قيمة f المحسوبة > من قيمة f الجدولية) وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة في متوسط بعء تقييم أداء الموظفين يعزى للمؤهل العلمي.

ويعزو الباحث تلك النتيجة إلى أن طبيعة الاستفادة وحجم المساعدات لجميع المستفيدين هو واحد، كذلك فإن آلية تعاطي الوزارة مع المستفيدين تقريباً واحدة لدى كانت النظرة التقييم عند جمهور المستفيدين هي واحدة.

ومن خلال الدراسة والتحليل تبين للباحث وجود قصور لذا يرى الباحث ضرورة الاهتمام بتوفير الدعم من كافة المستويات لوزارة الأشغال العامة والإسكان بصفتها الجهة الرئيسية المعنية بقضية الإعمار

- أن مستوى الدلالة للدرجة الكلية لتقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان وللأبعاد التالية (التقييم الوظيفي، وتقييم عام) كانت أقل من مستوى الدلالة المقبول في الدراسة وهو (0.05) (قيمة f المحسوبة < من قيمة f الجدولية) وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة في متوسط تقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان وتلك الأبعاد يعزى للمؤهل العلمي، مما سبق يمكن رفض الفرضية القائلة بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط تقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان تعزى للمؤهل العلمي (أقل من ثانوية، ثانوية، دبلوم، بكالوريوس،

دراسات عليا"، وللتعرف على مصدر الفروق تم استخدام اختبار Dunnett T3 للدرجة الكلية لتقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان وأبعاده واختبار شيفيه للمرونة، والجدول رقم (45-47) يوضح نتائج اختبارات البعدية.

#### جدول رقم (45):

نتائج اختبار شيفيه Scheffe لتقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان تعزى للمؤهل العلمي (بعد التقييم الوظيفي)

| البيان          | المنطقة       | متوسط الفروق  | مستوى الدلالة |
|-----------------|---------------|---------------|---------------|
| التقييم الوظيفي | أقل من ثانوية | ثانوية        | 0.386         |
|                 |               | دبلوم         | 0.008         |
|                 |               | بكالوريوس     | 0.799         |
|                 |               | دراسات عليا   | 0.164         |
|                 | ثانوية        | أقل من ثانوية | 0.386         |
|                 |               | دبلوم         | 0.295         |
|                 |               | بكالوريوس     | 0.811         |
|                 |               | دراسات عليا   | 0.974         |
|                 | دبلوم         | أقل من ثانوية | 0.008         |
|                 |               | ثانوية        | 0.295         |
|                 |               | بكالوريوس     | 0.015         |
|                 |               | دراسات عليا   | 0.678         |
|                 | بكالوريوس     | أقل من ثانوية | 0.799         |
|                 |               | ثانوية        | 0.811         |
|                 |               | دبلوم         | 0.015         |
|                 |               | دراسات عليا   | 0.413         |

|       |        |               |             |  |
|-------|--------|---------------|-------------|--|
| 0.164 | -0.188 | أقل من ثانوية | دراسات عليا |  |
| 0.974 | -0.044 | ثانوية        |             |  |
| 0.678 | 0.107  | دبلوم         |             |  |
| 0.413 | -0.106 | بكالوريوس     |             |  |

يتبين من الجدول رقم (45) أن مصدر الفروق لبعء التقييم الوظيفي كانت بين المؤهل العلمي الدبلوم من جهة وبين البكالوريوس وأقل من ثانوية من جهة أخرى لصالح البكالوريوس.

ويعزو الباحث تلك النتيجة إلا أن حملة البكالوريوس يصلون غالباً لدرجة من الواقعية في نظرتهم للأمور، مما يساعد بخلاف الأقل من بكالوريوس الذين غالباً تكون نظرتهم سطحية وغير واقعية وترتبط بعامل الحماسة والاندفاع في التقييم، بعكس حملة البكالوريوس الذين يتمتعون بالواقعية أكثر.

ومن خلال الدراسة والتحليل تبين للباحث وجود قصور بين عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي نظراً لحدثة سنهم وقلة خبراتهم ولا سيما اصحاب المؤهلات العلمية الصغيرة، وصغار السن لذا يرى الباحث ضرورة الاهتمام من الوزارة وزيادة فاعلية برامجها وزيادة الجانب التوعوي، ولاسيما لفئات أصحاب المؤهلات العلمية المختلفة لزيادة ثقتهم بعمل الوزارة.

جدول رقم (46):

نتائج اختبار Dunnett T3 لتقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان  
تعزى للمؤهل العلمي (بعد تقييم عام)

| البيان    | المنطقة       | متوسط الفروق  | مستوى الدلالة |
|-----------|---------------|---------------|---------------|
| تقييم عام | أقل من ثانوية | ثانوية        | 0.533         |
|           |               | دبلوم         | 0.998         |
|           |               | بكالوريوس     | 0.000         |
|           |               | دراسات عليا   | 0.844         |
|           | ثانوية        | أقل من ثانوية | 0.533         |
|           |               | دبلوم         | 0.993         |
|           |               | بكالوريوس     | 0.000         |
|           |               | دراسات عليا   | 1.000         |
|           | دبلوم         | أقل من ثانوية | 0.998         |
|           |               | ثانوية        | 0.993         |
|           |               | بكالوريوس     | 0.000         |
|           |               | دراسات عليا   | 1.000         |
|           | بكالوريوس     | أقل من ثانوية | 0.000         |
|           |               | ثانوية        | 0.000         |
|           |               | دبلوم         | 0.000         |
|           |               | دراسات عليا   | 0.000         |
|           | دراسات عليا   | أقل من ثانوية | 0.844         |
|           |               | ثانوية        | 1.000         |
|           |               | دبلوم         | 1.000         |
|           |               | بكالوريوس     | 0.000         |

تم استخدام اختبار Dunnett T3 (بسبب عدم تجانس البيانات، حيث كانت قيمة مستوى الدلالة sig لا اختبار Levene Statistic > 0.05 أنظر للملحق الإحصائي)

يتبين من الجدول رقم (46) أن مصدر الفروق لبعء تقييم عام كان بين أقل من ثانوية وثانوية ودبلوم ودراسات عليا من جهة وبين البكالوريوس من جهة أخرى لصالح أقل من ثانوية وثانوية ودبلوم ودراسات عليا.

#### جدول رقم (47)

نتائج اختبار Dunnett T3 لتقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان  
تعزى للمؤهل العلمي (الدرجة الكلية لتقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان)

| البيان           | المنطقة       | متوسط الفروق  | مستوى الدلالة |
|------------------|---------------|---------------|---------------|
| تقييم المستفيدين | أقل من ثانوية | ثانوية        | 0.122         |
|                  |               | دبلوم         | 0.241         |
|                  |               | بكالوريوس     | 0.000         |
|                  |               | دراسات عليا   | 0.404         |
|                  | ثانوية        | أقل من ثانوية | 0.404         |
|                  |               | دبلوم         | 1.000         |
|                  |               | بكالوريوس     | 0.053         |
|                  |               | دراسات عليا   | 1.000         |
|                  | دبلوم         | أقل من ثانوية | 0.241         |
|                  |               | ثانوية        | 1.000         |
|                  |               | بكالوريوس     | 0.402         |
|                  |               | دراسات عليا   | 1.000         |
|                  | بكالوريوس     | أقل من ثانوية | 0.000         |
|                  |               | ثانوية        | 0.053         |
|                  |               | دبلوم         | 0.402         |
|                  |               | دراسات عليا   | 0.014         |
|                  | دراسات عليا   | أقل من ثانوية | 0.404         |

| البيان | المنطقة | متوسط الفروق | مستوى الدلالة |
|--------|---------|--------------|---------------|
|        |         | 0.007        | 1.000         |
|        |         | 0.037        | 1.000         |
|        |         | 152 (*).     | 0.014         |

تم استخدام اختبار Dunnett T3 (بسبب عدم تجانس البيانات، حيث كانت قيمة مستوى الدلالة sig لا اختبار > Levene Statistic 0.05 أنظر للملحق الإحصائي)

يتبين من الجدول رقم (47) أن مصدر الفروق للدرجة الكلية لتقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان كان بين المؤهل العلمي أقل من ثانوية ودراسات عليا من جهة وبين المؤهل العلمي البكالوريوس لصالح المؤهل العلمي أقل من ثانوية ودراسات عليا.

وبالنسبة لبعد تقييم عام كانت الفروق بين أقل من ثانوية وثانوية ودبلوم ودراسات عليا من جهة وبين المؤهل العلمي البكالوريوس من جهة أخرى لصالح المؤهل العلمي أقل من ثانوية وثانوية ودبلوم ودراسات عليا، أما بعد التقييم الوظيفي فكانت الفروق بين الدبلوم من جهة وبين البكالوريوس وأقل من ثانوية من جهة أخرى لصالح المؤهل العلمي البكالوريوس وأقل من ثانوية.

## خلاصة النتائج الإحصائية:

- النتائج المتعلقة بمستوى تقييم الاداء لوزارة الاشغال العامة والإسكان من قبل المستفيدين :

1. بلغ متوسط معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال والإسكان من قبل الجهات المختصة حداً مرتفعاً بوزن نسبي (77%).

2. أخذ بعد الارتباط الترتيب الأول من بين أبعاد معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال والإسكان من قبل الجهات المختصة بوزن نسبي (84.2%).

- النتائج المتعلقة بمستوى تقييم الاداء لوزارة الاشغال العامة والإسكان من قبل المستفيدين :

1. بلغ المتوسط لتقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان غرة مستوى متوسط بوزن نسبي (78.2%).

2. أخذ بُعد الكفاءة البعد الأول في تقييم أداء المستفيدين الترتيب الأول من بين أبعاد لتقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان بوزن نسبي (84%)

- النتائج المتعلقة بمدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال والإسكان من قبل الجهات المختصة تعزى للمتغيرات التالية (الجنس، العمر، الخبرة، نوع الوظيفة، المؤهل العلمي) :

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال والإسكان من قبل الجهات المختصة تعزى لمتغيرات الجنس ، ونوع الوظيفة، كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال والإسكان من قبل الجهات المختصة تعزى لمتغيرات المؤهل العلمي، والعمر، وسنوات الخبرة.

2. هناك فروق بين عينة الدراسة في بعد الارتباط كانت بين المؤهل العلمي بكالوريوس وثانوية لصالح الثانوية.

- النتائج المتعلقة بمدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال والإسكان من قبل المستفيدين تعزى للمتغيرات التالية (الجنس، العمر، الخبرة، نوع الوظيفة، المؤهل العلمي) :

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط تقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان تعزى للجنس، كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال والإسكان من قبل الجهات المختصة تعزى لمتغيرات، المؤهل العلمي، والعمر.

## التوصيات:

1. ضرورة توفير الدعم من كافة الجهات المحلية والدولية لوزارة الأشغال العامة والإسكان بصفتها الجهة الرئيسية المعنية بقضية الإعمار.
2. على وزارة الأشغال العامة والإسكان مزيداً من العمل الفوري والدؤوب عبر تعزيز معايير تقييم الأداء، ولاسيما معايير الارتباط، والأثر، والاستدامة، والفاعلية، والتنسيق، والكفاءة لإنجاز ملف الإعمار.
3. أن تعمل وزارة الأشغال العامة والإسكان على التوسع في إعداد آليات تنسيقية كاملة، وجدول زمني لضبط عملية إعادة الإعمار بالتزامن بالتنسيق مع الجهات المختصة الأخرى بملف الإعمار.
4. العمل على تحسين أداء وفاعلية عمل الوزارة، وأن تشمل هيكليّة تنظيمية تراتبية تخدم قضية الإعمار، وتحقق أهدافها.
5. أن تقوم وزارة الأشغال العامة والإسكان بالعمل الدؤوب لتعزيز ثقة المستفيدين من برامجها وخدماتها لمستوى اكبر وفق خطط عمل محددة.
6. أن تركز وزارة الأشغال العامة والإسكان على معيار الكفاءة في العمل والمخرجات كمعيار مركزي عند عملية تقييم الأداء من الخارج، لذا وجب تبني الآليات التي ستؤدي في النهاية لتحقيق معيار الكفاءة.
7. أن تقوم المستويات السياسية وصانعي القرار بالعمل على تذليل العقبات التي تعيق عمل وزارة الأشغال العامة والإسكان وعلى رأسها استمرار الحصار الإسرائيلي الظالم على قطاع غزة.
8. الاهتمام وزيادة فاعلية برامج وزارة الأشغال العامة والإسكان وزيادة الجانب التوعوي، ولاسيما للفئات أصحاب المؤهلات العلمية لزيادة ثقتهم بعمل الوزارة.

9. على الوزارة تطوير مفهوم التنسيق في أدائها ليتلاءم مع رؤية الفئات العمرية الصغيرة بأن تتعاطى وتتسق مع الوزارة ليشمل مختلف أوجه التنسيق المشترك بين الوزارة وجمهورها.
10. أن تقوم الوزارة بالتركيز على معيار الاستدامة كأحد المعايير الفاعلة في العلاقات التي تربطها مع الجهات الخارجية المختصة بملف الإعمار، بما يضمن تحقيق التوازن المطلوب، والاستمرار بالعمل بوتيرة منتظمة للوصول للأهداف المرجوة.
11. أن تعمل الوزارة على تدعيم معايير الكفاءة والفاعلية بما يتناسب مع رغبات وحاجات المستفيدين من عملية الإعمار على مختلف خصائصهم من حيث الجنس والنوع والمؤهل العلمي، بما يضمن تحقيق أهداف الوزارة التي يجب أن تتوازي مع أهداف المستفيدين من عملية الإعمار.
12. تعزيز مفهوم الشراكة الحقيقية مع مختلف المؤسسات والدوائر الرسمية وغير الرسمية، ومؤسسات المجتمع المدني بما يضمن الإسراع في تنفيذ عملية الإعمار.
13. تعزيز علاقة الوزارة بالمؤسسات المانحة والجهات الداعمة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، والضغط على الجهات المانحة للوفاء بالتزاماتها فيما يخص ملف الإعمار.

#### الدراسات المقترحة:

1. واقع عملية تقييم الاداء لدى العاملين بوزارة التخطيط الفلسطينية بقطاع غزة.
2. مدى تطبيق معايير تقييم الاداء الدولية في المؤسسات الحكومية الفلسطينية.
3. واقع الاداء الاداري للعاملين في وزارة الصحة الفلسطينية وقت الأزمات.

## مصفوفة الربط بين أهم النتائج والتوصيات وجهات الاختصاص

| م                                                                                                                                                        | التوصيات                                                                                                                                                                                                                                      | جهة الاختصاص                                                                 |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------|
| <b>النتيجة الأولى: بلغ متوسط معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال والإسكان من قبل الجهات المختصة حداً مرتفعاً بوزن نسبي (77%).</b>                         |                                                                                                                                                                                                                                               |                                                                              |
| 1                                                                                                                                                        | ضرورة نشر الوعي عبر وسائل الاتصال المختلفة بأهمية تعزيز دور وزارة الأشغال بصفتها الجهة المركزية في عملية إعادة الأعمار.                                                                                                                       | وزارة الداخلية<br>الإعلام الحكومي                                            |
| 2                                                                                                                                                        | ضرورة توفير الدعم من كافة المستويات لوزارة الأشغال العامة والإسكان بصفتها الجهة الرئيسية المعنية بقضية الإعمار                                                                                                                                | رئاسة الوزراء<br>وسائل الاعلام المختلفة                                      |
| 3                                                                                                                                                        | وضع الخطط والبرامج اللازمة لزيادة فاعلية أداء وزارة الأشغال العامة والإسكان، مما يزيد مكانتها ، ورضا الجمهور عن خدماتها.                                                                                                                      | وزارة الأشغال العامة<br>والإسكان<br>مجلس الوزراء                             |
| 4                                                                                                                                                        | وضع خطة وطنية إعلامية منهجية شاملة تعمل تحت مظلتها الأطر الإعلامية لتوصيل الرسالة كاملة حول الدور الحقيقي والفاعل لوزارة الأشغال العامة والإسكان في عملية الأعمار .                                                                           | وسائل الاعلام المختلفة<br>الجهات الرسمية<br>الأحزاب<br>مؤسسات المجتمع المدني |
| 5                                                                                                                                                        | العمل على تحسين أداء وفاعلية عمل الوزارة، وأن تشمل هيكلياً تنظيمية تراتبية تخدم قضية الإعمار، وتحقق أهدافها                                                                                                                                   | وزارة الأشغال العامة<br>والإسكان<br>مجلس الوزراء                             |
| <b>النتيجة الثانية: حقق بعد الارتباط الترتيب الأول من بين أبعاد معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال والإسكان من قبل الجهات المختصة بوزن نسبي (84.2%).</b> |                                                                                                                                                                                                                                               |                                                                              |
| 1                                                                                                                                                        | العمل على تعزيز أبعاد تقييم الاداء كالكفاءة والاثري في الفكر المهني للإداريين العاملين في وزارة الأشغال العامة والإسكان، بما يحقق الاهداف المنشودة وزيادة الانتاجية ورضا المستفيدين.                                                          | وزارة الأشغال العامة<br>والإسكان<br>الجهات الرسمية                           |
| 2                                                                                                                                                        | العمل على إعداد برامج توعوية في مجال تقييم الاداء للعاملين في وزارة الأشغال العامة والإسكان، وتطوير الأساليب المستخدمة لتحقيق أعلى درجة من الأهداف المنشودة.                                                                                  | وزارة الأشغال العامة<br>والإسكان<br>الجهات الرسمية                           |
| 3                                                                                                                                                        | على الوزارة تدعيم معايير الكفاءة والفاعلية بما يتناسب مع رغبات وحاجات المستفيدين من عملية الإعمار على مختلف خصائصهم من حيث الجنس والنوع والمؤهل العلمي، بما يضمن تحقيق أهداف الوزارة التي يجب أن تتوازي مع أهداف المستفيدين من عملية الإعمار. | وزارة الأشغال العامة<br>والإسكان                                             |

| م                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                           | التوصيات                                                                                                                                                                           | جهة الاختصاص                                         |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------|
| النتيجة الثالثة: بلغ متوسط تقييم المستفيدين المتضررين لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان غزة نسبة متوسطة بوزن نسبي (78.2%).                                                                                                                                                                                                                                                                                |                                                                                                                                                                                    |                                                      |
| 1                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                           | يجب العمل على رفع نسبة رضا المستفيدين من برامج ومشاريع وزارة الاسكان للحد الاعلى عبر تطوير خدماتها، وتغير أساليبها المهنية بما يخدم اكبر فئة ممكنة.                                | وزارة الاشغال العامة<br>والاسكان<br>الجهات الرسمية   |
| 2                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                           | على وزارة الاشغال العامة والاسكان العمل على زيادة ثقة المستفيدين من خدمات الوزارة، والتعاون الكامل مع جميع فئات المستفيدين.                                                        | وزارة الاشغال العامة<br>والاسكان<br>وسائل الاعلام    |
| النتيجة الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال والإسكان من قبل الجهات المختصة تعزى لمتغيرات الجنس ، ونوع الوظيفة، كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال والإسكان من قبل الجهات المختصة تعزى لمتغيرات المؤهل العلمي، والعمر، وسنوات الخبرة. |                                                                                                                                                                                    |                                                      |
| 1                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                           | ضرورة تحرك الوزارة لتقديم خدماتها في جميع الاوقات ولكل الفئات بغض النظر عن المتغيرات المختلفة للمستفيدين لان الاستفادة في النهاية هي الفاصل عند تقديم الخدمة مع بيان ذلك اعلامياً. | وزارة الاشغال العامة<br>والاسكان<br>وسائل الاعلام    |
| 2                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                           | على المستويات السياسية وصانعي القرار العمل على تذليل العقبات التي تعوق عمل وزارة الأشغال العامة والإسكان وعلى رأسها استمرار الحصار الإسرائيلي الظالم على قطاع غزة.                 | الحكومة<br>الرئاسة<br>مؤسسات المجتمع المدني          |
| النتيجة الخامسة: هناك فروق بين عينة الدراسة في بعد الارتباط كانت بين المؤهل العلمي بكالوريوس و ثانوية لصالح الثانوية.                                                                                                                                                                                                                                                                                       |                                                                                                                                                                                    |                                                      |
| 1                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                           | يجب على الوزارة العمل على استقطاب تأييد مختلف شرائح المستفيدين بغض النظر عن مؤهلهم العلمي بما يحقق اعادة زيادة الثقة في اداء عمل الوزارة                                           | وزارة الداخلية<br>مؤسسات المجتمع المدني              |
| 2                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                           | يجب على الوزارة تعزيز مفهوم الشراكة الحقيقية مع مختلف المؤسسات والدوائر والرسمية وغير الرسمية، ومؤسسات المجتمع المدني بما يضمن الإسراع في تنفيذ عملية الإعمار .                    | الوزارات<br>الاعلام الحكومي<br>مؤسسات المجتمع المدني |
| 3                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                           | على الوزارة تطوير مفهوم التنسيق في أدائها ليتلاءم مع رؤية الفئات العمرية الصغيرة بأن تتعاطى وتنسق مع الوزارة ليشمل مختلف أوجه التنسيق المشترك بين الوزارة مع الجهات المختصة.       | وزارة الاشغال العامة<br>والاسكان                     |

## المراجع

### - المصادر

أولاً: القرآن الكريم.

### - المراجع

ثانياً: الكتب:

- أحمد، إسماعيل (2013): تقييم أداء الموظفين "الأخطاء القاتلة"، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية.

- تركي، محمد (2008): مناهج البحث في علوم التربية وعلوم النفس، ط5، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

- تشومسكي، نعوم (2010): الحرب على غزة ونهاية "إسرائيل"، ترجمة: ناصر ونوس، ط1، دار الحصاد، دمشق، سوريا.

- زرواتي، رشيد (2002): تدريبات على منهجية البحث في العلوم الاجتماعية، دار الجامعية للنشر، دون ذكر مدينة النشر.

- السيد، إسماعيل محمد (2000): الإدارة الاستراتيجية: مفاهيم وحالات تطبيقية، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

- صالحة، رائد أحمد (2005): التركيب الأسري في الأراضي الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، فلسطين.

- عبد الباري، درة، وآخرون (2004): الإدارة الحديثة المفاهيم والعمليات، منهج علمي تحليلي، ط1، المركز القومي للخدمات الطلابية، عمان، الأردن.

- عبد الحي، وليد ع. (2012): آفاق تفاهات غزة عام 2012، تقدير استراتيجي (52)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، عمان، الأردن.

- عقيلي، عمر وصفي (2006): إدارة القوة العاملة، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- علاقي، مدني عبد القدار (2005): إدارة الموارد البشرية، ط4، خوارزمية العلمية للنشر والتوزيع.

- ماهر، أحمد (2007): إدارة الموارد البشرية، ط2، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.

### ثالثاً: الدراسات:

- أبو الروس، سامي، وأبو ماضي (2011): العاملين دراسة ميدانية على الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد التاسع عشر، العدد الأول، غزة، فلسطين.

- أبو حطب، موسى (2009): فاعلية نظام تقييم الأداء وأثره على مستوى أداء العاملين "حالة دراسية على جمعية أصدقاء المريض الخيرية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

- أبو فاشة، وسيم (2004): تقييم برامج المنظمات النسائية الفلسطينية في الضفة الغربية بين 1995-2000، جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس، فلسطين.

- الأميري، وليد (2009): تقييم وتطوير نظام تقييم أداء العاملين - دراسة حالة في مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمرك.

- جاسر، معين (2011): محافظة بيت لحم دراسة في التركيب السكاني وخصائص المسكن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، قسم الجغرافيا.

- الجهاز المركزي للإحصاء (2009): النتائج الرئيسية لمسح أثر الحرب والحصار على قطاع غزة 2009.

- الحجار، رائد (2010): تقييم الأداء الجامعي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الأقصى في ضوء مفهوم إدارة الجودة الشاملة، رسالة ماجستير غير منشورة.

- حلس، رائد محمد (2015): تقييم آلية إدخال مواد البناء لإعادة إعمار غزة، جريدة الاقتصادية، 15 آذار (مارس) 2015.

- حماد، أكرم (2005): تقويم أداء الإدارات المالية في مؤسسات السلطة الفلسطينية، بحث تطبيقي على عدد من الوزارات الحكومية في قطاع غزة، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول للاستثمار

والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية في الفترة من 8-9 مايو 2005، غزة، فلسطين.

- الخرابشة، عمر وآخرون (2012): العوامل المؤثرة في تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس في كلية الأميرة عالية الجامعية في جامعة البلقاء التطبيقية في الأردن من وجهة نظر الطالبات، العدد 31، المجلة الدولية للأبحاث التربوية، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

- الخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة المؤتمر الدولي لدعم إعادة الإعمار في غزة، القاهرة، جمهورية مصر العربية 1/ 2014.

- الدويك، أيمن (2014): تصور مقترح لتطوير سياسات إسكانية في قطاع غزة تعزز الأمن القومي الفلسطيني، أكاديمية الإدارة والسياسة، غزة، فلسطين.

- سمعان، جهاد (2014): دور الحكومات الفلسطينية في مواجهة مشكلة الإسكان، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة، غزة، فلسطين.

- سويد، محمود (2015): الحرب على غزة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 102.

- الشويلي، خديجة جمعة (2007): دور التجارة الالكترونية في تخفيض التكاليف - دراسة تطبيقية في الشركة العامة لتجارة السيارات والمكائن، العدد 67، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق.

- صالحة، رائد أحمد (2003): الاستخدام السكني للأرض في محافظات غزة، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

- صديق، حسين (2012): تقييم الأداء في المؤسسات الاجتماعية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، العدد الأول، دمشق، سوريا.

- الطباع، ماهر (2014): ورقة عمل بعنوان إعادة الإعمار بين الحصار والآليات والرقابة الدولية، مقدم يوم دراسي حول آفاق إعادة إعمار قطاع غزة بعد عدوان، الجامعة الإسلامية بغزة 2014/12/15.

- عباسي، عصام (2009): تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات، دراسة حالة ليند للغاز، رسالة ماجستير غير منشورة، المغرب.

- عبد الرحمن، مدني (2013): **تقويم أداء الجامعات وفقاً لمنظور الأداء المتوازن** "دراسة حالة جامعة أفريقيا العالمية"، مجلة كلية الاقتصاد العلمية، المجلد 59، العدد الرابع.
- عبد الله سمير، ودودين (2015): **نحو إعداد سياسة وطنية للإسكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله، فلسطين.
- العبيدي، على قاسم وآخرون (2010): **أثر عملية خفض كلفة المزيج التسويقي في تقييم أداء منظمات الأعمال**، دراسة تطبيقية في شركة بغداد للمشروبات الغازية، مجلة بابل، العلوم الإنسانية، المجلد 18، العدد (2)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
- العجلة، مازن (2014): **الرؤية التنموية لإعادة الإعمار وخطة الإنعاش المبكر**، قراءات استراتيجية، السنة السابعة، العدد السابع عشر، مركز التخطيط الفلسطيني، نوفمبر.
- عدوان، عماد (2008): **التعرف إلى واقع استخدام تقييم الأداء في مراكز التدريب المهني في محافظات غزة من وجهة نظر العاملين**، بحث مقدم إلى مؤتمر التعليم التقني والمهني في فلسطين (واقع/ تحديات/ طموحات)، 12-13/10/2008.
- العزاوي، علي غالب (2006): **تقييم أداء الوحدات الاقتصادية في قطاع التعليم الجامعي الأهلي**، بحث تطبيقي في كلية المأمون الجامعة، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين.
- عزم، أحمد (2012): **حرب غزة 2012 و"الدولة": العجز عن تغيير قواعد اللعبة**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 94، ربيع 2013.
- عليان، حولي (2009): **تقييم جودة البيئة الجامعية من وجهة نظر الخريجين في الجامعة الإسلامية بغزة**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد السابع عشر.
- عودة، رهام (2014): **إعادة إعمار غزة: قيود إسرائيلية ومخاوف فلسطينية**، مجلة تسامح، العدد 47.
- غزة: تقرير ما بعد عام واحد، **تقييم احتياجات الإنعاش المبكر وإعادة الإعمار (2015)**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- كاظم، محمد (2013): **تأثير نظم المعلومات الإدارية في عمليات تنفيذ مشاريع وزارة الإعمار والإسكان في بغداد**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة كليمنتس.

- الكبراتي، حنان صحبت (2005): استعمال معلومات إدارة الكلفة الاستراتيجية في تقييم أداء الوحدات الاقتصادية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
- الكبراتي، حنان صحبت (2005): استعمال معلومات إدارة الكلفة الاستراتيجية في تقييم أداء الوحدات الاقتصادية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
- كلوب، عرابي (2014): قراءة في حرب إسرائيل الثالثة على قطاع غزة، الصادر عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال شهر آب-أغسطس من العام 2014.
- اللجنة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة إعمار غزة، دراسة قدمت للمؤتمر الدولي لدعم إعادة إعمار غزة، القاهرة، تشرين أول 2014.
- ليليا، حفيظي (2009): المدن الجديدة ومشكلة الإسكان الحضري في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، الجزائر.
- المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار بكدار (2009): قطاع غزة: الأضرار، الإعمار والتطوير وضع الإنسان أولاً.
- محيسن، تيسير (2014): على حافة الجرف: قراءة في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ونتائجه الأولية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 98.
- المرصد الأورومتوسطي، حصيلة شاملة لنتائج الهجوم الإسرائيلي على غزة، 2014/8/1.
- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (2013): عام على العدوان الإسرائيلي على غزة: استمرار إنكار العدالة للضحايا الفلسطينيين، الأربعاء 2013/11/13.
- مركز المعلومات الوطني "وفا" (2014): الحرب الإسرائيلية على غزة 2014.
- مصطفى، مهند (2012): العدوان على غزة 2012: بين النتائج العسكرية والدلالات السياسية، مركز مسارات.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس): تحديات إعادة الإعمار والإنعاش الاقتصادي في قطاع غزة إثر العدوان الإسرائيلي القائم 2014.

- مقداد، محمد إبراهيم (2014): السياسات التنموية في فلسطين بعد العدوان على غزة، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة بعنوان أهمية ودور السياسات الاقتصادية في التنمية وإعادة الإعمار، يوم دراسي بكلية التجارة، الجامعة الإسلامية، 15-12-2014م.

- منصور، عادل (2001): الخصائص السكانية وأثرها في التنمية في دولة فلسطين- دراسة في الجغرافيا الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، السودان.

- وزارة الأشغال العامة والإسكان (2009): تقرير عمل الوزارة ما بعد الحرب على غزة، مارس 2009.

- يفتاحيل، أورن (2011): زمن غزة الضائع، المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 29 كانون الثاني (يناير) 2011، على الرابط: <http://pcrss.org/v427.html>.

- يوسف، رائد محمد (2002): المعايير التصميمية لإسكان ذوي الدخل المنخفض، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.

- عواد، طارق. (2005). مدى صلاحية نظام تقييم الأداء لقياس الأداء الفعلي للموظفين العاملين في السلطة الوطنية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة.

#### رابعاً: دوريات ونشرات وتقارير وصحف:

- أبو خمخ، وعبد الفتاح (2002): تحليل وتقييم الأداء الاجتماعي في المنشآت الصناعية: دراسة ميدانية عن الإطارات الوسطى والدنيا في منشأة صناعة النسيج في الشرق الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

- أبو شهلا، علي (2014): استراتيجيات مواجهة تحديات إعادة الإعمار في قطاع غزة، بحث مقدم لمؤتمر الإعمار بالقاهرة، مصر.

- أبو عيشة، أمين فايق (2014): قطاع غزة بين التنمية والإعمار في مواجهة الانقسام والحصار والدمار "خطة طريق"، بحث مقدم إلى اليوم الدراسي: (آفاق إعادة إعمار قطاع غزة بعد عدوان 2014)، المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية بتاريخ 15/ ديسمبر - كانون أول 2014م، غزة، فلسطين.

- تقرير الوضع (طوارئ غزة) الصادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي المحتلة الفلسطينية، والذي تم نشره خلال شهر أيلول - سبتمبر 2014.
- الحكومة الفلسطينية (2012): وثيقة إعادة إعمار غزة، مقدم إلى دولة قطر، غزة، فلسطين.
- الرمحي، محمود (2012): مقابلة صحفية مع صحيفة هآرتس، شبكة العهد للإعلام، 19 تشرين الثاني (نوفمبر) 2012.
- عباس، سناء وغصون عبد الزهرة (2014): المعايير التخطيطية في التجمع السكني المستدام/ دراسة تحليلية، بحث مقدم إلى مؤتمر الإسكان العربي الثالث - مدن سكنية متكاملة الخدمات/ حلول إسكانية في الفترة من 17-18/12/2014، القسم المعماري/ الجامعة التكنولوجية، وزارة الإعمار والإسكان، المركز الوطني للاستشارات.
- عبيد، شاهر وآخرون (2013): تقييم الأداء، مجلة جامعة الأقصى، المجلد السابع عشر، العدد الثاني، غزة، فلسطين.
- العجلة، مازن (2014): الرؤية التنموية لإعادة الإعمار وخطة الإنعاش المبكر، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة عمل بعنوان إعادة إعمار قطاع غزة: الواقع والتحديات، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة- فلسطين.
- العدوان الجديد على غزة (2014): العدوان الإسرائيلي الجديد على غزة، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، قطر.
- فريق العمل وزارة التخطيط (2009): خطة التأهيل وإعادة إعمار قطاع غزة، وزارة التخطيط، غزة، فلسطين.
- كتيب تعريف عن إنجازات المكتب القطري في غزة (2016)، غزة، فلسطين.
- محمود، خالد (2014): إعادة إعمار قطاع غزة: السياقات والتحديات سلسلة: تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- محيسن، تيسير (2012): قراءة في العدوان الإسرائيلي على غزة "الأسباب والتداعيات"، مجلة شؤون فلسطينية، تشرين الثاني (نوفمبر)، عدد 251.

- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، ورقة غير منشورة لورشة عمل بعنوان "تحديات إعادة الإعمار والإنعاش الاقتصادي في قطاع غزة اثر العدوان الاقتصادي الأخير"، المسودة الثانية، رام الله- غزة، 2014/08/03.
- موقع الجزيرة نت، 2012/12/14.
- موقع وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، غزة، على الانترنت <http://www.mop.ps>.
- موقع وكالة فلسطين حرة، 2014/12/27.
- وكالة الأنباء الأردنية "بترا"، 2015/09/20.

#### خامساً: المقابلات:

- مقابلة مع أحمد عسكر، رئيس قسم الأبنية بالمكتب القطري بغزة، 2016/08/21.
- مقابلة مع أسامة السعدوي، مدير عام المجلس الفلسطيني للإسكان، 2016/04/06.
- مقابلة مع جواد الأغا، مستشار وزارة الأشغال العامة والإسكان، 2016/08/29.
- مقابلة مع محمد عبد الله الأستاذ مدير عام شؤون المحافظات بوزارة الأشغال العامة والإسكان، 2016/08/29.
- مقابلة مع مفيد الحساية وزير الأشغال العامة والإسكان، 2016/08/29.

#### سادساً: المراجع الأجنبية

- McGee, David Wilso, Strategy analysis & practice: 2005: 45
- Babo ,Ed.D.Gerard(2010)" Principal Evaluation and the ISLLC 2008 Standards. ." Dissertation Abstracts , New Jersey Journal of Supervision and Curriculum Development – Volume 54
- Ellen Goldring, Xiu Chen Cravens, Joseph Murphy, Stephen N. Elliott, Becca
- Carson, Andrew C. Porter . (2008). " The Evaluation of Principals: What and

How do States and Districts Assess Leadership?" , Paper Presented at the Annual Meeting of American Educational Research Association, New .York

–Williams ,Henry S.(2009)."An evaluation of principal Interns performance on the Interstate School leaders licensure Consortium Standards". National Forum Of Education Administration And Supervision Journal. Volume .No 4/2009 26

# الملاحق

## ملحق رقم (1)

أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

تخصص إدارة الدولة

برنامج الدراسات العليا المشترك بين أكاديمية الإدارة

والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى



### الاستبانة

#### الموضوع: تحكيم استبانة (1)

معايير تقييم الأداء لوزارة الأشغال العامة والإسكان من قبل "الجهات المختصة"

يقوم الباحث/ تيسير حسن محمود الأستاذ، بإعداد دراسة بعنوان: "تقييم أداء وزارة الأشغال العامة والإسكان حول عملية إعمار قطاع غزة"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الدولة والحكم الرشيد.

لذا نرجو من سيادتكم الإجابة عن جميع الفقرات المبينة في مجالات الاستبانة بموضوعية، وذلك بوضع إشارة (x) أمام ما تراه مناسباً، علماً بأن المعلومات التي سيحصل عليها الباحث لن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي.

شاكرين لكم حسن تعاونكم..

الباحث

تيسير حسن الأستاذ

القسم الأول: بيانات أساسية:

1. العمر: ☐ 30 سنة فأقل ☐ 30 سنة فأكثر
2. الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى
3. نوع الوظيفة: ☐ عامل ☐ موظف ☐ مدير ☐ أعلى من ذلك
4. المؤهل العلمي: ☐ أقل من ثانوية عامة ☐ ثانوية عامة ☐ بكالوريوس ☐ دراسات عليا
5. سنوات الخبرة: ☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5-10 سنوات ☐ أكثر من 15 سنة

ثانياً: معايير تقييم الأداء:

a. المعيار الأول: الارتباط:

| م. | الفقرة                                                                                                     | موافق | موافق جداً | لا أدري | غير موافق | غير موافق إطلاقاً |
|----|------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------|------------|---------|-----------|-------------------|
| 1. | تقوم وزارة الأشغال العامة والإسكان بتحقيق الأهداف للوصول لمخرجات مشاريع الإعمار المخطط لها.                |       |            |         |           |                   |
| 2. | توفر وزارة الأشغال العامة والإسكان مرونة في الإدارة اليومية في التعامل مع الظروف المتغيرة لمشاريع الإعمار. |       |            |         |           |                   |
| 3. | تصميم مشاريع الإعمار لدى وزارة الأشغال العامة والإسكان يلبي احتياجات الفئات المستهدفة.                     |       |            |         |           |                   |

| م. | الفقرة                                                                                                     | موافق | موافق جداً | لا أدري | غير موافق | غير موافق إطلاقاً |
|----|------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------|------------|---------|-----------|-------------------|
| 4. | تقوم وزارة الأشغال العامة والإسكان بوضع مصفوفة الإطار المنطقي لمشاريع الإعمار.                             |       |            |         |           |                   |
| 5. | تراعى وزارة الأشغال العامة والإسكان تحليل المخاطر الخارجية التي يحتمل مواجهتها أثناء تنفيذ مشاريع الإعمار. |       |            |         |           |                   |
| 6. | تراعى وزارة الأشغال العامة والإسكان وضع ترتيبات للتنسيق مع الجميع حول مشاريع الإعمار.                      |       |            |         |           |                   |
| 7. | تعمل وزارة الأشغال العامة والإسكان على تحليل الدروس المستفادة من الخبرات السابقة لمشاريع الإعمار.          |       |            |         |           |                   |

#### b. المعيار الثاني: الكفاءة:

| م. | الفقرة                                                                                                            | موافق | موافق جداً | لا أدري | غير موافق | غير موافق إطلاقاً |
|----|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------|------------|---------|-----------|-------------------|
| 1. | تعمل وزارة الأشغال العامة والإسكان على تحقيق مخرجات مشاريع الإعمار المخطط لها.                                    |       |            |         |           |                   |
| 2. | تعمل وزارة الأشغال العامة والإسكان على توفير مرونة في الإدارة اليومية للتعامل مع الظروف المتغيرة لمشاريع الإعمار. |       |            |         |           |                   |
| 3. | تقوم وزارة الأشغال العامة والإسكان بمقارنة تكاليف مخرجات مشاريع الإعمار بتكاليف مشاريع مشابهة أخرى.               |       |            |         |           |                   |

| م.م | الفقرة                                                                                   | موافق | موافق جداً | لا أدري | غير موافق | غير موافق إطلاقاً |
|-----|------------------------------------------------------------------------------------------|-------|------------|---------|-----------|-------------------|
| 4.  | تعمل الوزارة على تبرير التكاليف بالفوائد من مشاريع الإعمار.                              |       |            |         |           |                   |
| 5.  | تتبنى وزارة الأشغال العامة والإسكان نظام متابعة فعال لمشاريع الإعمار ويتم الاستفادة منه. |       |            |         |           |                   |
| 6.  | تستطيع وزارة الأشغال العامة والإسكان تحقيق نتائج غير مخطط لها.                           |       |            |         |           |                   |

#### c. المعيار الثالث: الفاعلية:

| م.م | الفقرة                                                                                            | موافق | موافق جداً | لا أدري | غير موافق | غير موافق إطلاقاً |
|-----|---------------------------------------------------------------------------------------------------|-------|------------|---------|-----------|-------------------|
| 1.  | تقوم وزارة الأشغال العامة والإسكان بتحقيق أهداف مشاريع الإعمار المخطط لها.                        |       |            |         |           |                   |
| 2.  | تعمل وزارة الأشغال العامة والإسكان على تحقيق التنمية المخطط لها للفئات المستهدفة.                 |       |            |         |           |                   |
| 3.  | تتأكد وزارة الأشغال العامة والإسكان من تحقيق صحة الفرضيات المخطط لها حسب التصاميم الموضوعة سلفاً. |       |            |         |           |                   |
| 4.  | تحاول وزارة الأشغال العامة والإسكان ظهور تجنب المخاطر أثناء تنفيذ مشاريع الإعمار.                 |       |            |         |           |                   |

| م. | الفقرة                                                                                | موافق | موافق جداً | لا أدري | غير موافق | غير موافق إطلاقاً |
|----|---------------------------------------------------------------------------------------|-------|------------|---------|-----------|-------------------|
| 5. | تراجعى وزارة الأشغال العامة والإسكان تجنب ظهور مشاكل تتعلق بالنوع الاجتماعي أو الفقر. |       |            |         |           |                   |

#### d. المعيار الرابع: الأثر:

| م. | الفقرة                                                                                                                                   | موافق | موافق جداً | لا أدري | غير موافق | غير موافق إطلاقاً |
|----|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------|------------|---------|-----------|-------------------|
| 1. | تحرص وزارة الأشغال العامة والإسكان من خلال مشاريع الإعمار على تحقيق الأهداف العامة للدولة.                                               |       |            |         |           |                   |
| 2. | تساهم مشاريع الإعمار في تحقيق هذه الأهداف.                                                                                               |       |            |         |           |                   |
| 3. | يوجد أثر اقتصادي لمشاريع الإعمار على الموظفين ومقدمي الخدمات ومزودي البنود اللازمة للعمل.                                                |       |            |         |           |                   |
| 4. | تساهم مشاريع الإعمار التي تقوم بها وزارة الأشغال العامة والإسكان في تطوير القطاع المستهدف.                                               |       |            |         |           |                   |
| 5. | يوجد لمشاريع الإعمار التي تنفذها وزارة الإسكان أثار مختلفة نتيجة الاختلاف في الجنس أو الولاءات الحزبية أو العرقية أو الطبقات الاجتماعية. |       |            |         |           |                   |

e. المعيار الخامس: الاستدامة:

| م. | الفقرة                                                                                                                                       | موافق | موافق جداً | لا أدري | غير موافق | غير موافق إطلاقاً |
|----|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------|------------|---------|-----------|-------------------|
| 1. | يسعى المانحين لوزارة الأشغال العامة والإسكان لتحقيق أهداف مشاريع الإعمار.                                                                    |       |            |         |           |                   |
| 2. | تقوم وزارة الأشغال العامة والإسكان بالتنسيق مع المانحين طوال فترة التنفيذ.                                                                   |       |            |         |           |                   |
| 3. | تعمل وزارة الأشغال العامة والإسكان توفير موازنة كافية لمشاريع الإعمار لتحقيق المخرجات والأهداف.                                              |       |            |         |           |                   |
| 4. | تقوم وزارة الأشغال العامة والإسكان بإيجاد تناسل بين أنشطة مشاريع الإعمار مع العوامل الاجتماعية والثقافية.                                    |       |            |         |           |                   |
| 5. | تراعى وزارة الأشغال العامة والإسكان الأخذ بعين الاعتبار معايير الحكم الرشيد أثناء تنفيذ المشاريع.                                            |       |            |         |           |                   |
| 6. | تقوم وزارة الأشغال العامة والإسكان بإدارة التكنولوجيا المتوفرة بدون الحاجة لمساعدة خارجية.                                                   |       |            |         |           |                   |
| 7. | تعمل وزارة الأشغال العامة والإسكان على تحقيق الاستدامة المؤسسية والتي تعكس مستوى التزام المؤسسة باستمرار مشاريع الإعمار ودمجها ضمن هيكليتها. |       |            |         |           |                   |
| 8. | تعمل وزارة الأشغال العامة والإسكان على تحقيق الاستدامة المالية لاستمرار تمويل مشاريعها.                                                      |       |            |         |           |                   |



أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

تخصص إدارة الدولة

برنامج الدراسات العليا المشترك بين أكاديمية الإدارة

والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى



الاستبانة

الموضوع: تحكيم استبانة (2)

تقييم المستفيدين (المتضررين) لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان

يقوم الباحث/ تيسير حسن محمود الأستاذ، بإعداد دراسة بعنوان: "تقييم أداء وزارة الأشغال العامة والإسكان حول عملية إعمار قطاع غزة"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الدولة والحكم الرشيد.

لذا نرجو من سيادتكم الإجابة عن جميع الفقرات المبينة في مجالات الاستبانة بموضوعية، وذلك بوضع إشارة (X) أمام ما تراه مناسباً، علماً بأن المعلومات التي سيحصل عليها الباحث لن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي.

شاكرين لكم حسن تعاونكم..

الباحث

تيسير حسن الأستاذ

القسم الأول: بيانات أساسية:

1. العمر: ☐ 30 سنة فأقل ☐ 30 سنة فأكثر
2. الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى
3. نوع الوظيفة: ☐ عاطل ☐ عامل  
☐ موظف ☐ مدير  
☐ أعلى من ذلك
4. المؤهل العلمي: ☐ أقل من ثانوية عامة ☐ ثانوية عامة  
☐ بكالوريوس ☐ دراسات عليا

ثانياً: تقييم المستفيدين (المتضررين) لأداء وزارة الأشغال العامة والإسكان:

المجال الأول: التقييم الوظيفي:

| م. | الفقرة                                                                                     | موافق | موافق جداً | لا أدري | غير موافق | غير موافق إطلاقاً |
|----|--------------------------------------------------------------------------------------------|-------|------------|---------|-----------|-------------------|
| 1. | تحرص الوزارة على إنجاز خدماتها للمتضررين في أقل وقت ممكن.                                  |       |            |         |           |                   |
| 2. | تسهل وزارة الأشغال العامة والإسكان الوصول إلى متطلبات الخدمة والإرشادات اللازمة للمتضررين. |       |            |         |           |                   |
| 3. | تتسم إجراءات تقديم الخدمة للمتضررين في الوزارة بالوضوح.                                    |       |            |         |           |                   |
| 4. | الخدمات المساندة (تصوير مستندات، تعبئة طلبات..) للمتضررين متوفرة.                          |       |            |         |           |                   |
| 5. | يتم تحديد موعد للمراجعة للمتضررين لمعرفة الإجراء المتخذ.                                   |       |            |         |           |                   |
| 6. | يتم الالتزام بالمواعيد في إنجاز المعاملة للمتضررين.                                        |       |            |         |           |                   |

| م.  | الفقرة                                                                          | موافق | موافق جداً | لا أدري | غير موافق | غير موافق إطلاقاً |
|-----|---------------------------------------------------------------------------------|-------|------------|---------|-----------|-------------------|
| 7.  | يتم التعامل مع المعلومات والوثائق بسرية تامة.                                   |       |            |         |           |                   |
| 8.  | يتم استخدام صندوق شكاوى واقتراحات المتضررين من قبل الوزارة.                     |       |            |         |           |                   |
| 9.  | يتم استقبال الشكاوى من قبل المتضررين للمديرية المعنية ومحاولة إيجاد الحلول لها. |       |            |         |           |                   |
| 10. | يمكنك استخدام الموقع الالكتروني للوزارة للوصول إلى ما تريد معرفته.              |       |            |         |           |                   |
| 11. | تشعر أن هناك تحسين مستمر للخدمة المقدمة من حيث تبسيط الإجراءات وسرعة الانجاز.   |       |            |         |           |                   |
| 12. | يتسم الوصول إلى متطلبات الخدمة والإرشادات اللازمة لها بسهولة.                   |       |            |         |           |                   |

#### المجال الثاني: تقييم الموظفين والعلاقات:

| م. | الفقرة                                                      | موافق | موافق جداً | لا أدري | غير موافق | غير موافق إطلاقاً |
|----|-------------------------------------------------------------|-------|------------|---------|-----------|-------------------|
| 1. | سهولة الوصول إلى الموظف المعني بتقديم الخدمة للمتضررين.     |       |            |         |           |                   |
| 2. | يعتبر عدد الموظفين المسؤولين عن تقديم الخدمة للمتضررين كاف. |       |            |         |           |                   |
| 3. | يتعامل الموظفون معك بأسلوب لطيف وبمهنية عالية               |       |            |         |           |                   |

| م. | الفقرة                                                                                                                                               | موافق | موافق جداً | لا أدري | غير موافق | غير موافق إطلاقاً |
|----|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------|------------|---------|-----------|-------------------|
| 4. | يتم انجاز المعاملة بسرعة ودون تأخير في حال توفر كافة الوثائق لدى المتضررين.                                                                          |       |            |         |           |                   |
| 5. | يتم استقبال اقتراحاتك واستفساراتك بصدور رحب.                                                                                                         |       |            |         |           |                   |
| 6. | يتفرغ الموظف لإنجاز معاملتك، ولا ينشغل عنك لأداء أعمال شخصية له.                                                                                     |       |            |         |           |                   |
| 7. | يلحظ اجتهادات فردية من الموظفين لغايات تطوير وتسريع الخدمة.                                                                                          |       |            |         |           |                   |
| 8. | تتابع معاملتك من قبل الموظفين المعنيين، ويتم إعلامك هاتفياً، أو عبر البريد الالكتروني في حال وجود نقص في الوثائق المطلوبة، أو في حال انجاز المعاملة. |       |            |         |           |                   |

#### المجال الثالث: توفر المعلومات:

| م. | الفقرة                                                                  | موافق | موافق جداً | لا أدري | غير موافق | غير موافق إطلاقاً |
|----|-------------------------------------------------------------------------|-------|------------|---------|-----------|-------------------|
| 1. | توفر المعلومات عن إجراءات ومسئوليات وزمن إنجاز خدمات الوزارة للمتضررين. |       |            |         |           |                   |
| 2. | توافر المعلومات اللازمة عن متطلبات الحصول على الخدمات المتنوعة.         |       |            |         |           |                   |
| 3. | سهولة الوصول للمعلومات المتعلقة بالوزارة.                               |       |            |         |           |                   |

## ملحق رقم (2)

### قائمة المحكمين

| م. | الاسم                      | التخصص        | مكان العمل                          |
|----|----------------------------|---------------|-------------------------------------|
| 1. | د. م. جواد سليم الأغا      | هندسة         | مستشار وزير الأشغال العامة والإسكان |
| 2. | د. أديب سالم الأغا         | إدارة أعمال   | جامعة الأقصى                        |
| 3. | د. حسام نعيم النفار        | إدارة أعمال   | الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا |
| 4. | د. مراد جابر الأغا         | إدارة واقتصاد | الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا |
| 5. | د. رائد حسين الحجار        | إدارة تربية   | جامعة الأقصى                        |
| 6. | د. منصور عبد القادر منصور  | إدارة أعمال   | جامعة الأقصى                        |
| 7. | د. رامز عزمي بدير          | إدارة أعمال   | جامعة الأزهر                        |
| 8. | د. محمود عبد الرحمن الشنطي | إدارة أعمال   | أكاديمية الإدارة والسياسية          |